جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

البناء في ضوء علم الأصوات الحديث

إعداد الطالب

أحمد حسني مصطفى

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية قسم اللغة العربية وآدابهـــــا

جامعة مؤتة, 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أحمد حسني محمد مصطفى الموسومة بـــ:

البناء في ضوء علم الأصوات الحديث

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبد القادر مرعي الخليل		2005/8/7	مشرفاً ورئيسا
أ.د. اسماعيل عمايرة		2005/8/7	عضواً
أ.د. يحيى القاسم عباينة		2005/8/7	عضواً
أ.د. زهير المنصور		2005/8/7	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الشكر والتقدير

الحمد لله وحده الكريم المنان ، والصلاة والسلام على نبيه خير الأنام،

وبعد،

فإنـــي أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعـــي، لحسن متابعته للرسالة وعنايته بها ، وتقديم ما يستطيع ، فجزاه الله عنا كل خير ونفع به المسلمين .

كمـــا أتوجـــه بالشـــكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة ، والأستاذ الدكـــتور زهـــير المنصـــور علـــى قبول مناقشة هذه الرسالة ، ولأستاذي الدكتور إســـماعيل عمايـــرة جزيل الشكر لقبوله المشاركة في مناقشة هذه الرسالة ، وتحمله عناء السفر من أجل ذلك دون تردد منه أو توان ، أكرم الله الجميع وجزاهم عنا كل خير على حسن تفضلهم ومشاركتهم .

أحمد حسني مصطفى

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء .....أ

شكر وتقدير.....ب

فهرس المحتويات ..... ج

الملخص باللغة العربية .....و

الملخص باللغة الإنجليزية .....ز

الفصل الأول: مدخل إلى البناء في ضوء علم الأصوات الحديث 1

1.1 المقدمة : 1

2.1 البناء لغة: 3

3.1 قانون المماثلة الصوتية: 5

1.3.1. أنواع المماثلة الصوتية ():.....6

4.1. قانون المخالفة:.....8

1.4.1. أنواع المخالفة الصوتية: 9

5.1. النظام المقطعي:.....11

1 .5. 1. خصائص البنية المقطعية.....13

6.1. المزدوج الحركي:.....14

1.6.1. أشكال الحركات المزدوجة: 15

7.1. قانون السهولة والتيسير:.....17

الفصل الثاني: بناء الأفعال 23

1.2. بناء الفعل الماضي: 23

1.1.2. اتصال الماضي بضمائر الرفع: 25

2.1.2 إسناد الفعل الماضي إلى واو الجماعة: 28

2.2. بناء الفعل المضارع: 29

1.2.2. عندما تتصل به نون النسوة: 30

2.2.2. اتصال المضارع بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة: 31
3.2. بناء فعل الأمر: 32
الفصل الثالث: بناء الأسماء 39
1.3. بناء الضّمائر: 39
1.1.3. الضمائر المنفصلة: 40
1.1.1.3. ضمائر المتكلم: 40
2.1.1.3. ضمائر الغائب: 42
3.1.1.3. ضمائر المخاطب: 46
2.1.3. الضمائر المتصلة: 49
1.2.1.3. ضمائر الرفع: 49
2.2.1.3. ضمائر النصب: 55
3.2.1.3. الضمائر المشتركة بين النصب والجر: 56
2.3. أسماء الإشارة: 60
3.3. الأسماء الموصولة: 68
4.3. أسماء الأفعال والأصوات: 78
1.4.3. أسماء الأفعال: 80
2.4.3. أسماء الأصوات: 92
5.3. الكنايات: 94
1.5.3. كنايات العدد: 95
2.5.3. كنايات الحديث والخبر: 97
2.5.3. أسماء الاستفهام: 98
4.5.3. أسماء الشرط: 101
6.3. الظروف اللازمة البناء: 102
1.6.3. الظروف المبنية على الفتح: 102
3.6.3. من الظروف المبنية على الكسر: 107
4.6.3. ومن الظروف المبنية على الضم: 109

7.3. المركبات اللازمة البناء: 111
الفصل الرابع: الأسماء العارضة للبناء 114
.1.4. النكرة المنفية بـــ (لا): 114
2.1.4. المركّبات: 115
1.2.1.4. الأعداد المركبة: 115
2.2.1.4. الظروف المركبة: 116
3.2.1.4. الأحوال المركبة: 117
4.2.1.4. التركيب فيما ليس بظرف ولا حال: 118
5.2.1.4. المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم: 120
3.1.4. الاسم المبهم المضاف إلى مبني أو إلى جملة: 121
1.3.1.4. ما كان زماناً: 121
2.3.1.4. ومنه ما كان مكاناً: 122
2.4. ما بني على الكسر 123
3.4. ما بني على الضمّ: 126
1.3.4. المنادى: 126
2.3.4. الظروف العارضة البناء وما ألحق بها: 128
الفصل الخامس: بناء الحروف 136
1.5. الحروف المبنية على السكون: 137
2.5. من الحروف التي تبنى على الفتح: 139
3.5. الحروف المبنية على الكسر: 148
4.5. الحروف المبنية على الضمّ: 150
المراجع 154

الملخص

البناء في ضوء علم الأصوات الحديث

أحمد حسني مصطفى

جامعة مؤتة 2005

تتناول هذه الرسالة البناء في ضوء علم الأصوات الحديث، إذ اشتملت على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، تناولت في المقدمة نظرة عامة للدرس الصوتي قديماً وحديثاً وتحدثت فيها عن أهمية هذه الدراسة، وعن الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع. وأما الفصل الأول –التمهيدي– فتناولت فيه تعريف البناء لغة واصطلاحاً إذ عرضت آراء النحاة القدامى والمحدثين حول البناء، كما تعرضنا في هذا الفصل إلى بعض القوانين الصوتية والتي تخدم بحثنا كقانون المماثلة والمخالفة وقانون السهولة والتيسير بالإضافة إلى المقطع الصوتي ومثلنا بأمثلة توضيحية على كل نوع منها.

وأما الفصل الثاني فيتناول دراسة بناء الأفعال دراسة صوتية حديثة، وفي البداية عرضنا آراء النحاة القدامى وأوضحنا ما كان لديهم من اضطرابات وناقشنا تلك الاضطرابات، وبينا الرأي الحديث في بناء هذه الأفعال.

وفي الفصل الثالث تناولت الأسماء اللازمة البناء من وجهة نظر علماء النحو القدامى وما في ذلك من اضطرابات، وعللت بناءها في ضوء القوانين الصوتية الحديثة.

وفي الفصل الرابع بحثت في الأسماء العارضة البناء ضمن علم الأصوات الحديث، وذلك بعد عرض آراء النحاة وإيضاح بعض الاضطرابات لديهم.

وأما الفصل الخامس فقد اشتمل على الأدوات، إذ عرضت آراء النحاة القدامى حولها، وتفسيراتهم لحركات بنائها، وما يراه المحدثون ضمن القوانين الصوتية الحديثة. وختم هذا البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract
Phonetics and forming verbs

Ahmad Husni Mustafa

Mu'tah University, 2005

My thesis talks about Forming verbs due to phonetics recently. It includes an introduction, four chapters and an end.

According to the in Introduction, I gave a general survey about phonetics in the past and today, I talked about the importance of this study and other former studies.

In the initiative chapter, I wrote about the definition of forming verbs in the language in which I talked about the former grammarians and narrators. Also, I talked about some phonetically rules which serve my research on the fields of correspondence and difference and the rule of simplicity. In addition to phonetically syllable giving illustrative examples.

In the first chapter, my thesis talks about the study of verbs through modern phonetically study giving different old grammarians opinions demonstrating their distortion. Also, I stated a recent opinion about forming such verbs.

In the second chapter, I wrote about the nouns due to the old grammarians including distortion in accordance with developed phonetically rules.

In the third chapter, I talked about uncommon forming nouns through modern phonetics after I had displayed some grammarians opinions.

In the 4^{th} chapter, my thesis has got some tools that some former grammarians opinions were presented and their explanations for forming verbs and what narrators see through modern phonetical rules.

The thesis has ended in important results that my study has got.

الفصل الأول

مدخل إلى البناء في ضوء علم الأصوات الحديث

1.1 المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين، المبعوث رحمة للعالمين وبعد،

فعلى الرغم من استخدام الإنسان وسائل عدة لنقل رسائله للآخرين، إلا أن اللغة أهم هذه الوسائل، وأكثرها انتشاراً وقبولاً. إذ يستخدمها المرء في عملية التواصل الإنساني والتعبير عما في نفسه من أحاسيس ومشاعر وكل ما يحتاج إليه من متطلبات.

ولقد كان عنوان هذا البحث هو البناء في ضوء علم الأصوات الحديث، وعلى الرغم من أهميته فإني أجد أحكامه متناثرة في بطون الكتب اللغوية قديمها وحديثها مبعثرة في كثير منها، ولم أر من قام بجمع شتات هذا الموضوع، فرأيت أن أبحث فيه لتحقيق الفائدة العلمية في جمع شتاته.

وتكمن أهمية الدراسة هذه في دراسة ظاهرة البناء في العربية دراسة صوتية في ضوء المعطيات والقوانين الصوتية الحديثة، وأحببت أن تكون مادة هذه الدارسة من الكتب القديمة والحديثة التي سبقت إلى دراسة هذا الموضوع، فمن الكتب القديمة: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والموجز في النحو لابن السراج، اللباب للعكبري، شرح المفصل لابن يعيش، شرح التسهيل لابن مالك.

وأما الكتب الحديثة التي أفادت هذه الدراسة: فالأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، كذلك الأصوات اللغوية لمحمد الخولي، المنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين، والتطور اللغوي لرمضان عبد التوب، ودراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر، وغيرهم.

وأما عن منهجية هذه الدراسة فتقوم على المنهج الوصفي التفسيري الذي يقوم على دراسة الظاهرة وتفسيرها تفسيراً صوتياً.

وتقع هذه الدراسة في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، إذ اشتمل الفصل الأول –التمهيدي– على تعريف البناء لغة واصطلاحاً والتعريف ببعض القوانين الصوتية الحديثة كالمماثلة والمخالفة والنظام المقطعي والمزدوج الحركي وقانون السهولة والتيسير.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه بناء الأفعال الماضية والمضارعة وأفعال الأمر، وعرضت أولاً آراء النحاة القدامى وما وقعوا فيه من اضطرابات، ومن ثم ناقشت بناء هذه الأفعال في ضوء القوانين الصوتية الحديثة.

وأما الفصل الثالث فقد اشتمل على بناء الأسماء من ضمائر وأسماء إشارة وأسماء موصولة وأسماء الأفعال والأصوات والكنايات مبتدئاً في كل مبحث منها بعرض آراء القدامى في تعليلهم بناءها وتفسيرهم إياه، ثم قمت بتفسير بنائها ضمن علم الأصوات الحديث، وأوضحت ما وقع فيه النحاة القدامى من اضطرابات في تفسيرهم مظاهر البناء في الأسماء.

وفي الفصل الرابع تناولت الأسماء العارضة البناء، وما بني منها على الفتح والضم والكسر في ضوء القوانين الصوتية الحديثة، وذلك بعد التعرض لآراء النحاة القدامى وتفسيراتهم.

واشتمل الفصل الخامس على الأدوات بجميع حالات بنائها، إذ قمت بتفسير حالات البناء في ضوء علم الأصوات الحديث وأوضحت الاضطرابات التي وقع فيها النحاة القدامى.

وبعد، فإنا نعترف بإمكانية وجود كثير من النقص والخطأ في بحثنا هذا، فالكمال لله عز وجل وحده، ونرحب بكل نقد يوجه إلينا، لعلنا نتدارك ما أخطأنا ونقوم بتحسين ما أغفلنا.

ورجاؤنا أن نكون قد أسهمنا بقسط متواضع في المعلومات الصوتية.

2.1 البناء لغة:

وجاء في التهذيب: بنو: بني: الليثُ: بنَى البنّاءُ البناءَ بنياً، وبِناءً وبنىً، مقصور، والبنية: الكعبة [1].

والبناء: المَبنيُّ. والجمع أبنية، وأبنيات جمع الجمع [2].

وفي الصِّحاح: (بنى)، بنى فلان بيتاً من البنيان. وبنى على أهله بناءً فيهما، أي: زَفَّها. والبنيان: الحائط [3].

وورد في حاشية الصبّان: البناء لغةً وضع شيء على شيء على صفة يُراد بها الثُّبوت [4].

والبناء عند ابن هشام: لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً لفظاً أو تقديراً [5].

فالبناء إذن هو اللزوم والثبات، ولزوم آخر اللفظ حركة واحدة أو سكوناً.

البناء اصطلاحاً: وفي حديث سيبويه عن (مجاري أواخر الكلم) يعرّف البناء، فيقول: وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرّق بين ما يدخل ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل [6].

---

(1) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، 1384هـ، دار القومية العربية للطباعة، مادة (بنو، بني).

(2) المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ، مادة (ب ن ي).

(3) الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، مادة "بنى".

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد علي الشافعي الصبان، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، 73/1.

(5) شذور الذهب، ابن هشام النحوي المصري، شرح وتعليق: محمد السعدي فرهود، د.محمد عبد المنعم خفاجي، د.عبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، 1420 هـ، ص67.

(6) الكتاب، لسيبويه، هارون، 13/1.

"هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنّهم إنّما سمّوه بناءً لأنه لمّا لزم ضرباً واحداً فلم يتغيّر تغيّرَ الإعراب سمّيَ بناءً من إذ كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره" [1].

يقول ابن السرّاج البغدادي: فإن كانت الحركات ملازمة سمّى الاسم مبنياً، فإن كان مضموماً نحو (منذُ) قيل: مضموم، ولم يُقَل: مرفوع، ليفرّق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحاً نحو: (أينَ): قيل مفتوح، ولم يُقل: منصوب، وإن كان مكسوراً نحو: (أمسِ) و(حذامِ)، قيل: مكسور، ولم يُقل: مجرور [2].

فهو يفرّق بين حركات الإعراب وحركات البناء، وهذا مذهب البصريين.

وجاء عند ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشَبهٍ من الحروف مُدْني

إذ يقسّم ابن عقيل الاسم إلى قسمين: أحدهما: "المعرب، وهو ما سلم من شبه الحروف. والثاني: المبني، وهو: ما أشبه الحروف، وهو المعنِيّ بقوله: (لشبه من الحروف مُدني)، أي: لشبه مقرَّب من الحروف، فعلّة البناء منحصرة عند المصنف في شبه الحرف، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي، إذ جعل البناء منحصراً في شبه الحرف أو ما تضمّن معناه، وقد نصّ سيبويه على أنّ علة البناء كلّها ترجع إلى شبه الحرف" [3].

"فالبناء عنده ثبات حركة الحرف الأخير من الكلم، لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة، نحو فتحة (أينَ)، وضمة (إذ)، وكسرة (هؤلاءِ) ووقف مَنْ. وتعريف الصبّان للبناء اصطلاحاً كالآتي: وأمّا في الاصطلاح فقال في التسهيل: ما

---

(1) الخصائص، ابن جني، 37/1.

(2) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بلا تاريخ، ص45.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، ط1، 1410 هـ، 40/1.

جاء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين، فعلى هذا هو لفظيّ، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركةً أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال، وعلى هذا هو معنوي" [1].

وكذلك نجد من المحدثين من ذهب إلى ذلك، فعلى سبيل المثال عباس حسن إذ يقول: "البناء: لزوم آخر اللفظ علامةً واحدة في كل أحواله، لا تتغيّر، مهما تغيّرت العوامل، والمبني هو اللفظ الذي دخله البناء [2].

وعرّفه مهدي المخزومي بقوله: "أن تلازم الكلمة حالةً واحدة، ويلازم آخرها حركة واحدة، فلا يتغيّر آخرها مهما تتقلب في الاستعمال، ومهما تتعاقب عليها الأغراض النحوية أو المعاني الإعرابية [3].

ممّا سبق يتبيّن أنّ النحاة قدامى ومحدثين يرون أن البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من غير تأثير عامل.

كما نلحظ تركيزهم في التعاريف على حركة آخر الكلمة، وعلى هذا يخرج الاتباع والنقل والتخلص من التقاء الساكنين وتخرج الحكاية لأنها ليست من البناء في شيء فالحركات فيها طارئة عارضة وليست ثابتة لازمة.

إن للغة نظاماً تحكمه قوانين صوتية وصرفية ونحوية، وسيعرض الباحث لبعض هذه القوانين الصوتية التي تفسّر ظاهرة البناء في العربية، ومن أهمها:

3.1. قانون المماثلة:

وهو تغيّر مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات [4]. إذ إنّ

---

(1) حاشية الصبّان، 74/1.

(2) النحو الوافي، عباس حسن، ط13، دار المعارف، 75/1.

(3) في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، ط3، 1985م، ص28.

(4) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1996م، ص22.

"الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينهـا، ليـزداد مـع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج. ويمكن أن يسمّى هذا التـأثر بالانـسجام الصوتي بين أصوات اللغة" [1].

وقد تعرّض علماء العربية القدامى لذكر المماثلة الصوتية، تحـت مـسمّيات أخرى، إذ عالجها سيبويه في باب "الحرف الذي يضارع حرفاً في موضعه" فيقول: "وأمّا الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه، فالصّاد السّاكنة، إذا كانت بعـدها الدال، وذلك نحو: تصدر، وأصدر، والتصدير؛ لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في (افتعل)، فلم تدغم الصاد في التاء، ولم تـدغم الدال فيها، ولم تبدل لأنّها ليست بمنزلة اصطبر، وهي من نفس الحرف مـن بـاب (مددْتُ)، فجعلوا الأول تابعاً للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي؛ لأنها مجهورة غير مطبقة ولم يبدلوها زاياً خالصة كراهية الإجحـاف بها للإطباق" [2]. وعالجها ابن جنّي عند ما يسمّى الإدغامَ الأصغر" تقريب الحرف من الحرف [3]. فمنهم من سمّاها بالمضارعة ومنهم من سمّاها بالتقريب.

1.3.1. أنواع المماثلة الصوتية [4]:

يمكن تقسيم المماثلة من إذ اتجاه التأثير إلى نوعين:

1. مماثلة مقبلة: إذ يتجه فيها التأثير إلى الأمام، ومثالها: ازدهر، التي أصـلها (ازتَهر)، إذ تحولت التاء دالاً لِتُماثِل الزاي في الجهر:

>izdahara < >iztahara

---

(1) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، دار النهضة العربية، ط3، 1961م، ص126.

(2) الكتاب، لسيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، تعليق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 608/4.

(3) الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: عبد الحميـد هنـداوي، ط1، دار الكتـب العلمية، 1421هـ، 495/1.

(4) الأصوات اللغوية، محمد الخولي، مكتبـة الخريجـي، ط1، 1407هـ، ص219-220، التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص24-36، للاستزادة انظر: أثر القوانين الصوتية فـي بناء الكلمة العربية، ص184 وما بعدها.

2. مماثلة مدبرة: وهي التي يتجه فيها التأثير إلى الخلف، ومثالها: (منْ بَعد) إذ أثّرت الباء في النون فماثلتها الأخيرة في المخرج (الشفتانية) فتحوّلت النون ميماً فأصبحت (مم بعد)، ويطلق على هذا النوع من المماثلة بالمماثلة الجزئية:

مِنْ بَعد > مم بعد

minba<d > mimba<d

وتنقسم المماثلة من حيث مدى التجاور بين الصوتين المؤثّر والمتأثّر إلى نوعين:

1. مماثلة تجاورية (متصلة):

ويكون فيها الصوت المؤثر مجاوراً تماماً للصوت المتأثر. فلا يفصلهما صوت ثالث. فكلمة (الطّالب) مثلاً، تحولت اللام إلى حرف الطّاء لتماثلها مماثلة تامّة بسبب مجاورتها المباشرة.

2. مماثلة تباعدية (منفصلة):

وهي مماثلة يكون فيها الصوت المؤثر مفصولاً عن الصوت المتأثّر بصوت واحد أو أكثر، ومثالها: كلمة (صَبَر) إذ تفخم (الباء) بتأثير (الصّاد)، رغم وجود الفتحة القصيرة بين الحرفين: ṣabara.

وأمّا من حيث قوة التأثير فيمكن تقسيم المماثلة إلى نوعين:

1. مماثلة تامّة (كليّة): وهي تعديل الصوت ليماثل آخر مماثلة كاملة، وتسمّى هذه المماثلة بـ(الإدغام). فكلمة (التّمر): تحولت اللام إلى تاء لتماثلها مماثلة تامّة. وتحدث هذه المماثلة التامّة مع (اللام) في (أل) التعريف المتبوعة بالحروف الشمسية وهي: ث، د، ط، ض، ث، س، ص، ش، ذ، ز، ظ، ن، ر.

2. مماثلة جزئية: وهي أن يتعدّل صوت جزئياً ليماثل صوتاً آخر، ومثالها: كلمة (مسْطرة) إذ تنطق السين كأنّها صاد متأثّر بالصوت (طاء) ففخّمت السّين.

مِسْطرة > مِصطرة

Mistara > miṣtara

4.1. قانون المخالفة:

"إذ يسير قانون المخالفة في عكس اتجاه قانون المماثلة، فهو يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيُغيَّر أحدهما إلى صوت آخر" [1].

"فهي ظاهرة ضرورية لإظهار قيم الفونيمات الاستقلالية. وهي تسعى إلى زيادة حدّة الخلافات بين الأصوات" [2].

"ويفترض (Huritz) أن تكون الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين كـ(فلطح) من (فطّح). وانجاص من اجّاص، وحرطم من حطّم" [3].

ومن منظور لغوي تهدف المماثلة إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق، ولا تلقي بالاً إلى الجانب الدلالي الذي قد يتأثّر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين. أمّا المخالفة فينظر إليها -عكس ذلك- على أنّها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الصوتين، ولا تلقي بالاً إلى العامل النطقي الذي قد يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصوتين [4].

وقد أسهم علماء العربية القدامى في ظاهرة المخالفة، إذ يذكر المبرّد في المقتضب استثقال التضعيف لحركة اللسان في عملية الرفع والعودة، ومن الأمثلة التي أوردها في ذلك: "أمليْت في أمْلَلْت، وتسرّيتُ في تسرّرتُ"، إذ يقول: "والدليل على أنّ هذا إنّما أبدل لاستثقال التضعيف قولك: دينار، وقيراط، والأصل: دِنّار، قرّاط، فأبدلت الياء للكسرة، فلمّا فرّقت بين المضاعفين رجع الأصل، فقلت: دنانير وقراريط وقريريط" [5].

---

(1) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص35.

(2) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، 1396هـ، ص329.

(3) المصدر السابق، ص330.

(4) المصدر السابق، ص330.

(5) المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 272/1.

وقد أشار سيبويه إلى ما سمّاه استثقال التضعيف، فيقول: "فإن قلت ما بال العرب قد قالت: إنّي وكأنّي ولعلّي ولكنّي؟ فإنّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم، وأنّهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمّا كثر استعمالهم إيّاها من تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء" [1].

وفي حديث الرمّاني عن (ما) يقول: "وقد تزاد عليها (ما) فتصير: "ماما" فيُستثقل ذلك فيبدل من ألف (ما) الأولى (هاءً) فيقول: مهما، وهذا قول الخليل" [2].

وكذلك أشار ابن جني إلى ما سمّاه "إحالة الصنعة" فيقول: "ومن ذلك قول العرب: قصَّيت أظفاري من لفظ قصص، وقد آل بالصنعة إلى لفظ (قصّي)، وكذلك قوله: تقضّي البازي، إذا البازي كسر، وهو في الأصل في تركيب (قضض) ثم أحاله ما عرض من استثقال تكريره إلى لفظ (قضي)" [3].

وهكذا تعرَّض السلف لظاهرة المخالفة تحت عناوين مختلفة: كراهية التضعيف، كراهية اجتماع المثلين، كراهية توالي الأمثال، واستثقال التكرير، واستثقال التضعيف، ونحوها من عبارات.

فالمخالفة الصوتية إذن هي تعديل صوت أو تغييره ليخالف صوتاً مجاوراً له تيسيراً للنطق إذما يلزم ذلك، بهدف التقليل من الجهد العضلي.

1.4.1. أنواع المخالفة الصوتية:

"ويمكن تقسيم المخالفة من حيث اتجاه التأثير إلى نوعين:

1. مخالفة مقبلة: وهي أن يؤثر صوت في صوت لاحق فيجلعه مختلفاً عنه، إذ يتجه التأثير إلى الأمام، ومثالها نون المثنى:

رجلانَ والتي أصبحت رجلانِ

ragulaani < ragulaana

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 369/2.

(2) معاني الحروف، علي بن عيسى الرمّاني، تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، ص86.

(3) الخصائص، لابن جنّي، 90/3-91.

فالصوت المؤثر هو الفتحة الطويلة (الألف) والصوت المتأثر هو الفتحة القصيرة التي تحوّلت إلى كسرة قصيرة" [1].

2. مخالفة مدبرة: وهي أن يؤثر صوت في صوت سابق فيجعله مختلفاً عنه، فالتأثير يتّجه إلى الخلف، ومثال ذلك:

فطّح < فلْطح

faṭṭaḥa < falṭaḥa

فنلاحظ أنّ الصوت المؤثر هو الطاء الثانية، والصوت المتأثّر هو الطّاء الأولى، التي تحوّلت إلى (لام)، والتي تختلف عن الطاء في مكان النطق وكيفيته.

ويمكن تقسيم المخالفة من حيث المسافة بين الصوت المؤثر والصوت المتاثر إلى نوعين:

1. مخالفة متصلة (تجاورية): وهي التي يكون فيها الصوت المؤثر مجاوراً تماماً للصوت المتأثر ومثالها:

كلمة (عكّب) ← عَنكب

< akkab ← < ankab

ونلاحظ هنا أنّ الصوت المؤثر هو (الكاف) الثانية، إذ أثرت في الكاف الأولى فتحولت إلى "نون"، وتسمّى مخالفة مباشرة أيضاً [2].

2. مخالفة منفصلة (تباعدية): وهي المخالفة التي يكون فيها الصوت المؤثّر غير مجاور تماماً للصوت المتأثر، ومثالها:

بغداد ← بغدان

Baġdaad ← Baġdaan

---

(1) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص331، العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، ط1، يوليو، 1966، ص48.

(2) دراسة الصوت اللغوي، أحمد عمر، ص330.

إذ إنّ الصوت المؤثّر هو الدال الأولى، والصوت المتأثر هو الدال الثانية، وتسمّى أيضاً مخالفة غير مباشرة، لوجود الفاصل (الفتحة الطويلة) بين الحرفين [1]."والسبب في حدوث المخالفة: هو أنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي، يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر، من تلك الأصوات التي لا تتطلّب مجهوداً عضلياً، كاللام والميم والنون" [2].

5.1. النظام المقطعي:

"ثار خلاف في الدراسات المبكرة للأصوات حول أهمية المقطع، فهم بين مؤيّد ومعارض، ولعلّ الدراسة التجريبية للعملية الكلامية كانت السبب في التخفيف من غلواء هؤلاء المهاجمين، بعد أن أثبتت أنّ الصدر لا يواصل ضغطاً ثابتاً خلال المجموعة النَّفَسية، وأنَّ عضلات الصدر تنتج نبضة منفصلة من الضغط لكل مقطع" [3].

"فكلّ ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعاً يعبّر عن مقطع مؤلف في أقلّ الأحوال من صامت وحركة (ص + ح)" [4].

وقد عرّفه آخرون بأنه: "تتابع من الأصوات الكلامية، له حدّ أعلى أو قمّة إسماع طبيعية تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع" [5].

وعرّفه كانتينو بـ" الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصويت سواء أكان الإغلاق كاملاً أم جزئياً" [6].

---

(1) الأصوات اللغوية، الخولي، ص221.

(2) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص41.

(3) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص237.

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ، ص38.

(5) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص241.

(6) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرماوي، الجامعة التونسية، 1966م، ص191.

إذ تتجمّع أصوات الكلام عند النطق بها على شكل وحدات، وكلّ وحدة تدعى مقطعاً.

فالمقطع هو: كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها [1].

ولكل لغة نظام مقطعي خاص بها، ينسجم مع خصائصها الصوتية، وقد تتشابه اللغات في بعض المقاطع وتختلف في أخرى.

وتتنوّع المقاطع في العربية على النحو التالي:

1. مقطع قصير مفتوح: صوت ساكن + حركة قصيرة، مثل: (كَ) ص ح.
2. مقطع طويل مفتوح: صوت ساكن + حركة طويلة، مثل: (في) ص ح ح.
3. مقطع قصيرمغلق : صوت ساكن + حركة قصيرة+صوت ساكن،مثل(مِن)، ص ح ص.
4. مقطع طويل مغلق : صوت ساكن + حركة طويلة + صوت ساكن، مثل: (بابْ) في الوقف، ص ح ح ص.
5. مقطع قصير مزدوج الإغلاق: صوت ساكن + حركة قصيرة + صوتان ساكنان، مثل: (بنْتْ) في الوقف، ص ح ص ص [2].

وقد أضاف بعض العلماء مقطعاً سادساً أسموه (المقطع البالغ في الطول المزدوج الإغلاق، نجده في مثل كلمة: ضالّ، ورادّ عند الوقف عليهما: dall، radd، ولكنّه قليل الاستعمال [3].

---

(1) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص62.

(2) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص113، المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص40، الأصوات اللغوية، محمد الخولي، ص195، المقطع في العربية دراسة صرفصوتية وإحصائية، سامر زهير بحره، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، إشراف: د.مزيد إسماعيل نعيم، ص42، 43، 44، علم الصوتيات، عبد الله ربيع، 234.

(3) علم أصوات العربية، محمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1996م، ص238، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي حسن الشايب، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1983، إشراف: د.رمضان عبد التواب، ص94.

وقد تخلصت العربية من المقطعين الرابع والخامس [1] في كثيرٍ من الكلمات أسماءً وأفعالاً وأدواتٍ لثقلهما، وسيأتي بيان ذلك -إن شاء الله- في هذه الدراسة.

1 .5 .1. خصائص البنية المقطعية، وأثرها في بناء الكلمة العربية:

إذا ما أنعمنا النظر في أشكال المقاطع العربية فإننا سنلاحظ أنها تختص بما يلي:

1. إنّ جميع الأشكال المقطعية العربية تبتدئ بصامت ومن ثم فلا وجود في العربية لمقاطع تبتدئ بحركة [2].
2. إنه لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة ولا في حشوها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف فقط.
3. وكما لا يلتقي صامتان في مقطع واحد، فإنه لا تلتقي حركتان أيضاً في مقطع واحد.
4. اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط، وذلك مثل المقطع المديد (ص ح ص ص) وقلة ورود المقطع المديد (ص ح ح ص) في الكلمة، ويلتقي النوعان في أنهما لا يردان في الشعر إلا في بعض الأوزان المقيدة القافية.
5. تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة.

وأمّا بالنسبة لتنظيم المقاطع داخل الكلمة فإننا نضيف إلى ذلك:

6. كره العربية لتوالي المقاطع القصيرة.
7. كره العربية لتوالي المقاطع الطويلة المفتوحة.
8. ميل العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر [3].

---

(1) المقطع في العربية دراسة صرفصوتية وإحصائية، ص22، 26، 27، علم الصوتيات، عبد الله ربيع، 234.

(2) المقطع في العربية دراسة صرفصوتية، سامر بحره، ص42.

(3) أثر القوانين الصوتية، فوزي الشايب، ص96، 97.

6.1. المزدوج الحركي:

تعدّ الحركات القسم الرئيس الثاني من أقسام الأصوات العربية، فهي القسيم الثاني للصوامت في أجزاء الكلام.

ويقصد بالحركة المزدوجة: تلك الحركة التي تقع ضمن مقطع صوتي واحد، والتي يتغير نوعها في أثناء إنتاجها، هذا يعني أنّ اللسان ينتقل في أثناء إنتاج هذا النوع من الحركات من موضع النطق بحركة إلى موضع النطق بحركة أخرى باستمرار ودونما توقف، فاللسان يتخذ في أثناء نطقه بالحركة المزدوجة وضعاً معيناً، ثم ما يلبث أن يغيره إلى وضع جديد [1].

ويعرّف كانتينو الحركة المزدوجة من الناحية الصوتية بقوله: هي حركات طويلة يتحوّر جرسها أثناء النطق بها، وتحلّل دائماً في العربية بأنّها: (حركة + نصف حركة) تقوم مقام حرف [2].

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ الحركة المزدوجة هي (المركّب)، يقول: التقاء صوتي لين أحدهما مقطعي والآخر غير مقطعي، يتنج عادة ذلك الصوت المركّب الذي يسمّى Diphthong [3].

وقد عرّفه الدكتور فوزي الشايب (بالمزدوج) إذ يقول: اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد، يكوّن ما يُعرف في الاصطلاح بالمزدوج Diphthong [4].

وتحدّث عنه آخرون تحت عنوان الحركة المزدوجة أو المركبة بأنه الحركات التي تتكون من عنصرين [5].

---

(1) علم أصوات العربية، محمد النوري، ص213.

(2) دروس في علم أصوات العربية، كانتينو، ص171.

(3) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص111.

(4) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي الشايب، ص423.

(5) علم الصوتيات، عبد الله ربيع، عبد العزيز علام، ص202.

ويقصد بالحركات هنا الفتحة والضمة والكسرة، سواء أكانت هذه الحركات قصيرة أم طويلة [1].

وأمّا شبه الحركة فقد أشار إليها مالمبرج إذ يقول: "ومع أنّ الواو والياء هما في الأصل نتيجة هذا الانتقال بين حركات متخالفة كما رأينا، فإنهما يوصفان بأنهما (شبه حركة) وهو إيماء أيضاً إلى أنهما شبه صامت. فهما من الناحية الأصواتية (أشباه حركات)، وهما من الناحية الصرفية (أشباه صوامت) نظراً إلى أنهما يتحملان الحركة كما يتحملها الصامت" [2].

ويشير الدكتور إبراهيم أنيس أثناء حديثه عن صوت المد المركّب إلى نوعين من هذا الصوت، فيقول: "وتشتمل اللغة العربية على النوعين، فالهابط في مثل (بَيْت)، والصاعد في مثل (يَسْر)" [3].

وهذا ما سنعرفه في أنواع الحركات المزدوجة بالتفصيل.

1.6.1. أشكال الحركات المزدوجة:

هناك نوعان من أنواع الحركات المزدوجة في اللغة العربية، وهما:

1. الحركة المزدوجة الصاعدة:

وتتألف من شبه الحركة أولاً ثم الحركة، أي أنّ العنصر الثاني من الحركة يكون أكثر وضوحاً من العنصر الأول، وبذلك فالمفترض من أن يوجد للحركة المزدوجة الصاعدة في اللغة العربية الصيغ التالية:

ya	yā
yi	Yī
yu	Yū
wa	Wā

---

(1) المصدر السابق، ص154.

(2) علم الأصوات، مالمبرج برتيل (1985م)، عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ص81، دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، 1969م، ص64.

(3) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص111.

wi	Wī
wu	Wū

واللغة العربية: "أبقت على اثنتين منهما في جميع السياقات وهما ya، wa أمّا المزدوجات الأربعة الباقية، فقد التزمت بالمخالفة بين عنصري كل منهما، إذا ما وقعت في حشو الكلمة، وخصوصاً في الأفعال. ولكنها تُبقى عليها إذا كانت في بداية الكلمة بشكل عام. وذلك نحو: وجد، وشاح، يناضل، يوعد، يسار، ويِعار، ويِقاظ [1].

2. الحركة المزدوجة الهابطة:

وتتألف من الحركة أولاً ثم شبه الحركة، أي أنّ العنصر الأول يكون فيها أكثر وضوحاً من العنصر الثاني.

وبذلك فالصيغ المفترض وجودها في العربية:

ay	āy
iy	īy
uy	ūy
aw	āw
iw	īw
uw	ūw

يقول الشايب: "ومن بين هذه المزدوجات الهابطة الستّة لم تبق العربية إلاّ على اثنتين منها، وهما aw، ay، والتزمت بالمخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربعة الباقية [2].

وقد مالت اللغة العربية في تطورها إلى التخلص من الصوت المركّب إلى صوت لين طويل كما في نطقنا الحاضر لكثير من الألفاظ نحو: بِيت، وحُوض، وثُوب،وعِين، ولِيل، وغيرها من الألفاظ الأخرى [3].مرتبة على النحو التالي :

---

(1) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي الشايب، ص424.

(2) أثر القوانين الصوتية، فوزي الشايب، 424.

(3) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عبد القادر مرعي، جامعة مؤتة، عمّان، ط1، 1993م، ص148.

.Lēl,<ēn,ṯōb,ḥōd,bēt

وبعد، فلا شكّ أنّ آلية النطق بالمزدوج الحركي يعدُّ أمراً صعباً، إذ يحتاج إلى جهد عضلي، إذا ما قيس بنطق الحركة البسيطة، والتي لا يطرأ على الموضع الذي يتخذه اللسان في أثناء النطق بها أيّ تغيير.

لذا فقد تخلصت الكثير من اللهجات من هذه المزدوجات،وبقيت بعض اللهجات محافظة عليها كاللبنانية في مثل كلمة: بيت،bayt وهذه المزدوجات الحركية غير مرغوب فيها، إذ تسبب ثقلاً وصعوبة في النطق، بسبب ميل العربية بطبيعتها إلى السهولة والتيسير.

7.1. قانون السهولة والتيسير:

تحاول العربية التخلص من الأصوات العسيرة، إذ تميل بطبيعتها نحو السهولة والتيسير، وتستبدل بتلك الأصوات أصواتاً لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً. كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة. ومما ينطبق عليه هذا القانون: ظاهرة (الهمز) في اللغة العربية، ومحاولة بعض القبائل العربية القديمة التخلص منها، وعلى الأخص قبائل الحجاز، وكما تخلصت منها معظم اللهجات العربية الحديثة. وصوت الهمز عسير النطق؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير [1].

وقد روى ابن الأنباري تسهيل الهمز في اللغة العربية القديمة، فقال: "ويقال أردأت الرجل وأرداته وأرديته، فمن قال: أرداته، لين الهمزة، ومن قال: أرديته، انتقل عن الهمزة، شبه أرديت بأرضيت، ومثل هذا قول العرب: قرأت بتحقيق الهمز، وقرات بتليين الهمزة، وقريت بترك الهمز والانتقال عنه إلى التشبيه بقضيت ورميت [2].

---

(1) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص47-48.

(2) الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1407هـ، ص208.

ومن ظواهر السهولة والتيسير ظاهرة انكماش الأصوات، فتحول الصوت المركّب (aw) إلى ضمة طويلة ممالة (ō) في مثل نطقنا لكلمة: (يُوم) و(نُوم) و(صُوم) بدلاً من: (يَوْم) و(نَوْم) و(صَوم). وكذلك تحوّل الصوت المركّب: (ay) إلى كسرة طويلة ممالة (ē) في مثل نطقنا لكلمة: "بِيت" و"ليل" و"عين" بدلاً من: "بَيت"، و"كيْل"، و"عَيْن"، كل ذلك سببه إيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات [1].وقد حدث هذا التطور في الأصوات المركبة في عصور العربية الأولى على ألسنة العامة، إذ روى لنا اللغويون العرب القدامى أمثلة لهذا التطور نحو: وتقول: الكَوْسَج، ولا تقل: الكُوسَج، وهو الجَورَب، ولا تقل: الجُورب [2].

وقد تتطور هذه الحركة الممالة الناتجة من الصوت المركّب، فتصير فتحة طويلة، فمثلاً كلمة: "فأين" تطورت بعد سقوط الهمز منها إلى: "فِين" بدلاً من "فَيْن"، وفي بعض اللهجات: "وِين" المتطورة عن "وَيْن" بعد سقوط الهمز من "وأين"، غير أننا نسمع بعض أهالي صعيد مصر ينطقون الكلمة الأولى بالفتح الخالص، فيقولون: "فان" بدلاً من "فِين" الشائعة فيما عدا ذلك في مصر، أي أنّ التطور في هذا الصوت المركب كان على النحو التالي: ay > ē > ā [3].

وقد روى أبو زيد قولهم: إنّ الرجز تَعابٌ أي تعيب، والرجزُ ارتعادُ مؤخرة البعير [4].

---

(1) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص148.

(2) إصلاح المنطق، يعقوب ابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، 183/1، تهذيب إصلاح المنطق، يحيى بن علي الخطيب التبريزي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1403هـ، ص398.

(3) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص51.

(4) النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د.محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1401هـ، ص3.

وقولهم: "ما كنت أزعم في خصمي من العاب"، يريد: العيب ..."، ويقال: "بوع، وباع، وصَوع، وصاع" [1].

ويرجع هنري فليش هذا التحوّل الذي أصاب الصوت المركّب إلى ضعف الواو والياء، إذ تكون إحداهما بين مصوتين قصيرين، إذ يتحوّل المصوتان القصيران إلى مصوّت طويل نحو: خَوْنَة خانَة، فاجتمع مُصَوِّتان قصيران تحوّلا إلى مُصوِّت طويل، والحالة هنا بسيطة ؛ لأن الصوتين القصيرين كانا من جنس واحد[2].

وشيوع ظاهرة انكماش الأصوات المركبة في معظم اللهجات العربية الحديثة، يمكن تعليلها بصعوبة نطق الأصوات المركبة، وسهولة نطق المصوت الطويل، إذ ينطق دون عائق يعيق مجرى الهواء.

ومن مظاهر قانون السهولة والتيسير أيضاً، القضاء على التفريعات الكثيرة، والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة في داخل اللغة.

فالعربية تملك ثلاث علامات للتأنيث هي: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، كما نلاحظ أنّ العلامتين الثانية والثالثة، قد ضاعتا في اللهجات العربية الحديثة، وحلت محلّها العلامة الأولى، وهي التاء، فنحن نقول في: حمراء، وبيضاء، وصحراء، وعمياء، وميناء، وعرجاء، حمره، وبيضه، وصحره، وعميه، ومينه، وعرجه، كما نقول في: حبلى، وسلمى، وخُبّازى، وعدوى، وفتوى: حبله، وسلمه، وخبّيزة، وعدوه، وفتوه [3].

وميل العربية إلى الاقتصار على علامة تأنيث واحدة هو بسبب الرغبة في السهولة والتيسير.

كما تعدّ ظاهرة اندثار الأصوات الأسنانية في بعض اللهجات العربية الحديثة مظهراً من مظاهر السهولة والتيسير في اللغة، والأصوات الأسنانية في العربية هي الذّال والثاء والظّاء، وهي التي تتطلب إخراج طرف اللسان، ووضعه بين الأسنان

---

(1) النوادر في اللغة، لأبي زيد، ص5.

(2) العربية الفصحى، لهنري فليش، ص41.

(3) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص55.

عند النطق بها، ولاشك أنّ ذلك جهد عضلي، تخلصت منه لغة الكلام، بنقل المخرج إلى ما وراء الأسنان، أمّا الذال فقد حل محلها الدال في مثل: "دَهب" بدلاً من: "ذهب"، أو الزاي، مثل: "زِكر" بدلاً من "ذكر"، و"زلّ" بدلاً من "ذُلّ". وأمّا الثاء فقد حلّ محلها التاء في مثل كلمة: "تُوب" بدلاً من "ثَوب"، أو السين في مثل: "سابت" بدلاً من "ثابت"، وأمّا الظاء فقد حلّ محلّها الضاد في مثل: "ضِلّ" بدلاً من "ظِلّ"، أو الزاي المفخمة في مثل: "زهر" بدلاً من: "ظهر".

وهكذا نرى أن مخرج هذه الأصوات قد رجع إلى الخلف، مع احتفاظها بصفة الرخاوة تارة، أو تحولها إلى صفة الشدّة تارةً أخرى [1].

وقد ذكر لنا أبو الطيب اللغوي أنهم قالوا: "الحسالة" في "الحثالة" و"القنفد" في: "القنفذ"، و"البزور" في: "البذور" [2].

وميل العربية دائماً إلى ما هو أيسر وأسهل في النطق، هو الذي يسير بها نحو هذا التطور اللغوي، إذ تخضع في ذلك التطور إلى قوانين وقواعد صوتية، ويمكن من خلال تلك القوانين تفسير الكثير من الظواهر الصوتية التي تحدث في بنية الكلمة.

ومن مظاهر قانون السهولة والتيسير ظاهرة القلب المكاني، وهو: التقديم، والتأخير، أي أنّ حرفاً من حروف الكلمة يقدّم، وآخر يؤخّر مكانه، وعلته أنّ تغيّر ترتيب الحركات في التصورات، أسهل من تغيرها الموجب للتخالف [3].

وقد ذكر السيوطي الكثير من الكلمات من هذا النوع مثل:" سحابٌ، مكفهر، ومكرهف، وجَذَب، وجبذ، واضمحلّ، وامضحلّ، ولزج، ولجز"، [4]وغير ذلك.

---

(1) المصدر السابق، ص52.

(2) الإبدال، لعبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، الملقب بأبي الطيب، 1379هـ، 1960م، دمشق، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 174/1.

(3) التطور النحوي للغة العربية، محاضرات للمستشرق برجستراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، 1982م، ص35.

(4) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق محمد المولى، علي البجاوي، محمد إبراهيم، دار الجيل، بيروت، دار الفكر، 476/1.

"كما نجد مثل هذا النوع في اللغات السامية الأخرى، فكلمة: (رُكبة) هي في الأكدية: birku، وفي العبرية: bérek، وفي الآرامية burkã، وفي الحبشية berk، فأصلها: "بُركة" ثم قلبت إلى: "ركبة"" [1].

ومن أمثلة القلب المكاني في اللهجات العامية المعاصرة، قولهم:" معلقة في ملعقة، وجواز في زواج، وجوز في زوج، ومرسح في مسرح، وأهبل في أبله، وزعل في علز، ورعبون في عربون [2].

ونظرية السهولة والتيسير، واختصار الجهد العضلي، هي التي تفرض تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي. فيلجأ العربي إلى التقديم والتأخير طلباً للسهولة والتيسير.

قاعدة: الأصل في البناء السكون:

الأصل في البناء السكون لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه اخفّ من الحركة، فكان أحق بالأصالة لخفته.

والثاني: أنّ البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء السكون.

والثالث: أنّ البناء يكسب الكلمة ثقلاً، فناسب ذلك أصالة البناء على السكون.

أسباب البناء على الحركة:

وأمّا البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء:

1. إمّا لأنّ له أصلاً في التمكّن كالمنادى، والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رجل وخمسةَ عشرَ، وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب.
2. وإمّا تفضيلاً له على غيره: كالماضي بني على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر.
3. وإمّا للهرب من التقاء الساكنين، كأين، وكيفَ، وإذ، وأمسِ.

---

(1) التطور النحوي، ص36.

(2) ظاهرة القلب المكاني، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها: عبد الفتاح الحموز، جامعة مؤتة، دار عمّار، ط1، 1986م، ص52-76.

4. وإمّا لأنّ حركته ضرورية، وهي الحروف الأحادية كالباء واللام والواو والفاء؛ لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولاً [1].

وهذه القاعدة يقررها ابن السراج [2]، والزمخشري [3]، وابن يعيش [4]،والعكبري[5]، وابن عقيل [6].

وقد عارض بعض النحاة المحدثين هذه القاعدة وردّوها، ويرون أنّ العرب تستخفّ الفتحة عن غيرها من الحركات، بل تستخفها عن السكون أيضاً، وأنها تضع السكون حيث تريد أن تشير إلى شيء من التأكيد والبت ومما فيه من معنى القوّة حظّ، ويظهر ذلك من إحصائية تُبيّن استعمال العربي للفتحة والسكون [7].

ولا أرى خلافاً بين الرأيين أو تناقضاً، فالأصل في البناء السكون وتحريكه بالفتح تخفيفاً.

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ، 24/2.

(2) الأصول في النحو، لابن السراج، 51/1.

(3) المفصل في علم اللغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: فخر صالح قداره، ط1، 1425هـ، ص126.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، 288/2.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ط1، 1416هـ، 66/1.

(6) شرح ابن عقيل، 41/1.

(7) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م، ص107.

الفصل الثاني

بناء الأفعال

1.2. بناء الفعل الماضي:

اتفق النحويون على بناء الفعل الماضي، إذ يُبنى على الفتح إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به ضمير رفع متحرّك أو واو جمع، كما يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث أو اتّصل به ضمير محله النصب [1].

ويذكر سيبويه أنّ عدم تسكين آخر الماضي على الأصل في البناء لمشابهته للمضارع، إذ يقول: "ولم يسكّنوا آخر (فَعَلَ) لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربَ، وتقول إنْ فَعَلَ فعلَتُ، فيكون في معنى إن يفعلْ أفعلْ" [2].

ويعلل السيرافي بناء الماضي على الفتح بما يلي:

أولاً: الفتحة أخفُّ الحركات. ثانياً: الضمة لا تصلح فيه لما يقع فيه من اللبس بين فعل الواحد والجماعة، فمن العرب من يقول: (ضربُ) في معنى (ضربوا)، ولم يصلح أن يكون آخره مكسوراً لأن الكسر يخصُّ الأسماء.

ثالثاً: الفعل الماضي قد يثنى ضمير فاعله بالألف، والألف توجب فتح ما قبلها، فلمّا وجب تحريك آخره حرّك بأقرب الحركات إليه.

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 3،4/1، شرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي، تحيق: د.رمضان عبد التواب، د.محمود حجازي، د.محمد عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، 144/1، الأصول في النحو، لابن السّراج، 1/51، المفصّل في علم العربية، للزمخشري، ص243، شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م، 11/4، شذور الذهب، لابن هشام، ص69، 71، شرح ابن عقيل، 39/1.

(2) الكتاب، لسيبويه، 16/1، شرح الكتاب، للسيرافي، 146/1

رابعاً: الفعل الماضي يكون على فَعِلَ وفعُل، فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في (فعِل) من كسرة إلى ضمة، وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في فعُل من ضمّة إلى كسرة، وهذا قليل مستثقل [1].

ولمّا كثر استعمال الفعل الماضي وكَثُر دورانه في الكلام ألزموه الفتح؛ لأن الفتحة أخفّ الحركات في النطق من غيرها، سواء أكانت ضمة أم كسرة، وهي أخفُّ -كذلك- من السكون [2].

وأما الفعل الماضي المعتل الآخر، فالأصل فيه البناء على الفتح، كالفعل الماضي الصحيح الآخر، فمثلاً: الفعل: رمى وعفا، أصل الفعلين: رميَ وعفوَ، والدليل على ذلك أنك لو وصلت هذه الأفعال بتاء الفاعل، رددْتَ المحذوف الياء والواو، فتقول: رميْتُ، عفَوتُ. والذي حصل في مثل هذين الفعلين، على النحو التالي:

رَمَيَ ← رمَى ← ramā

Ramaya ← Ramaxa

إذ حذفت شبه الحركة (y) من المزدوج الحركي (ya)، فالتقت فتحتان فصارتا فتحة طويلة (aa).

وأما الفعل (عفا) فالأصل فيه عفوَ، كما يلي:

عَفَوَ ← عَفَا ← <afā

<Afawa ← <afaxa

فقد سقطت شبه الحركة (w) من المزدوج الحركي (wa) فالتقت فتحتان فصارتا فتحة طويلة (aa)."وسقوط شبه الحركة في الفعلين تسهيلاً للنطق بهما،

---

(1) شرح الكتاب، للسيرافي، 145/1، 146، اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، ط1، 1416هـ، 16/2، شرح المفصّل، لابن يعيش، 208/4.

(2) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، 78.

فالعربية تميل إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو آحادية، كما تهرب العربيـــة إلـــى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة أو ضمة طويلة" [1].

وإذا اتصل الماضي المعتل بتاء التأنيث تحذف الألف، جاء في الكتاب: "باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن" [2]. ويقصد بالسواكن حروف المد على ما يراه هو، والحقيقة أنها حركة طويلة وليست ساكنة.

فالفعل (دعا) إذا اتصلت به تاء التأنيث، تقصر الفتحة الطويلة (الألف)، كما يلي:

دعوت	←	دعات	←	دعَتْ
da<awat	→	da<āt	→	da<at

والذي حدث هو عندما تكوّن المزدوج الحركي (wa) حذفت شـــبه الحركـــة (w) فالتقت فتحتان (aa) فمدّتا.

وهنا تكوّن المقطع الثقيل (ص ح ح ص) وهو ثقيل في العربية، وللـــتخلّص من هذا المقطع قصرت الفتحة الطويلة، فأصبح كما يلي:

دَعَتْ = da<at = ص ح + ص ح ص

وهذا المقطع مقبول في العربية.

1.1.2. اتصال الماضي بضمائر الرفع:

وفي بناء الماضي على السكون يقول سيبويه: "ومثل ذلك قولهم (ردنْتُ)؛ لأن الحرف بني على هذه التاء كما بني على النون، وصار السكون فيه بمنزلة فيما فيه نون النساء [3].

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص199.

(2) الكتاب، لسيبويه، 156/4.

(3) الكتاب، لسيبويه، 201/1، شرح التسهيل، محمد جمال الدين ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ط1، القاهرة، 1974م، مطابع سجل العرب، 36/1.

كما يذكر أنّ السكون في (فعلْتُ) بناء فإنّه أيضاً لمنع الحركات المتوالية فيما هو كالكلمة الواحدة [1].

وتبعه كثير من النحاة في هذا الرأي إذ إنّ تسكين آخر الماضي عند اتصاله بضمائر الرفع عارضٌ أوجبه كراهية توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنّ الفاعل جزء من فعله [2].

وذهب ابن يعيش إلى أنّ الفعل الماضي: "مبني على الفتح، إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه، أو ضمّه، فالسكون عند الاعتلال ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير [3].

ويعلل العكبري سكون آخر الماضي بقوله: إنّ ضمير الفاعل من إذ هو فاعل يلزم ذكره، فحرّك تنبيهاً على قوّته، ولذلك سكن له آخر الفعل [4].

ويذكر الرضي: أنّ الفعل الماضي إذا اتصل به الضمير المنصوب نحو: ضَرَبَنا وضَرَبَك، فإنه لا يُسكّن معه لعدم توالي أربعة متحركات [5].وسكون الفعل الماضي عند إسناده إلى ضمائر الرفع يعلل كالآتي: إن العربية تبتعد عن توالي أربعة مقاطع من النوع الأول (صح)مقطع قصير مفتوح، وهو السبب في تغيير نظام المقاطع، في هذا الفعل الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرّك، نحو:

ضَرَبْتُ = ḍarabtu = ص ح + ص ح ص + ص ح

بدلاً من توالي المقاطع من النوع الأول على النحو التالي:

ص ح + ص ح + ص ح + ص ح

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 20/1.

(2) الأصول في النحو، لابن السراج، 49/1، الخصائص، لابن جني، 320/1، اللباب، للعكبري، 28/2، شرح الرضي، 14/4، 479.

(3) شرح الكتاب، للسيرافي، 184/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 207/4–209، همع الهوامع، للسيوطي، 192/1.

(4) اللباب، للعكبري، 481/1.

(5) شرح الرضي، 14/4.

فهو مكروه في العربية، إذ إنّ توالي الحركات القصيرة بكثرة يضعف النظام المقطعي من وجهة نظر العلماء المحدثين [1].

وأمّا الفعل الماضي الأجوف كقام وباع، إذا أسندت إلى تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة يسكن له آخر الفعل -على ما يرى علماء العربية القدامى- فيلتقي ساكنان، الساكن الأول حرف العلة والثاني لام الفعل، ثم يحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

وحقيقة الأمر، لا يحصل فيه التقاء ساكنين، فحروف المدّ ليست ساكنة، والذي حدث أنّ الأفعال: قام وباع لمّا اسندت إلى ضمائر الرفع أصبحت كما يلي:

قومتُ، وبيعْنَ، فبدأت بمقطع صوتي طويل مغلق بصامت:

قومْ = ḳūm = ص ح ح ص

وهذا مقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف وبعض الكلمات المتضمنة للمد في القرآن الكريم مثل: آلآن و آلذكرين ، لذلك تقصر الحركة الطويلة في هذه الأفعال فيتحول هذا المقطع الطويل إلى مقطع قصير مغلق بصامت: قمْ = kum = ص ح ص، وهذا المقطع مقبول في العربية.

وكذلك تفسّر الأفعال المزيدة كـ أقام وأراد عند إسنادها إلى ضمائر الرفع، فلا يحصل فيها التقاء ساكنين، وإنما الذي يحدث هو تقصير لصوت المدّ الطويل للتخلص من المقطع الصوتي (ص ح ح ص) كما يلي:

أقامتُ = >aḳāmtu = ص ح + (ص ح ح ص)

+ ص ح

وبتقصير الحركة الطويلة (الألف) يصبح:

أقمتُ ⟵ >aḳamtu

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية، شاهين، 174.

2.1.2 إسناد الفعل الماضي إلى واو الجماعة:

مقدّر، ويقول سيبويه: "ولا ضمَّ في الفعل؛ لأنه لم يجيء ثالثٌ سوى المضارع" [1].

إذ إنّ سيبويه ينفي بناء الفعل على الضم، ويفهم من نصّه السابق أنّ فعل الأمر حكمه البناء على السكون، والفعل الماضي حكمه البناء على الفتح، وليس هناك فعل ثالث غيرهما مما حكمه أن يكون مبنياً فيبنى على الضمّ؛ لأنّ الفعل الثالث هو المضارع وحكمه الإعراب في الأصل [2].

وكذلك ذكر ابن هشام أنّ ضمة ضربُوا عارضة لمناسبة الواو [3].

وإلى هذا الرأي ذهب الرضي وابن عقيل [4].

فحرك الفعل الماضي بالفتح على الأصل في بنائه، إلا أنّه لمّا أسند إلى واو الجماعة اختفت هذه الضمة ، إذ أثرت الواو في حركة الحرف السابق، كما يلي:

كَتَبَ ⟵ Kataba

كَتَبُوا ⟵ katabū

وتخلصوا بذلك من توالي المقلطع الأربعة المفتوحة katabaū فتوالت أربعة مقاطع مفتوحة،ومن ثم آلت هذه الصيغة إلى katabū.

ومن هنا فإننا نرى ما رآه سيبويه أن الأصل في بناء هذه الأفعال عند اتصالها بواو الجماعة، فإنها تبنى على الفتح، والضم هنا عارض بسبب إسناده إلى واو الجماعة.

وذلك تسهيلاً للنطق وتيسيراً للفظ بهذه الكلمات.

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 17/1، الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق: توفيق الحمد، دار الأمل، ط1، 1404هـ، 264، شرح المفصل، لابن يعيش، 209/4.

(2) شرح الكتاب، للسيرافي، 171/1،

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام النحوي المصري، دار إحياء العلوم، ط1، 1401هـ، 20.

(4) شرح الرضي على الكافية، 14/4، شرح ابن عقيل، 39/1.

وأما الأفعال الماضية المعتلة، فيرى علماء العربية القدامى عند إسنادها إلى واو الجماعة تحذف لامها كراهية التقاء الساكنين نحو: رمَوْا وغزَوا، فالأصل في مثل هذه الأفعال: رمَيُو وغَزَوُوا، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فوقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعد الألف في كل منهما، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدل عليها [1].

وما حصل في هذه الأفعال كالتالي:

دعَوُوا	<	دعَاوا	<	دعَوا
da<awū	<	da<āw	<	da<aw
رمَيُوا	<	رمَاوا	<	رمَوا
ramyū	<	ramāw	<	ramaw

والذي حدث -كما نرى- هو تقصير المقطع، إذ تميل العربية إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو آحادية، وبالتالي جعل الثنائية آحادية [2].

وليس هناك التقاء ساكنين كما توهم علماء العربية القدامى. فكلمة دعَوا أصلها دعاوا، والأخيرة كما يلي:

دعاوا = da<āw = ص ح + (ص ح ح ص)

وهذا المقطع مكروه في العربية (ص ح ح ص)، وتُخلّص من هذا المقطع بتقصير الفتحة الطويلة (aa) إذ أصبحت فتحة قصيرة (a). فتحوّل المقطع من طويل مغلق إلى مقطع قصير مغلق.

2.2. بناء الفعل المضارع:

الأصل في المضارع الإعراب خلافاً للأفعال [3].

ولكن يُبنى بناءً عارضاً في حالتين:

---

(1) شرح المفصل، لابن يعيش، 28/4.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، 194.

(3) شرح الكتاب، للسيرافي، 73/1-78، 171، شرح المفصل، لابن يعيش، 210/4، شرح ابن عقيل، 39/1، 40

1.2.2. عندما تتصل به نون النسوة:

فإنه يُبنى معها على السكون [1].

قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ﴾ (البقرة: من الآية233).

ويحمل سيبويه المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بنون النسوة في البناء على السكون؛ لأنّ نون النسوة جزء من الفعل فهي معه كالكلمة الواحدة، والعربية تكره توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، قياساً على الماضي المسند إلى ضمائر الرفع فيقول: "وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في فعل حينما قلت، فعلْتَ وفعلْنَ فأسكن هذا هاهنا، وبنى على هذه العلامة [2].

وقد ورد نحو هذا الرأي في حاشية الصبّان [3].

فعند إسناد المضارع الصحيح إلى نون النسوة يبنى على السكون، وذلك لأنّ العربية تكره وتبتعد عن توالي أربعة مقاطع من النوع الأول (ص ح) مقطع قصير مفتوح، فيصبح الفعل:

ص ح ص + ص ح ص + ص ح < ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح

وإذ إنّ توالي المقاطع المفتوحة (ص ح) تُضعِف النظام المقطعي من وجهة نظر حديثة.

وأمّا المضارع الأجوف مثل: يقوم، فيرى علماء العربية القدامى أنّ حرف المدّ من هذه الأفعال يحذف لالتقاء الساكنين عند إسنادها إلى نون النسوة، فالساكن

---

(1) الكتاب، 20/1، شرح الكتاب، للسيرافي، 184/10، اللباب، للعكبري، 28/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 215/4، شذور الذهب، لابن هشام، 68، أوضح المسالك، لابن هشام، 20، شرح ابن عقيل، 40/1، همع الهوامع، للسيوطي، 66/1، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.

(2) الكتاب، لسيبويه، 20/1.

(3) حاشية الصبان، 91/1، 92.

الأول عندهم هو (الواو) والساكن الثاني هو (الميم)، فحذفت الواو للالتقاء الساكنين، والحقيقة أن الواو هنا ضمة طويلة وليست ساكنة، فالذي حصل كالتالي:

يقومْنَ = yaqūmna = ص ح + (ص ح ح ص) + ص ح

إذ تكوّن المقطع الثقيل (ص ح ح ص) وهذا مقطع مكروه في العربية، وللتخلّص منه لجأت اللغة إلى تقصير الحركة الطويلة (الواو) كما يلي:

يقُمْنَ = yaqumna = ص ح + (ص ح ص) + ص ح

إذ يتحول المقطع الصوتي المكروه (ص ح ح ص) إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) وهذا مقطع مقبول في العربية.

وأمّا إسناد المضارع إلى نون النسوة فإنه يفصل بينهما وبين نون التوكيد الثقيلة عند الاتصال بها بالألف، فيصبح الفعل: تضربْنَ: تضربنانِّ، وذلك لأنّ نون التوكيد الثقيلة تتكون من نونين الأولى ساكنة، والثانية متحرّكة، ففصل بين النونين كراهية لتوالي الأمثال.

وقد كسرت نون التوكيد الثقيلة من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثرت الفتحة الطويلة (الألف) في حركة النون فخالفت حركتها، قياساً على نون المثنى [1]. ويذكر ابن عقيل أنّه لا يأتي بعد الألف إلا النون الثقيلة فلا يقال تضربانْ، بتسكين النون [2].

2.2.2. اتصال المضارع بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة:

والحالة الثانية في بناء المضارع هو عند اتصاله اتصالاً مباشراً بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، فإنّه يُبنى بناءً عارضاً على الفتح [3].

قال تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ (الهمزة:4).

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 10/4، هارون، شرح الرضي، 484/4.

(2) شرح ابن عقيل، 268/2.

(3)الخصائص، 83/3، اللباب، للعكبري، 66/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 215/4، شذور الذهب، لابن هشام، 71، أوضح المسالك، لابن هشام، 21، شرح ابن عقيل، 240/1.

وقد ذكر سيبويه أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقتــه الخفيفــة والثقيلــة حركت المجزوم وهو الحرف الذي أسكنته للجزم؛ لأنّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة [1].

ويعلل العكبري فتح ما قبل هذه النون في المــضارع لــسببين:" الأول: لأنّ الضمة تدل على الجمع والكسرة تدل على التأنيث، والسكون على جمــع الإنــاث، فبقيت الفتحة للواحد، والثاني: أن وقوع هذه النون في الواحد أكثر، فاختير له الفتح تخفيفاً " [2].

"ودخول النون الثقيلة أو الخفيفة على جماعة المذكر يُضَمُّ ما قبلها لتدل على سقوط الواو، ويكسر ما قبلها في الواحد المؤنث ليدل على سقوط ياء التأنيث" [3].

ولمّا كثر استعمال المفرد مع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، وكثر دورانه في كلام العرب أُلزم الفتح، إذ إن الفتحة أخفّ الحركات، يلجأ إليها العربي عندما يكثر استعماله لفظاً معيناً.

وقد أشار سيبويه إلى علّة التباس المفرد بالجمع عند اتصال النون بالمضارع فيقول: "إذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون، صــيّرت الحــرف المرفــوع مفتوحاً لئلاّ يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: "هل تفعلَنْ ذاك"، و"هل تخرُجَنْ يــا زيدُ" [4].

3.2. بناء فعل الأمر:

ذكر النحاة القدامى أنّ فعل الأمر إذا كــان صــحيح الآخــر يبنــى علــى السكون [5].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 20/1.

(2) اللباب، للعكبري، 67/2.

(3) الجمل في النحو، للزجاجي، 356.

(4) الكتاب، لسيبويه، 3/4، هارون.

(5) الكتاب، لسيبويه، 12/1، الجمل في النحو، للزجاجي، 208، شــرح الكتــاب، للــسيرافي، 158/1، اللباب، للعكبري، 17/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 294/4.

وقضية بناء فعل الأمر وإعرابه موطن خلاف بين البصريين والكوفيين [1].

ويرى المحدثون أنّ بناء فعل الأمر على السكون لأنّ فيه معنى القوّة والبتّ والتشدّد في الطلب، وذلك أليق بالسكون لما فيه من شدّة في النطق [2].

ويعلل سيبويه بناءه على السكون بقوله: "والوقف قولهم: اضرب في الأمر، لم يحرّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بُعد كَمْ وإذ من المتمكنة [3].

وحقيقة بناء فعل الأمر الصحيح هو حذف الحركة القصيرة من آخر الفعل، نحو: يكتُبُ = yaktubu وفعل الأمر منه اكتبْ = uktub>، فالذي حدث أن سقطت الحركة القصيرة (u) من آخر الفعل.

يقال: اضربَنْ زيداً، فَفتح الباء لمّا جاء بالنون الخفيفة [4]. ويا زيدُ اضربَنَّ عمراً [5].

فالأصل في (اضربَنْ) (اضربْنْ)، وإنما فتح آخر فعل الأمر هنا لتشكّل المقطع المكروه (ص ح ص ص) قصير مزدوج الإغلاق، على النحو الآتي:

اضربْنْ: المقطع (ربْنْ) = ribn = ص ح ص ص

وتُخلِّص من هذا المقطع المكروه بتحريك آخر الفعل الصحيح المتصل بنون التوكيد، على النحو التالي:

اضربَنْ: والمقطع (ربَنْ) = riban = ص ح + ص ح ص

وكان التخلص من ذاك المقطع بالفتحة لخفتها في النطق وعدم الالتباس مع المؤنث لو كانت كسرة، ولو كانت ضمة لالتبس الأمر بما أسند إلى واو الجماعة، لذلك اقتصرت على الفتح.

---

(1) الإنصاف، لابن الأنباري، 414، شرح ابن عقيل، 39/1.

(2) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، 107.

(3) الكتاب، 17/1، شرح الكتاب، السيرافي، 156/1.

(4) الكتاب، 20/1، هارون

(5) الجمل في النحو، للزجاجي، 357.

وينوب عن السكون حذفُ حرف العلة إذا كان فعل الأمر معتل الآخر نحو: ادعُ واخشَ وارمِ [1]، وحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: افعلا، وافعلي، وافعلوا.

ويعلل ابن يعيش حذف حرف العلة من الأمر المعتل الآخر بقوله: "لمّا استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو: "لم تذهبْ" و"اذهبْ" أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخرُه آخرَ المجزوم [2].

وفعل الأمر المعتل الآخر يحدث فيه اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة، ومثال ذلك:

يدعُو = yad<u-u الأمر منه: ادعُ = >ud<u حذفت الحركة القصيرة (u)

وكذلك: يرمي = yarmi-u الأمر منه: ارمِ = >irmi حذفت الحركة القصيرة (i)

وأخيراً: يسعى = yas<a-u الأمر منه: اسعَ = >is<a حذفت الحركة القصيرة (a)

فالذي حدث هو حذف الحركة القصيرة ليس إلا.

وأما الأمر المعتل الآخر المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، إذا تلاه اسم معرّف بأل التعريف نحو: اخشَوُا اللهَ، واخشَيِ الله، عدّ النحاة القدامى واو الجماعة وياء المخاطبة صوتين ساكنين، والساكن الثاني هو لام التعريف في الاسم الذي يلي الفعل، وقد تخلّصوا من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول، أي بتحريك واو الجماعة بالضم، وتحريك ياء المخاطبة بالكسر.

والحقيقة أن السبب في تحريك الواو بالضم والياء بالكسر هو التخلّص من المقطع الصوتي القصير المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) وهذا مقطع مكروه في العربية، والذي حصل كالتالي: اخشَوُا الله (شَوْلْ) = šual = (ص ح ص ص).

وهذا مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف، وإذا حُرّكت الواو بالضم ينقسم هذا إلى مقطعين مقبولين في العربية، وهما:

ش (ša)، (وُلْ) (wul)

---

(1)الجمل في النحو، للزجاجي، 209، شرح الكتاب، للسيرافي، 87/1، شرح المفصّل، لابن يعيش، 294/4، شذور الذهب، لابن هشام، 67، 70، أوضح المسالك، لابن هشام، 20.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، 294/4.

(ص ح)، (ص ح ص)

وقد ذهب علماء العربية إلى أن هذه الأفعال إذا كانت حركة ما قبل الضمير من جنسه نحو ادعُوا اللهَ، وادعِي الله (للمؤنث) فإنه تحذف الـواو والياء لالتقاء الساكنين، وهما الواو والياء في الأفعال، والساكن الثاني لام التعريف في لفظ الجلالة.

ولم يحصل هنا التقاء ساكنين، وإنما تمدّ الواو والياء في نطق هذه الأفعال، فيتكون مقطع صوتي مغلق بصامت بينهما وبين لام التعريف، والعربية ترفض هذا المقطع (ص ح ح ص)، فتقصَّر الحركة الطويلة للتخلّص من هذا المقطع المكروه، على النحو التالي:

ادعوُا الله، فالمقطع (عُولْ) uul> = (ص ح ح ص) فإذا قصِّرت الحركة يصبح: (عُلْ) = ul> = ص ح ص، وكذلك توضّح (ادعي الله).

وأمّا فعل الأمر الأجوف كـ قُلْ وبِع، فقد ذكر سيبويه ما جاء من الأفعال على حرفين لعلّة مثل (قلْ) [1].

كما ذهب في حديثه عن التقاء الساكنين بقوله: وما يذهب منه الأول أكثر من ذلك، نحو: قلْ وخفْ [2].

أي عند التقاء الساكنين يحذف الحرف الأول منه.

وأصل قُلْ وبع، أقْوُل وأَبْيِع، ثم نقلت حركة عين الفعل إلى ما قبلها فتحرّك، فذهبت همزة الوصل؛ لأنه جيء بها للتخلّص من البدء بالساكن، ولأن العرب لا تبدأ بساكن [3].

أصبحت: قُولْ وبيعْ في حالة الأمر، وعند علماء العربية القدامى حُذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

والحقيقة أنّه لما أصبح آخر الفعل ساكناً تكوّن مقطع صوتي من هذه الأفعال وهو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) = قُول = ḳuul، وهذا المقطع

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 220/4، هارون.

(2) الكتاب، لسيبويه، 562/3، هارون.

(3) الكتاب، لسيبويه، 144/4، هارون.

مكروه في العربية لذلك تقصّر الحركة الطويلة من هذه الأفعال للتخلص من هذا المقطع، فتصبح بعد تقصير حركتها: قُلْ = ḳul = ص ح ص، مكوّنة من مقطع صوتي قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، وهذا المقطع مقبول في العربية، فلا يوجد إذن في مثل هذه الأفعال التقاء ساكنين.

وأمّا فعل الأمر الأجوف، فعند إسناده إلى نون النسوة يفسَّر كما يلي: الفعلان قُلْنَ وبعْنَ، والأصل فيهما: أقْوُلْنْ وأبْيِعْنْ، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، وحذفت همزة الوصل التي جيء بها للتخلص من البدء بالساكن، فصار قولْن، وبيْعنَ فتكوّن مقطع مكروه في العربية وهو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) على النحو التالي:

قولْنَ = ḳuulna = (ص ح ح ص)

ثم تخلَّص منه بتقصير الحركة الطويلة (uu) فأصبح الفعل: قُلْنَ = ḳulna = ص ح ص + ص ح. إذ انقسم المقطع المكروه إلى مقطعين مقبولين في العربية. ومثله يفسر الفعل (بِعْنَ).

وفعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين عند اتصاله بنون التوكيد الثقيلة تكسر نونها، يقول الرضي: "وقد حرّكت المشدّدة بالفتحة لثقلها وخفّة الفتحة، وكسرت بعد ألف الاثنين وألف الفصل نحو: اضربانِّ واضربنانِّ، تشبيهاً بنون الإعراب التي في المضارع فإنها تكسر بعد الألف نحو: تضربانِ وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدانِ [1].

ويضيف: وإنّما لم تحذف الألف في: اضربانِّ وإن التقى ساكنان، كما حذفوا الواو والياء في: اضربنَّ واضربُنَّ، خوف اللبس بالواحد؛ لأنّ النون إنما كسرت لأجل الألف –كما ذكرنا– فلو حذفت الألف لانفتحت النون، مع أنّ الألف أخفّ من الواو والياء، وأيضاً المدّ فيه أكثر منه في الواو والياء، والمدّ يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة، فصار: اضربَانِّ، كالضّالِّين.

---

(1) شرح الرضي، 484/4.

وأمّا الألف في اضربنانّ فلم تحذف لأنها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فُرَّ منه [1].

وقد تناول سيبويه اتصال فعل الأمر بالنّون الثقيلة إذا أُسند إلى ضمير المؤنث المفرد: "وذلك قولك للمرأة: اضربِنَّ زيداً، وأكرِمِنَّ عمراً، وعلل حذف الياء: لئلا يلتقي ساكنان [2].

فالفعل المسند إلى ألف الاثنين إذا اتصل بالنون الثقيلة فإنه يتكوّن المقطع الطويل (ص ح ح ص) وذلك نحو:

اضربانْنِ = فالمقطع: (بانْنِ) = baanni = (ص ح ح ص) + ص ح

وهذا مقطع ثقيل في العربية إلا في حالة الوقف، ولكن الألف هنا جيء بها لئلا يلتبس المثنى بالواحد، فبقيت الفتحة الطويلة (الألف) ولم تقصَّر، خوف اللبس.

وكذلك فعل الأمر المسند إلى واو الجماعة عند اتصاله بنون التوكيد، لا يوجد فيه التقاء ساكنين، والذي حصل كالتالي: الفعل: اضربونَّ، يتشكل فيها المقطع (بونْنَ) = buunna = (ص ح ح ص) + ص ح، وهذا المقطع (ص ح ح ص) ثقيل في العربية، وللتخلص من هذا المقطع تقصّر الحركة الطويلة كما يلي: (بُنْ) = bun = ص ح ص، وهذا مقطع مقبول في العربية.

وعند إسناد فعل الأمر إلى ياء المخاطبة مثل: (اضْرِبنَّ) ولا يوجد التقاء ساكنين أيضاً، وإنّما تشكّل المقطع الصوتي من (بينْ) = biin = (ص ح ح ص) وهذا مكروه في العربية.

فتقصَّر الحركة الطويلة، وتصبح (بِنْ) = bin = ص ح ص، وهو مقطع مقبول في العربية.

وأما المضعّف الآخر فيذكر سيبيوه، أنّ منهم من يحرّك الآخِر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضمّوه،

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 10/4، هارون، شرح الرضي، 491/4.

(2) الكتاب، لسيبويه، 5/4، هارون.

وإن كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك: "رُدُّ" و"عَضَّ" و "فِرِّ يا فتى" [1].

وكان حقّ هذه الأفعال البناء على السكون، ولكن عندما سكن آخرها يتشكّل مقطع ثقيل في العربية (ص ح ص ص): رُدْدْ = rudd = ص ح ص ص، وللتخلص من هذ المقطع حرّك الحرف الأخير منه وكانت الحركة ضمة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة إذ أثرت حركة الراء في حركة الدال الأخيرة فضُمت على النحو التالي: رُدْدُ = ruddu = ص ح ص+ ص ح.

وقد يكون التخلص من المقطع الثقيل في هذه الأفعال بكسر الآخر أو فتحة، من باب تسهيل النطق وتيسيره بحسب طبيعة الحروف وسهولة النطق بها.

ومن الناحية الصوتية، إذا نظرنا في نطق الصامت المضعّف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدتها، قلنا: إنّه صامت طويل، يشبه الحركة الطويلة، التي تساوي ضعف الحركة القصيرة.

ومن ناحية صرفية، أي: من إذ جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين، قلنا: إنّه صامت مكرر، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصريتين [2].

والفعل رُدُّ يجوز فيه الإدغام والفك كاردُدْ، مثل غَضَّ، و (اغضضْ)، وشُدَّ واشدُد [3].

---

(1) المصدر السابق، 16/4.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية، لعبد الصبور شاهين، 207.

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية، لعبد الصبور شاهي، 206.

الفصل الثالث

بناء الأسماء

تقسم الأسماء المبنية عند ابن السراج إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول : الأسماء المفردات.

القسم الثاني : الكلمة المركبة.

والأسماء المفردات المبنيات ست: المكنيات، والمبهمات، واسم الفعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، والأصوات المحكية.

ويعني بالمكنيات: الضمائر، وبالمبهمات: أسماء الإشارة والموصولات واسم الفعل نحو صَهْ، ومهْ، وفَعالِ نحو حذارِ، والاسم الذي قام مقام الحرف نحو: كمْ، ومَنْ، وكيفَ، وأينَ، وما.

ويعني بالظرف الذي لم يتمكن: الآنَ، ومنذُ، ومذُ، ونحو ذلك، وأمّا الصوت المحكيّ فنحو غاقِ، وما أشبههُ من الأصوات [1].

القسم الثاني من المبنيات هي الكلمة المركبة، منها: خمسةَ عشرَ وما أشبهه ... [2].

1.3. بناء الضّمائر:

يعرِّف ابن الحاجب الضمير، إذ يقول: "والمضمر ما وُضِع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حُكماً" [3].

---

(1) الموجز في النحو، لابن السّراج، ص4، شرح الكتاب، لسيبويه، 171/1، المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص128.

(2) الموجز في النحو، لابن السّراج، ص77، المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص128.

(3) شرح الرضي على الكافية، 401/2، 402.

وتقسم الضمائر إلى: متَّصل ومنفصل، فالمتّصل: "ما لا ينفكّ عن اتصاله بكلمة" [1]. وأمّا المنفصل فهو: "ما جرى مجرى المظهر في استبداده" [2].

والمتصل نوعان: ظاهر، ومستتر، فالظاهر "ما لُفظَ به" [3].

والمستتر: ما نُوي كالذي في: زيدٌ ضرَبَ [4].

والضمائر كلّها مبنية بلا خلاف بين النحاة [5]. وعلة بناء الضمائر عند النحاة هي شبهها بالحروف [6].

والمضمر نحو: أنا، أنتَ، أنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، ونحو: "الياء، والهاء، والكاف" [7].

1.1.3. الضمائر المنفصلة:

1.1.1.3. ضمائر المتكلم:

الضمير (أنا):

يخصّ هذا الضميرُ المتكلمَ مذكراً أو مؤنثاً [8].ويرى البصريون زيادة الألف في هذا الضمير، في حين يرى الكوفيون أصالة الألف فيه[9].

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص128، شرح المفصل، 293/2، شرح الرضي، 408/2، أوضح المسالك، لابن هشام، ص34.

(2) المفصل في علم العربية، ص128، شرح الرضي، 408/2.

(3) المفصل، ص128، أوضح المسالك، لابن هشام، ص34.

(4) المصدران السابقان.

(5) شرح المفصل، لابن يعيش، 293/2، شرح الرضي، 399/2، شرح ابن عقيل، 84/1.

(6) شرح المفصل، لابن يعيش، 293/2، شرح الرضي، 401/2، شرح ابن عقيل، 84/1.

(7) الجمل في النحو، للزجاجي، ص14.

(8) شرح المفصل، لابن يعيش، 304/2، شرح الرضي، 416/2.

(9) الكتاب، لسيبويه، 350/2، المصدر السابق، اللباب، للعكبري، 474/1، شرح ابن عقيل، 88/1.

إذ يرى المحققون من علماء اللغات أنّ الضمير (أنا) مركب في الأصل من عنصرين هما: أنْ: an<. والعنصر الآخر هو: (أ، a<) وعليه فاصل ضمير المتكلم المفرد هو (أنأ): a<an>a.

والعنصر أنْ: an<، هو أصل الضمير [1]. وأما العنصر: أ: a<، فمجرد لاحقة، وهي

ذاتها التي تلحق بالفعل المضارع نحو: أكتب وأدرس للدلالة على المتكلم المفرد [2].

وبسبب قرب الهمزتين خالفت العربية بينهما بحذف الهمزة الثانية وعوض عنها بمدّ حركتها فصار الضمير a<an> ← anã<، إذن فهذا الضمير مبني على الفتح وليس كما يرى القدامى، إذ يرون بناءه على السكون، وهذا يخالف رأي العلم الحديث الذي هو الصواب، والله أعلم.

(نحْنُ): للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه [3]:

يقول الزّجاج: ضُمّت لأنها اسم مضمر يقع للجمع والواو من علامات الجمع [4]. ويذكر النحاة: "وإنّما ضُمّت نون نحن دون أن تكسر أو تفتح لأنها اسم مضمر يقع للجمع والواو من علامات الجمع، والضمة أخت الواو فكانت الضمة أولى به، وقيل: هي كقبلُ وبعدُ، إذ هي تدلّ على الإخبار عن اثنين وعن أكثر، وقيل: هي من علامات المرفوع فحرّكت بما يشبه الرفع وهو الضمْ، وقيل: إنّ أصلَها نحُنْ بضم الحاء فنُقلت حركة الحاء إلى النون" [5].

---

(1) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، 1977م، ترجمة: د.رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، ص75، 86.

(2) فقه اللغات السامية، ص75، 86، التطور النحوي، ص48.

(3) الكتاب، لسيبويه، 350/2، شرح ابن عقيل، 88/1.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، 306/2.

(5) اللباب، للعكبري، 475/1-476، شرح المفصل، لابن يعيش، 306/2، شرح الرضي، 417/2، همع الهوامع، للسيوطي، 202/1.

ويذهب الفرّاء وثعلب إلى أنّ (نحنُ) بُني على الضمّ لتضمنه معنى التثنية والجمع لذلك قوّي بأقوى الحركات [1].

والأصل في هذا الضمير البناء على السكون كباقي الضمائر المبنية، ولكن ذلك يؤدّي إلى تكوّن المقطع المكروه في العربية (ص ح ص ص):

نحْنْ = naḥn = ص ح ص ص

وتُخلِّص من هذا المقطع بتحريك الآخر بالضمّ، على النحو التالي:

نحْنُ = naḥnu = ص ح ص + ص ح

إذ انقسم المقطع المكروه إلى مقطعين مقبولين لانسجام النطق بالكلمة وتسهيله.

2.1.1.3. ضمائر الغائب:

علامة المضمر المحدّث عنه (هُوَ): للغائب [2]:

يقول ابن يعيش إن هذا الضمير بني على حركة خلافاً لأصل البناء تقويةً له؛ لأنه من حرفين ولم يُبنَ على الضمّ اتباعاً لضمة الهاء تلافياً للثِّقل ولم يُبْنَ على الكسر لثقله كذلك وبني على الفتح للتخفيف [3].

وفي (واو) هذا الضمير غير الفتح لغتان هما: تسكين الواو تخفيفاً، وتشديد الواو مع فتحها كراهية لوقوعها طرفاً وقبلها ضمة [4].

ويذكر ابن مالك عن الضميرين هو وهي: ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما فكان ثانيهما أولى، إلاّ أنّه لو سُكّن وُقِعَ بتسكينه في التباس المنفصل بالمتصل، فعُدل إلى تسكين

---

(1) معاني الحروف، ص104.

(2) الكتاب، لسيبويه، 351/2، شرح ابن عقيل، 88/1.

(3) اللباب، للعكبري، 478/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 308/2.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، 309/2، شرح الرضي، 419/2، همع الهوامع، للسيوطي، 204/1.

الأول مع الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه، أعني الواو والفاء واللام وألحقت بها.

فقد جاء هذا الضمير ساكنَ الواو في إحدى لغاته –على ما يرى القدامى–:

هُو = huu = ص ح ح

والحقيقة أنه انتهى بضمة طويلة كما هو واضح وليس ساكناً، كما جاء مفتوح الواو للتخلص من المدّ:

هُوَ = huwa = ص ح + ص ح

إذ انقسم المد إلى مقطعين قصيرين، وذلك لتقصير وتقليل الجهد العضلي لجهاز النطق بالكلمة، فالعربية تميل إلى تقصير الحركات الثلاثية إلى ثنائية أو آحادية، وكانت الحركة فتحة من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثرت حركة الهاء في حركة الواو تأثيراً مقبلاً.

هذا وتحريكه بالفتح ليكون المزدوج الحركي المتشكل مقبولاً، hu/wa، ولو حرّك بالكسر أو الضم لتكونت مزدوجات حركية مكروهة، كالتالي:

هُوِ = huwi، أو هُوُ = huwu

فبني على الفتح تخفيفاً.

إلا ما كان من هو وهي، فإنّ الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك: وهْوَ ذاهب، ولهْوَ خيرٌ منك، فهْوَ قائم" [1].

وَهْوَ (بتسكين الهاء) = wahwa = ص ح ص + ص ح

وذلك لأنَ العربية كرهت توالي الحركات الكثيرة. ومن وجهة نظر المحدثين أنّ توالي الحركات الكثيرة يضعف النظام المقطعي.

ويجوز أن نقول وَهُوَ ■wahuwa وهي قراءة حفص وهي الأفصح

علامة المضمرة المحدّث عنه إن كان مؤنثاً (هيَ): للغائبة [2]:

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 151/4 (هارون).

(2) الكتاب، 351/2، شرح ابن عقيل، 88/1.

وفي يائه ثلاث لغات بمنزلة الواو في (هو)، وهي: فتح يائه مع التخفيف وفتح يائه مع التشديد للمبالغة في التقوية، وإسكان يائه بمنزلة (هو)، ويجوز تسكين الهاء من (هي) إذا سبقت بالحروف السابقة بمنزلة هو [1]. وهي أضعف لغاتها [2].

وإنما حرّكت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلاً، إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظنَّ الكوفيون [3].

إذ جاء هذا الضمير في إحدى لغاته ساكن الآخر، على ما يرى علماء العربية القدامى، والحقيقة أنه ينتهي بكسرة طويلة:

هِيْ = hii = ص ح ح

وهي لغة ضعيفة عند القدامى، واللغة العربية تلجأ إلى تقوية هذه المقاطع المفتوحة بإنشاء الحركات، لتقليل الجهد العضلي المبذول بسبب نطق هذه المقاطع، فجاءت في إحدى لغاتها –وهي أشهرها– مفتوحة الحرف الأخير:

هِيَ = hiya = ص ح + ص ح

وكانت فتحةً من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثّرت حركة الهاء – الكسرة– في حركة الياء ففتحت الأخيرة تسهيلاً، وذلك لصعوبة النطق بالضم أو الكسر في مثل هذا الضمير بعد كسر الحرف الأول، فاختير الفتح تخفيفاً وتسهيلاً للنطق، ولكثرة استعمال هذا الضمير ودورانه في كلامهم.

إذ إنّه لو حرّك بالكسر أو الضم لتكوّنت مزدوجات حركية مكروهة كما يلي:

هيِ = hiyi أو هيُ = hiyu

فبنيت على الفتح ليكون المزدوج الحركي المتكوّن مقبولاً.

وقد تأتي الهاء ساكنة بعد الواو ونحوها، وذلك لأن أهل هذه اللهجة يكرهون توالي الحركات الكثيرة؛ ولأن ذلك يضعف نظام المقاطع في اللغة كما أسلفنا:

وَهْيَ = wahya = ص ح ص + ص ح

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 274/2، اللباب، للعكبري، 478/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 390/3، 310، شرح الرضي، 419/2.

(2) ابن يعيش، 309/2، 310.

(3) شرح الرضي، 418/2.

وهذا المقطعان بدلاً من توالي المقاطع من النوع الأول (ص ح)، إذ لم تسكَّن الهاء فتكون كما يلي:

وَهِيَ = wahiya = ص ح + ص ح + ص ح

(هما):

يذكر ابن يعيش أنّ أصله (هوما) فحذفت الواو؛ لأنها لو بقيت لوجب ضمُّها؛ لأنّ ما قبلها مضموم [1]. وهو للغائبين أو الغائبتين [2].

ويرى البصريون أنّ الواو هنا حذفت تخفيفاً [3].

فالأصل -إذن- في حركة هذا الضمير هو الضمة الطويلة (الواو)، وقد حذفت وبقيت الضمة دليلاً عليها، وقد تحدث لهذا الضمير المماثلة الصوتية مع الكسرة أو الياء قبله، مثل:

بِهُمَا = bihumā إذ يصبح بِهِما = bihimā

وذلك من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، وكذلك نحو:

= عليهُما > عليهِما مماثلة مقبلةجزئية منفصلة

إذ أثرت الياء في حركة هذا الضمير فحولتها إلى كسرة من باب المماثلة الصوتية.

ولا شك أنّ حركة الميم جاءت اتباعاً للفتحة الطويلة بعدها:

هُمَا = humā = ص ح + ص ح ح

وذلك من باب المماثلة المدبرة الكلية المتصلة إذ أثّرت الفتحة الطويلة في حركة الميم ففتحت، تسهيلاً وتيسيراً للنطق، وتقليلاً للجهد العضلي، فهو إذن مبنيٌّ على الفتح الطويل وليس مبنياً على السكون كما يرى القدامى.

علامة المضمر المحدّث عنه إن كان جمعاً مؤنثاً (هُنَّ) [4]:

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 351/2، اللباب، للعكبري، 478/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 309/2.

(2) شرح ابن عقيل، 88/1.

(3) شرح الرضي، 418/2.

(4) الكتاب، لسيبويه، 351/2، اللباب، للعكبري، 478/1، شرح ابن عقيل، 88/1.

متصلة ومنفصلة لجميع المؤنث الغائب [1].

يقول ابن يعيش: (هنّ) بتشديد النون، ليكون حرفين، فيقابل الميم والواو جمع المذكّر نحو "هُمُو فعلوا" [2].

وعلى الأصل في البناء جاء هذا الضمير ساكناً، لكنّه تشكّل مقطع ثقيل في العربية نتيجة سكون آخره، كما يلي:

هُنْنْ = hunn = ص ح ص ص

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّك آخر هذا الضمير بالفتح، كالتالي:

هُنْنَ = hunna = ص ح ص + ص ح

وحُرّك بالفتح من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة، إذ أثّرت ضمّةُ الهاء في حركة النون الأخيرة، ففتحت تخفيفاً وتسهيلاً للنطق؛ لأنّها لو كانت ضمة كان النطق بها ثقيلاً، وكذلك الكسر مع الضم ثقيل أيضاً، فكانت –لذلك– فتحة.

3.1.1.3. ضمائر المخاطب:

(أنْتَ) علامة المضمر المخاطب إن كان واحداً، و (تاء المخاطب المذّكر)، نحو: ضربْتَ [3]:

وكان حقّ (أنتَ) أن يُبنى على السكون على الأصل في البناء ولكنّه حرّك لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة للخفيف لكثرة وروده في الكلام، ولأنه لو بُني على الكسر لالتبس بصيغة خطاب المؤنث ولم يُبنَ على الضمّ تلافياً للثقل [4]. يذكر ابن يعيش أنّ فتح تاء المخاطب المذكّر لتكون حركتها من جنس حركة المفعول فرقاً بينها وبين حركة تاء خطاب المؤنث المكسورة وتاء المتكلم المضمومة [5].

---

(1) المصادر السابقة.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، 310/2، شرح الرضي، 413/2.

(3) الكتاب، لسيبويه، 350/2.

(4) اللباب، للعكبري، 476/1، شرح الرضي، 412/2.

(5) اللباب، للعكبري، 476/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 295/2، شذور الذهب، ص107.

فالأصل في هذا الضمير البناء على السكون، ولكن عند تسكين هذا يتشكل المقطع الصوتي الثقيل في العربية (ص ح ص ص) على النحو التالي:

أنْتْ = >ant = ص ح ص ص

وبتحريك آخر الضمير بالفتح يتخلص من هذا المقطع كما يلي:

أنتَ = >anta = ص ح ص + ص ح

إذ انقسم المقطع الثقيل إلى مقطعين مقبولين في العربية.

وفتحت التاء في (أنتَ) للمذكر، وكسرت في (أنتِ) للمخاطبة المؤنثة. لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث، وتعلّل الأخيرة كما أوضحنا في (أنتَ).

أنتُم و (تُمْ) و(كُمْ):

تدلّ هذه الضمائر على الخطاب والجمع والتذكير [1].

والأصل فيها أن تُزادَ الواو بعد الميم نحو أنتمو وفعلتمو وضربكمو [2].

والذي يدلّ على أنّ الأصل ظهور الواو في الصيغ السابقة أنّ الضمير إذا وُصل بكلمة تبدأ بحرف ساكن حرّك آخره بالضم نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران: من الآية139)، ويؤيد ذلك أيضاً ظهور الواو بعد الميم مع الضمير نحو أعطيتكموه، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها غالباً [3]. وإذا لزمت التثنية الألف لزمت الجمع الواو كقولك (مسلمان) و(مسلمون).

ولكنّ الواو تحذف من الضمائر السابقة لكثرة الاستعمال للتخفيف، ثم تسكّن الميم خوفاً من توالي الحركات في الكلمة الواحدة [4].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 350/2، اللباب، للعكبري، 476/1، شرح المفصل، 295/2، شرح ابن عقيل، 88/1، 89.

(2) المقتضب، للمبرد، 295/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 295/2.

(3) الكتاب، 191/4، هارون، اللباب، 477/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 307/2، شرح الرضي، 412/2.

(4)المقتضب، للمبرد، 295/1، شرح المفصل، 307/2، 308.

ويذكر السيوطي أنّ فيها أربعَ لغات: "السكون، والضمّ بإشباع وباختلاس والضمّ قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها وأشهر هذه اللغات السكون" [1].

"وميم "إيّاكُمْ" و"إيَّاهم" مثل ميم "كُمْ" من إذ مدّها واواً أو تسكينها تخفيفاً ولعدم توالي الحركات. وأمّا الكاف في (ضربتكمْ) فإنما جاءت لأنها ضمير المنصوب والمخفوض ثم لحقتها زيادة للجمع، ألا ترى أنك تقول: "ضربتك" و"ضربتكما" و"ضربتكمو". وتقول إذا كانوا فاعلين: ضربت وضربتما وضربتمو [2].

وقد تخلصت العربية من التقاء الساكنين في مسائل كثيرة بتحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ (آل عمران: من الآية139) فعلى الأصل في حركة الضمير الضم. وإذا كان التحريك بالكسر فإتباعاً لما قبل الميم، مثل: عليهِمِ السّلام، إذ أثرت الياء في حرف الميم من باب المماثلة المقبلة الجزئية المنفصلة، والهاء حاجز غير حصين لضعفه.

والسبب في تحريك الضمير سواء أكان بالفتح أو الكسر هو التخلّص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) إذ إنّ تسكين الضمير يؤدّي إلى تشكيل هذا المقطع على النحو التالي:

أنتمْ الْأعلون = المقطع تُملْ = tuml = ص ح ص ص

عليهمْ السّلام = المقطع هِمْسْ = hims = ص ح ص ص

وبتحريك الضمير يُتَخلّص من هذا المقطع المكروه كما يلي:

أنتُمُ الْأعلون = المقطع بينهما: (مُلْ) mul = ص ح ص

إذ ينقسم المقطع المكروه (ص ح ص ص) إلى مقطعين (ص ح + ص ح ص)، وهما مقبولان في العربية.

ومن قال: عليهِم فالأصل عنده في الوصل عليهمي.

---

(1) همع الهوامع، للسيوطي، 194/1.

(2) المقتضب، 295/1.

فمن العرب مَنْ يكسر الكاف قبل ميم الجمع إذا كانت قبلها كسرة كقولك: عجبت من حلمِكِمْ، مشبهاً بالهاء [1].

وهذا يؤكد تأثير حركة ما قبل الضمير الكسرة أو الياء في حركة الضمير من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة فكسر الضمير (كِم) مماثلة لحركة الباء قبله وهي الكسرة.

(أنتُنَّ):

تدل على الخطاب والجمع والتأنيث [2].

وزيدت النون المشدّدة لتكون بإزاء الميم والواو في المذكّر، وإنما اختاروا النون لمشابهته، بسبب الغنة للميم والواو معاً [3].

وقد جاء بناء هذا الضمير على مقطعين، الأخير مكوّن من مقطع صوتي ثقيل مكروه في حالة تسكين الآخر، كما يلي:

أنتُنْ = antunn< = ص ح ص + (ص ح ص ص)

والمقطع هذا ثقيل، ولذا حُرّك آخر هذا الضمير، وكانت الحركة بالفتح من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثّرت ضمة التاء في حركة النون الأخيرة تأثيراً تقدمياً فحركت الأخيرة بالفتح، لتقليل الجهد العضلي الناتج عن نطق الضم بعد الضم هنا، وكذلك لصعوبة الكسرة بعد الضم، فاختير الفتح تسهيلاً:

أَنتُنْنَ = ص ح ص + ص ح ص + ص ح

2.1.3. الضمائر المتصلة:

1.2.1.3. ضمائر الرفع:

التاء في كتبْتِ:

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 194/4، و 197/4 هارون، اللباب، للعكبري، 482/1، شرح الرضي، 420/2.

(2) الكتاب، لسيبويه، 351/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 308/2، شرح ابن عقيل، 88/1.

(3) الكتاب لسيبويه، 201/4 (هارون)، شرح المفصل، 310/2، شرح الرضي، 413/2.

ضمائر تخصّ المؤنثة المخاطبة [1]. ويذكر العكبري سبب بناء هذه الضمائر على الكسر لوجهين:

1. أنّ الكسر أخف من الضم.
2. مشاهبة هذه الضمائر للياء التي هي علامة التأنيث [2].

ويعلل ابن يعيش بناءها فيقول: "وخصُّوا المؤنث بالكسر؛ لأنّ الكسرة من الياء، والياء مما يؤنّث بها في نحو تفعلين وفي ذِ ي" [3].

ويذكر الرضي أنّ الكسرة في الضمائر السابقة جاء للفرق بينها وبين صيغة المذكر المخاطب [4]. وقال السيوطي: إنّ سبب الكسر أنّه لم يبق حركة غيرها، فالضمة أعطيت للمتكلم والفتحة أعطيت للمخاطب [5]. علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه الكسرة لأنّ الكسرة ممّا يؤنث [6].

إنّ من سمات النظام المقطعي في العربية الابتعاد عن توالي أربعة مقاطع من النوع الأول (ص ح)، ولذلك سكن آخر الفعل الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرك، إذ نتج بهذا التسكين مقطعان من النوع الأول (ص ح) بينهما مقطع من النوع الثالث (ص ح ص)، كما يلي:

كتبْتِ = katabti = ص ح + ص ح ص + ص ح

ولمّا سكن ما قبل هذا الضمير حُرك، وذلك للتخلّص من المقطع المكروه في العربية وهو (ص ح ص ص)، على النحو التالي:

كتبْتْ = katabt = ص ح + (ص ح ص ص)

فتُخلِّص من هذا المقطع بتحريك الضمير (التاء) بالكسر، كما يلي:

كتبْتِ = katabti = ص ح + (ص ح ص + ص ح)

---

(1) المقتضب، المبرد، 76/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 302/2.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 481/1.

(3) شرح المفصل، لابن يعيش، 295/2.

(4) شرح الرضي على الكافية، 412/2.

(5) همع الهوامع، للسيوطي، 190/1.

(6) المقتضب، 297/1، شذور الذهب، ص107.

وهذان مقطعان مقبولان في العربية، وكانت هنا كسرة لئلاَّ يُلتبس مع ضمير المخاطب أو المتكلم، فاختيرت الكسرة مع المخاطبة، والفتحة مع المخاطب المذكر.

(التاء) في ضَرَبْتُ:

بني هذا الضمير على الضم تقوية له؛ لأنه على حرف واحد، ويخصّ المفرد المتكلم مذكراً أو مؤنثاً [1].

ويعللّ ابن يعيش بناء هذا المضير على الضم: "وإنما خُصَّ بالضم دون غيره لأمرين، أحدهما: أنّ المتكلم أولٌ قبل غيره فأعطي أولَ الحركات وهي الضمّة، والأمر الآخر: أنهم أرادوا الفرقَ بين ضميري المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل، ونزّلوا المخاطب منزلة المفعول، فضمّوا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول [2].

ويذكر السيوطي أنّه حرّك بالضّم: لأنه يدل على واحد أمّا المخاطب فيدل على أكثر من واحد لذلك لزمت المتكلم الحركة الثقيلة ولزمت المخاطب الحركة الخفيفة لكثرته [3].

ولمّا كان من النظام المقطعي في العربية الابتعاد عن توالي أربعة مقاطع من النوع الأول (ص ح) سكن آخر الفعل الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرّك، ونتج عن هذا التسكين مقطعان من النوع الأول (ص ح) بينهما مقطع من النوع الثالث (ص ح ص) كما يلي:

ضَرَبْتُ = ḍarabtu = ص ح + ص ح ص + ص ح

ولمّا سكن ما قبل هذا الضمير حُرك وذلك للتخلص من المقطع المكروه في العربية (ص ح ص ص) كما يلي:

ضَرَبْتْ فالمقطع (رَبْتْ) = (ص ح ص ص)

---

(1) المقتضب، للمبرد، 76/1، اللباب، للعكبري، 481/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 294/2، شذور الذهب، لابن هشام، ص107.

(2) شرح المفصّل، 295/2، شرح الرضي على الكافية، 412/2.

(3) همع الهوامع، للسيوطي، 190/1.

وهذا المقطع مكروه في العربية، وتخلّص منه بتحريك الضمير (التاء) بالضم على النحو التالي:

ضربْتُ = ḍarabtu = ص ح + (ص ح ص + ص ح)

إذ انقسم المقطع المكروه إلى مقطعين مقبولين في العربية.

(ألف الاثنين):

اختلف العلماء في اسميتها وحرفيتها، إذ قالوا: "تكون بمنزلة تاء المتكلم، ويكون حرفاً إذا قلنا قاما الزيدان؛ لأنها كتاء التأنيث" [1]. ورأى المازني أنّ ألف الاثنين حرف دالٌّ على الاثنين ولا يكون ضميراً أبداً [2]. التثنية تلزمها الألف، ... ولم تحذف بخفّة الفتحة والألف [3].

وجعلت الألف في التثنية لأربعة أوجه:

أحدها: أنّ الجمع خُصَّ بالواو والياء لمعنى يقتضيه، فلم يبق للألف غير التثنية. والثاني: أنّ الألف أخفّ من أختيها، والتثنية أكثر من الجمع لدخولها في كل اسم، وجعلُ الأخفّ للأكثر هو الأصل.

والثالث: أنّ الألف أسبق من أختيها في المخرج، والتثنية أسبق من الجمع فجعل الأسبق للأسبق.

والرابع: أن الألف جعلت ضميراً للاثنين في نحو (قاما) فكذلك تكون في الأسماء [4].

وفتح ما قبل الألف للمناسبة، وهي من المضمرات المبنية على السكون [5].

---

(1)الكتاب، لسيبويه، 350/2، 351، شرح المفصل، لابن يعيش، 296/2-298، شرح الرضي على الكافية، 415/2، همع الهوامع، للسيوطي، 191/1.

(2) الكتاب، لسيبويه، 350/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 298/2، 351، شرح الرضي على الكافية، 415/2، همع الهوامع، للسيوطي، 191/1.

(3) المقتضب، للمبرد، 295/1.

(4) اللباب، للعكبري، 99/1.

(5) شذور الذهب، لابن هشام، ص107.

فالألف في الأسماء والأفعال فتحة طويلة أثرت فيما قبلها من حروف. ففتح ما قبلها مثل:

قامَا = المقطع (مَا) = (ص ح ح) = ḳā/mā

وهذا المقطع المفتوح يدل على أنّ هذا الضمير غير مبني على السكون، وإنّما هو فتحة طويلة -كما أسلفنا- ولا تكون الفتحة ساكنة، كما يزعم القدامى.

وكذلك: معلما الصف، منها المقطع (مَا) = ص ح ح = mā إذ جاء هنا مفتوحاً ما قبلها من باب المماثلة المدبرة الجزئية المتصلة، إذ أثّرت ألف الاثنين في ما قبلها فحّركت بالفتح للإتباع وتسهيلاً للنطق، وانسجاماً لأصوات الكلمة.

واتضح من ذلك أنّ ألف الاثنين سواء أكانت مع الفعل أم مع الاسم، فهي مبنية على الفتح الطويل وليست ساكنة أو مبنية على السكون كما يرى القدامى.

(نا) المتكلمين:

يكون للاثنين والجمع ذكوراً وإناثاً، وذلك لأنّ تثنيته وجمعه تختلف عن تثنية الأسماء الظاهرة وجمعها، ثم إنّ المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد [1].

فقد تشكل من هذا الضمير مقطع طويل مفتوح كما يلي:

(نا) = nā = ص ح ح

إذ انتهى بفتحة طويلة (الألف)، ولا موجب لتغير هذا المقطع فقد قبلته العربية.

وهذا الضمير ليس مبنياً على السكون كما زعم القدامى، وإنما مبني على الفتح الطويل، كما يظهر من الكتابة الصوتية.

(نون النسوة):

ضمير لجمع الإناث [2]، والأصل فيها البناء على السكون، ولكنّها بُنيت على حركة تقوية لها لأنها على حرف وكانت فتحةً طلباً للتخفيف، وذكر المبرد أنها

---

(1)الكتاب، لسيبويه، 350/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 295/2.

(2) الكتاب لسيبويه، 351/2، المقتضب، للمبرد، 297/1، اللباب، 24/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 298/2.

حرّكت لالتقاء الساكنين وفتحت لأنها نون جمع، ولا يكون ما قبلها إلا ساكن، فحملت على نظيرها [1]. أي في قولك: الزيدونَ، ونحوها. واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو (يعني في الجمع) إذ كانت واحدة [2].

وبناء هذا الضمير على السكون -كما يرى علماء العربية القدامى- كان سبباً في حركته بالفتح، إذ عادة ما يأتي قبله حرف ساكن، فيلتقيان، ففتحت النون للتخلص من التقاء الساكنين.

والحقيقة أنّ تكوّن المقطع الثقيل من جرّاء تسكين هذا الضمير أدّى إلى تحريكه إذ لا يأتي قبله إلاّ ساكن، على النحو التالي:

فالفعل (كتبْنَ) يوضّح كما يلي: كتبْنْ= katabn = ص ح + ص ح ص ص

وهذا المقطع مكروه في العربية، فتُخلّص منه بتحريك هذا الضمير بالفتح كما يلي:

كتبْنَ = katabna = ص ح + ص ح ص + ص ح

وكانت حركته فتحة تخفيفاً وتسهيلاً للنطق؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات كما بيّنا مقارنة بالضمة والكسرة.

(واو الجماعة):

علامة لجمع الذكور [3]. واختلف فيها، أحرف هي أم اسم كما اختلف في ألف الاثنين [4]. يقول العكبري: "وإنما جعلت الواو للجمع لقوتها وخروجها من عضوين، وأنها دلّت على الجمع في الإضمار نحو (قاموا) وأنّ معناها في العطف الجمع. وخُصّ بها الرفع لأنها من جنس الضمّة [5]. وهي من المضمرات المبنية على السكون [6].

---

(1) المقتضب، للمبرد، 297/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 215/4.

(2) شرح الرضي، 413/2.

(3) الكتاب، لسيبويه، 351/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 296/2.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، 296/2، شرح الرضي، 415/2.

(5) اللباب، للعكبري، 99/1.

(6) شذور الذهب، لابن هشام، ص107.

وهذا الضمير في حقيقته ضمة طويلة، فكلمة (قامُوا) مثلاً ضُمَّ آخرها وليس هناك إلاّ الضم إتباعاً لحركة الواو، من باب المماثلة المدبرة الكلية المنفصلة.

فالمقطع (مُوا) = mū = ص ح ح يدل على أنّ الواو ضمة طويلة، والضمة لا تكون ساكنة -كما يزعم القدامى- أو مبنية على السكون، فهي مبنية على الضمّ الطويل وليست ساكنة إذن.

2.2.1.3. ضمائر النصب:

ومن ضمائر النصب (إيّا):

وفيه أربعة مذاهب:

مذهب سيبويه: أنّ (إيّا) اسم مضمر، و(الياء) و(الكاف) وغيرها حروف معان [1]. والدليل على ذلك أنّ مد الاسم المضمر موجود في (إيّا) ولذلك لا ينكر بحال، والياء والكاف لو كانا اسمين لكان في موضع رفع أو نصب، ولا عامل لهما هنا، أو في موضع جرّ بالإضافة، والاسم المضمر لا يضاف، فصارت الكاف هنا كالكاف في (ذاك) و(أولئك) [2].

وقال الخليل: "كلاهما مضمر، إلاّ أن الأول أشبه المظهر لكثرة حروفه [3].

وقال الفراء: (الكاف) هو الضمير، و(إيّا) أتي بها ليعتمد الضمير عليها، إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه" وهذا ضعيف.

وقال آخرون: الجميع اسم واحد وهو بعيد أيضاً.

ويقول سيبويه: فإن قدرت على شيء من هذه الحروف -يعني الكاف وكم، وكما- مع إيّا لم توقع الرفع عن أنتَ وأخواتها [4].

---

(1) الكتاب، 355/2.

(2) الكتاب، لسيبويه، 355/2، شذور الذهب، ص118.

(3) الكتاب، 279/1.

(4) 355/2، شرح الرضي، 425/2.

يقول ابن يعيش: فإن خاطبت مذكراً قلت: "إيّاكَ أكرمت" بفتح الكاف. وتقول في التثنية: إيّاكما، وفي الجمع: "إياكموا"، وإن شئت حذفت الواو وسكّنت الميم كما فعلت في المتصل نحو: "أكرمتُكمْ" [1].

ولم تبن (إيّا) على السكون كما يتضح من الكتابة الصوتية لها، وإنما هي مبنية على الفتح الطويل:

إيّا = >iyyā = (ص ح ص + ص ح ح)

وما يلحق بها من لواحق كالكاف مثلاً وجب تحريكها لئلا يتشكل المقطع الثقيل (ص ح ح ص) كما يلي:

إيّاك = >iyyāk = ص ح ص + ص ح ح ص

وتُخلص من هذا المقطع الثقيل (ص ح ح ص) بتحريك حرف الكاف المتصل بالكسر أو الفتح كما أشار النحاة، وذلك لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

3.2.1.3. الضمائر المشتركة بين النصب والجر:

(الياء):

اختلف في اسمية هذا أو حرفيته [2].

وياء المخاطبة والمتكلم يُبنيان على السكون إلاّ أنّه يجوز بناء ياء المتكلم على الفتح؛ لأنّ المبنيّ إذا كان على حرف واحد يُحرّك تقويةً له، وحُرّك بالفتح لأنه أخفّ الحركات وإسكانه أشهر [3] مراعاة لأصل البناء، ولأنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها على إرادة التخفيف على رأي ابن يعيش [4]. وهي اسم على حرف عند المبرد إذ يقول: ولا يكون اسم على حرف إلاّ وذلك الحرف يتحرّك لئلا يسكن وهو

---

(1) شرح المفصّل، 310/2.

(2) همع الهوامع، للسيوطي، 191/1، 206.

(3) شرح المفصل، لابن يعيش، 303/2، شذور الذهب، لابن هشام، ص107.

(4) الجمل في النحو، للزجاجي، ص160، شرح المفصل، لابن يعيش، 303/2.

على أقل ما يكون عليه الكلم فيختل. ويعلل ذلك تشبيها لها بالكاف في (ضربتكَ) ونحوها [1].

ويقول: فإن كان ما قبل هذه الياء ساكناً فالحركة فيها لا غير لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك "هذه عِشْرِيَّ يا فتى"، و"هذه رحايَ" [2].

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ (طه: من الآية18)، ويرى العكبري أن ياء المتكلم بعد الفعل والحرف هي الاسم، (والنون) قبلها حرف أتي به ليقي ما قبلها من الكسر، نحو (كلمني) و(منّي)، وذلك أنّ الياء معتّدة بكسرتين، فيجعل ما قبلها تبعاً لها للتجانس، وتسمّى (نون الوقاية) [3].

وقد حرسوا الأفعال من الكسر بهذه النون [4].

فالياء إذن تأتي ساكنة على الأصل في البناء إلا أنه إذا سُبقت بألف فليس لها إلا الفتح؛ لأنه يتشكل بذلك المقطع الصوتي (ص ح ح ص) وهذا المقطع ثقيل في العربية، وللتخلص من هذا المقطع تحرّكت الياء بالفتح على النحو التالي:

عصايْ ومنها المقطع (صايْ) = ṣāy = ص ح ح ص

وبتحريك الياء يُتخلَّص من هذا المقطع الثقيل:

(صايَ) = ṣāya = ص ح ح + ص ح

فينقسم المقطع الثقيل إلى مقطعين مقبولين في العربية. وحُرّكت الياء بالفتح اتباعاً للفتحة الطويلة من باب المماثلة المقبلة الجزئية المنفصلة، إذ أثّرت الألف في حركة الياء فحركت الأخيرة بالفتح.

---

(1) المقتضب، للمبرد، 495/4.

(2) الكتاب، لسيبويه، 458/3، المقتضب، للمبرد، 495/4.

(3) اللباب، للعكبري، 483/1.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، 299/2، شرح الرضي، 499/2.

ومنها هاء المذكّر للغائب:

الأصل في هاء المذكّر الغائب الضمّ [1]، نحو رأيتهُ وضربهُ ولهُ، والاسم هو الهاء، والواو الناتجة من إشباع الضمة ولكن الواو حذفت في الوقف [2].

ويذكر الرضي والسيوطي لغات لهذه الهاء، إذ تكسر بعد الحرف المكسور نحو: به، وبعد الياء نحو فيه، وتكسر مع إشباع الكسر نحو: بهي، وعليهي، وتُضم نحو: بهُ وعليهُ وتضم الهاء مع إشباعها نحو: بُهوْ، وعليْهُو، وأهل الحجاز يلزمون ذلك مراعاة للأصل وهناك لغة خامسة وهي إشمام كسر الهاء شيئاً من الضمّ بلا وصل [3].

وفي المفصّل ورد الضميران الغائبان متصلين في كلمة في قوله: "وقد جاء في الغائبين أعطاهُ وأعطا هوها" بإشباع ضمة الهاء الأولى [4].

وتحذف الواو بعد الهاء لأنّ الذي قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن وهي خفية فكرهوا أن يجمعوا بينهما كما كرهوا الجمع بين الساكنين، وذلك قولك: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ (آل عمران: من الآية7)، وإن شئت قلت: "منهو آيات بينات" [5].

وكذا إن كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو: بهمُ وعليهمُ في لغة أهل الحجاز وفي نحو غلامِهم .. على ما هو متفق عليه، وفي نحو منهم على الأشهر وكذا في: أنتم وضربتم و ... لها أيضاً خمسة أحوال حالتان قبل الساكن: الضم وهو الأقيسُ والأشهر، للاتباع والنظر إلى الأصل، والكسر نظراً إلى الساكنين وهو في غاية القلة، ومنعه أبو علي الفارسي، وثلاث قبل المتحرك: الأولى الإسكان وهو

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 195/4، هارون، المقتضب، للمبرد، 76/1، شرح التسهيل، لابن مالك، 144/1، شرح المفصل، 92/3، شرح الرضي على الكافية، 421/2، همع الهوامع، للسيوطي، 196/1.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 481/1.

(3) الكتاب، لسيبويه، 195/4، شرح الرضي على الكافية، 421/2، 423، همع الهوامع، للسيوطي، 196/1، المقتضب، 76/1، شرح التسهيل، لابن مالك، 144/1.

(4) الكتاب، 387/2 ب، المفصل في علم العربية، 130، شرح الرضي، 439/2.

(5) المقتضب، المبرد، 77/1، 292، شرح الرضي، 421/2.

الأشهر، الثانية: ضمها ووصلها بواو، الثالثة: وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة أو ياء، كسر الميم وصلها بياء، نحو: عليهِمي، وبهمِي/ فكسر الميم لمجانسة الياء أو الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لأجل كسر الميم، ومنعها أيضاً أبو علي[1].

وبعدُ، فقد تحتفظ العربية الفصحى بطول حركة هذا الضمير، فيكون لفظه مقطعاً طويلاً مفتوحاً:

(ص ح ح)، مثل: له = لهُو = ص ح + (ص ح ح)

ومن باب المماثلة المقبلة الكلية المتصلة يمدّ هذا الضمير بكسرة طويلة، إذ تتأثر حركة الضمّ في هذا الضمير بما قبلها من كسرة طويلة أو قصيرة فتقلب الضمة كسرة كما يلي:

بِهِ = بهِي = ص ح + ص ح ح

إذ أثّرت كسرة الباء في الضمير بعدها فكُسِر الضمير ومُدّ على الأصل فيه، من باب المماثلة المقبلة الكلية المتصلة.

وقد يقصر المدّ وتبقى الحركة القصيرة دالّة عليه، فيقال (بِهُ) و(عليهُ)، وقد جاء في كتاب الله: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ (الفتح: من الآية10)، وذلك من باب المخالفة الصوتية، ليبقى كل صوت محافظاً على أصله، وكذلك (بِهُ) من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة، إذ أثرت كسرة الباء في حركة الهاء تأثيراً مقبلاً فبني الأخير على الضمّ وهي -كما سبق- لغة أهل الحجاز فهذا تعليلها.

أمّا (فيهِ) و(عليهِ) ونحوهما فهو من باب المماثلة الجزئية المقبلة المنفصلة، إذ أثرت الياء في حركة الهاء فبنيت الأخيرة على الكسر، على النحو التالي:

عليهُ > عليهِ <alayhu <alayhi

إذ تتحول الضمة إلى الكسرة.

وفي ضمير المخاطبين أو الغائبين لغات إذا وليهما ساكن، منها لغة كسر الميم، من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة كما يلي: عليهِمُ النَّاس > عليهِمِ الناس، إذ أثّرت الياء في حركة الميم فحرّكتها بالكسر والهاء ضعيفة تابعة لها.

---

(1) شرح الرضي، 424/2.

2.3. أسماء الإشارة:

"أطلق سيبويه على أسماء الإشارة لفظ الأسماء المبهمة [1]،عرفّ ابن الحاجب اسم الإشارة بقوله: اسم الإشارة ما وضع المشار إليه [2].

قال ابن يعيش: "هي الأسماء التي يشار بها إلى المسمّى" [3].

وأسماء الإشارة هي: (ذا) للمفرد ولمثنّاه (ذَانِ وذَيْنِ) وللمفردة (ذِه) ولمثناها (تانِ وتَيْنِ) وللجمع بنوعيه (أُلاَءِ) وللمكان (هُنَا) و(ثَمَّ) [4].

وتلحق هاء التنبيه بهذه الأسماء كثيراً، تقول: "هذا، وهذان، وهؤلاء، ونحو ذلك" [5].

يقول سيبويه: "وكذلك ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك ... وزعم الخليل أنّ (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: هذا وإنّما أرادوا أن يقولوا هذا أنت ولكنّهم جعلوا أنت بين (ها) و(ذا) وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا، فقدّموا (ها) وصارت (أنا) بينهما" [6].

وقد تلحق كاف الخطاب الحرفية فتكون الصيغة للبعيد [7].

وتزاد اللام في بعض الصّيغ لتأكيد البعد ولتكثير الاسم وتكسر لالتقاء الساكنين [8].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 75/2 بديع.

(2) شرح الرضي على الكافية، 471/2.

(3) شرح المفصّل، لابن يعيش، 351/2.

(4) شرح الكتاب، للسيرافي، 118/1، المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 519/4، وما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاجي، 79، المفصل في علم العربية، للزمخشري، 136، شرح الرضي على الكافية، 741/2.

(5) شرح المفصل، لابن يعيش، 366/2.

(6) الكتاب، لسيبويه، 354/2، شرح الرضي، 483/2.

(7) المقتضب، للمبرد، 235/3، شذور الذهب، لابن هشام، 121، شرح المفصل، 365/2، الأصول في النحو، لابن السراج، 127/2، ما ينصرف وما لا ينصرف، عبد الرحمن بن إسحاف الزجاج، تحقيق: هدى محمود قارعة، القاهرة، 1391هـ.

(8) ما ينصرف و مالا ينصرف، للزجاج، 79.

والكاف التي تلحق بأسماء الإشارة تفتح مع المذكّر وتكسر مع المؤنث وبحسب أحوال المخاطب يكن تغيّرها [1].

وأسماء الإشارة مبنية ما عدا المثنى منها: فالأرجح فيه الإعراب بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجرّ [2].

ويرجّح الصبّان أنّ مثنى اسم الإشارة يُبنى على الألف وعلى الياء بمنزلة يا رجلان ولا رجلين [3].

ومثنى أسماء الإشارة كباقي أنواع المثنى عموماً قد يلزم الألف في جميع حالات الإعراب ولزومه الألف لا يعدّ بناءً بل هو لغة بني الحارث وبطون ربيعة [4].

وتبنى أسماء الإشارة على علامات البناء الأصلية المعروفة والسبب في بنائها الشبه بالحروف كما يقول النحاة [5].

وينسب الزجاجي إلى المبرد قوله: "إنّ اسم الإشارة كهذا موضوع" موضع تنبّه وانظر فضارع الفعل المبني المشابه للزّجر كصَه ومه ونحوهما" [6].

ويقول العكبري في هذا الباب: "إنما بني اسم الإشارة؛ لأنّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، ولم يضعوا للإشارة حرفاً فينبغي أن يعتقد أنهم ضمّنوه إياه طرداً لأصولهم" [7].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 218/4، هارون، ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، 79.

(2) شرح المفصل، 354/2، وشرح الرضي على الكافية، 475/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 283/1، شذور الذهب، لابن هشام، 108.

(3) حاشية الصبّان، 203/1.

(4) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص136، شرح المفصل، لابن يعيش، 355/2، شرح الرضي، 31/2.

(5) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، 79، شرح المفصل، لابن يعيش، 352/2، اللباب، 488/1، شرح الرضي، 471/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 283/1.

(6) مجالس العلماء، للزجاجي، مجلس 104، ص170.

(7) اللباب، للعكبري، 488/1، شرح الرضي، 471/2، 472.

من أسماء الإشارة (ذا):

اختلف النحاة فيه، فبينما يعدّه البصريون اسماً بكماله، يرى الكوفيون أنّ الاسم الذال وحدها والألف زائدة لبيان حركة الذال [1].

وتزاد الكاف في آخر هذا الاسم عندما يشار به إلى البعيد، وعند المبالغة في البعد تزاد اللام فيقال ذالِك [2].

ويذكر الزجاج أنّ اللام كسرت لأنّ تقديرها السكون لأنها آخر الاسم فكسرت لالتقاء الساكنين [3].

ويعلل العكبري أسباب كسر اللام لسببين: الأول: أنها كسرت لالتقاء الساكنين، والثاني: أنها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك نحو ذالِك [4].

وهو من أسماء الإشارة المبنية على السكون [5].

وحقيقة هذا الاسم أنّه ينتهي بفتحة طويلة، كما يلي:

ذا = dā = ص ح ح

مقطع طويل مفتوح، ولا يوجد ما يوجب تغيير آخره، فهو إذن ليس مبنياً على السكون، كما يرى علماء العربية القدامى.

فإذا ما زيدت اللام والكاف في آخر هذا الاسم يرى العلماء القدامى أنّ اللام تكسر لالتقاء الساكنين (الألف واللام).

---

(1) المقتضب، للمبرد، 519/4،الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري،تحقيق: د.جودة مبروك محمد مبروك، الشركة الدولية للطباعة، ط1، 535، اللباب، للعكبري، 484/1، شرح المفصّل، لابن يعيش، 352/2، 353، شرح ابن عقيل، 115/1،.

(2) شرح الكتاب، للسيرافي، 123/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 365/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 268/1، شذور الذهب، لابن هشام، 121، حاشية الصبّان، 210/1.

(3) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، 79.

(4) اللباب، للعكبري، 487/1، شرح المفصّل، لابن يعيش، 365/2، شرح الرضي، 481/2.

(5) شذور الذهب، لابن هشام، 107.

والواقــع أنــه لمّا زيدت اللام -وهي من الحروف المبنية على السكون على الأصل في البناء- تشكل المقطع الصوتي المكروه (ص ح ح ص).

ذالْك: المقطع (ذالْ) = dāl = ص ح ح ص

وهــذا مقطع ثقيل مكروه في العربية، وللتخلّص من هذا المقطع حُرّكت اللام بالكسر، وذلك من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، كما يلي:

(ذالِـ) = dāli = ص ح ح + ص ح

إذ أثّــرت الفتحة الطويلة في حركة اللام تأثيراً مقبلاً فحرّكت الأخيرة بالكسر للتخلص من المقطع المكروه، تسهيلاً وتيسيراً للنطق.

(ذِهِ):

تستعمل هذه الصيغة للمفردة المؤنثة القريبة وتتصل بها هاء التنبيه غالباً [1].

وقد ذكر النحاة خمس لغات لها، وهي: ذِيْ، وذِهْ، وتا، وتِيْ، وتَهْ [2].

وزاد السيوطي عليها: ذِهِ، وتِهِ بالكسر باختلاس، وذهِيْ، وتِهِيْ بإشباع الكسر وذاتُ المبنية على الضمّ [3].

والــياء فــي (هــذه) هي الأصل باعتبارها تكون علامة للتأنيث، وباعتبارها تظهر في تصغير (ذا) والياء في قولك (ذهي) إنما هي لبيان الهاء [4].

والمؤنــث تقول فيه (هذه) والأصل (هاذي أمَةُ اللهِ)، ولكن الهاء بدل من الياء وهي مكسورة يثبت فيها الياء في الوصل فتقول: (هذهي أمَةُ اللهِ)، و(ذهي أمَة اللهِ)، فإذا وقفت قلت: "هذِهْ،" وذِهْ، بغير ياء [5].

---

(1)المقتضــب، للمــبرد، 519/4، شــرح الكتاب، للسيرافي، 118/1، اللباب، للعكبري، 486/1، المفصــل في علم العربية، للزمخشري، ص136، شرح المفصل في علم العربية، لابن يعيش، 2/ 359.

(2) شــرح الكتاب، للسيرافي، 118/1، اللباب، للعكبري، 486/1، شرح المفصل، 359/2، شرح الرضي، 475/2.

(3) شــرح التسهيل، لابن مالك، 268/1، شرح الرضي، 475/2، شرح ابن عقيل، 116/1، همع الهوامع، للسيوطي، 245/1.

(4) الكتاب، لسيبويه، 198/4 هارون، شرح الكتاب، للسيرافي، 118/1.

(5) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ص82، اللباب، للعكبري، 343/2.

إذا جاء هذا الاسم مبنياً على الكسر فتكوّن بذلك مقطع مقبول في العربية:

ذِهِ = dihi = ص ح + ص ح

وبناؤه على الكسر من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، ولا يوجد ما يوجب تغيير هذا المقطع.

وأمّا ذِهْ وتِهْ، فهي مبنية على السكون، وتتكوّن من مقطع قصير مغلق بصامت:

تهْ = tih = ص ح ص

وباقي اللغات تنتهي بمقاطع طويلة مفتوحة (ص ح ح)،

ذهِيْ = ص ح + ص ح ح.

وربما لمّا كانت الصيغة الأولى لـ (ذه) و(ته) بالياء، فكان بناؤها عند الوقف (dihiy) و(tihiy)، وبسقوط شبه الحركة (y) من المزدوج الحركي (iy) والتعويض عن هذا السقوط بمد الحركة من جنسها نتجت الصيغة المختومة بكسرة طويلة: dihii و tihii.

وأما (ذاتُ) فالأصل فيها كنظيراتها من أسماء الإشارة البناء على السكون ولكن بالتسكين يتشكل مقطع صوتي مكروه في درج الكلام (ص ح ح ص)،

ذاتْ = dāt = ص ح ح ص

وتُخلّص منه بالضم كما يلي:

ذاتُ = dātu = ص ح ح + ص ح.

(هنا): وأما هنا فاسم للمكان الحاضر:

قال النحاة: "وقد تستعمل في الزمان مجازاً" [1].

---

(1) شرح الكتاب، للسيرافي، 178/1، اللباب، للعكبري، 91/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 1/ 281، شرح الرضي، 484/2، شرح ابن عقيل، 120/1.

وفيها ثلاث لغات: هُنا وهي أفصحها لذلك كثر استعمالها والثانية هَنَّا والثالثة هِنَّا وهي أردؤها [1].

ويدخل حرف التنبيه على هذه الصيغة بكثرة [2].

و(هنا) مبنية على السكون على الأصل في البناء وتزاد الكاف بعد الألف للدلالة على البعد وتزاد اللام قبلها للمبالغة في البعد، تقول: هُنالِك، بمنزلة ذلِك [3].

وانكسرت اللام لالتقاء الساكنين [4].

وقد انتهى هذا الاسم بمقطع طويل مفتوح:

هُنا = hunā = ص ح + (ص ح ح)

وهذا مقطع مقبول، ولا تعديل عليه، وهو مبني على الفتح الطويل وليس على السكون كما زعم القدامى. وقد تزاد اللام والكاف في آخر هذا الاسم فيتكوّن المقطع الثقيل في العربية (ص ح ح ص).

هنالْك ومنه المقطع (نالْ) = (ص ح ح ص)

وقد عدّه العلماء القدامى التقاء ساكنين، والصحيح كما بيّنّا، من تكوّن المقطع الثقيل، وللتخلص من هذا المقطع حركت اللام بالكسر من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثرت الفتحة الطويلة تأثيراً مقبلاً في حرف اللام فبنيت الأخيرة على الكسر، على النحو التالي:

(نالِ) = naali = ص ح ح + ص ح

وبالتحريك انقسم المقطع المكروه إلى مقطعين مقبولين في العربية.

وأمَّا (هناكَ) في حالة الإشارة إلى البعيد فقد حركت الكاف بالفتح من باب المماثلة المقبلة الجزئية، إذ أثرت الفتحة الطويلة (الألف) في حركة الكاف فحرّكت

---

(1) شرح الكتاب، للسيرافي، 176/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 369/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 280/1.

(2) همع الهوامع، للسيوطي، 253/1، حاشية الصبّان، 211/1، 212.

(3) شرح الكتاب، 178/1، واللباب، للعكبري، 92/2، شرح الرضي، 484/2.

(4) شرح الكتاب، 176/1.

الأخيرة بالفتح، وذلك للتخلص من تكوّن المقطع الثقيل عند تسكين الكاف ففتحت، على النحو التالي:

هناكْ = hunāk = ص ح + ص ح ح ص

وللتخلص من هذا المقطع الثقيل فتحت الكاف كما أسلفنا:

هناكَ = hunāka = ص ح + ص ح ح + ص ح

(ثَمَّ):

بالفتح يدلّ على المكان البعيد مثل (هُناك) [1].

قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ (الشعراء:64).

وكان حق هذا الاسم أن يُبنى على السكون على الأصل في البناء، إلاّ أنّه التقى في آخره ساكنان لذا حُرّك بالفتح طلباً للتخفيف، ولم يحرّك بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين تلافياً للثقل، ولم تكن ضمة أيضاً للسبب نفسه [2].

إذ يرى علماء العربية القدامى أنّ هذا الاسم الأصل فيه أن يكون ساكناً، وإنّما فتح آخره لالتقاء الساكنين.

والحقيقة أنّه لمّا سكن آخره تشكّل المقطع الصوتي (ص ح ص ص) وهذا ثقيل في العربية إلاّ في حالة الوقف كالتالي:

ثَمْ = tamm = (ص ح ص ص).

وللتخلُّص من هذا المقطع حرّك آخره، وكانت الحركة فتحة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثّرت حركة الثاء في حركة الميم الثانية فبنيت الأخيرة على الفتح، على النحو التالي:

---

(1) حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، ص9، المفصل في علم العربية، للزمخشري، 137، اللباب، للعكبري، 92/2، شرح الرضي، 484/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 280/1، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 1992م، 138/1، شرح ابن عقيل، 120/1.

(2) شرح الكتاب، للسيرافي، 177/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 370/2، شذور الذهب، لابن هشام، 107.

ثَمْمَ = tamma = ص ح ص + ص ح

وهذا من باب التيسير والسهولة في النطق، ثَمْمْ > ثَمْـمَ، واتبـاع الحركـة الأخيرة بحركة الثاء تسهّل النطق من باب المجانسة والمماثلة، كما أسلفنا.

أُلاءِ:

يرمز للجمع الحاضر بنوعيه عاقلاً أو غير عاقل [1].

وأشهر لغاته -كما ذكر سيبويه- البناء على الكسر [2].

وهي لغة أهل الحجاز، ومن لغاته: أُولى، وهي لغة تميم، وهَوْلاءِ على وزن تَوْرَابِ [3].

وأولاءُ بالبناء على الضمّ، وأولاءٍ بالتنوين وأُولاء بإشباع الهمزة الضمّ وهُلاَءِ وهَوْلاَ [4].

ومن لغاته أيضاً -لغير القريب-: أولاكَ وأُلاكَ وأولئكَ وأولالِك [5].

يقول السيرافي: "فوجب أن سكن آخر أولاءِ" لأنّ الإشارة مبهمة، فالتقى فيـه ساكنان، فكسر الثاني منهما لامتناع كسر الأول [6]. وكذلك ابن يعيش يـذكر أنهـا كسرت لالتقاء ساكنين [7].

---

(1)المقتضب، للمبرد، 519/4، ، شرح الكتاب، ، 120/1، اللباب، للعكبري، 486/1، شـرح المفصل، 362/2، لابن يعيش، شرح الرضي، 476/2.

(2) الكتاب، لسيبويه، 77/2، 15/1، شرح الكتاب، للسيرافي، 116/1، الجمـل فـي النحـو، للزجاجي، 263.

(3) الكتاب، لسيبويه، 312/3ب، المقتضب، للمبرد، 519/4.

(4) شرح التسهيل، 270/1، 271، شرح الرضي، 476/2، شذور الذهب، لابن هـشام، 107، همع الهوامع، للسيوطي، 246/1.

(5) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ص82، الأصول في النحو، لابن السراج، 128/12، شرح التسهيل، لابن مالك، 270/1، ، شرح الرضي، 482/2، شذور الذهب، لابن هشام، 123.

(6) شرح الكتاب، للسيرافي، 117/1.

(7) شرح المفصّل، لابن يعيش، 362/2.

وعلى ما يرى علماء العربية كسر هذا الاسم لالتقاء الساكنين، والحقيقة أنّه لمّا سكن آخره تكوّن مقطع صوتي ثقيل في العربية، (ص ح ح ص)، كما يلي:

أولاءْ = ص ح ح + (ص ح ح ص)

وللتخلص من هذا المقطع حُرِّك آخره، وكانت الحركة كسرة من باب المخالفة المقبلة المنفصلة إذ أثرت الفتحة الطويلة في حركة الهمزة فكسرت، بسبب التأثير المقبل، على النحو التالي:

أولاءِ = ص ح ح + ص ح ح + ص ح

واللغة الأخرى بالضم كانت -أيضاً- للتخلّص من المقطع الثقيل (ص ح ح ص)، كما أسلفنا في البناء على الكسر.

3.3. الأسماء الموصولة:

أطلق سيبويه على الأسماء الموصولة لفظ الأسماء المبهمة [1].

وسميت الأسماء الموصولة بهذا الاسم؛ لأنها لا تتم إلا بصلة فالصلة والموصول متلازمان، فهما ينزلان منزلة الجزء من الكلمة [2].

والأسماء الموصولة ما يلي: الذي للمفرد المذكّر ولمثناه اللذان واللَّذَين وللمفردة المؤنثة التي ولمثناها: اللتان واللَّتَين، ولجمع الذكور الذين وللإناث اللاتي [3].

وهناك صيغ تسمّى المشتركة [4]. وهي: ما ومَنْ،

---

(1) الكتاب، 455/3، شرح الكتاب، للسيرافي، 121/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 372/2.

(2) المفصل في علم اللغة، للزمخشري، 138، شرح المفصل، لابن يعيش، 371/2، شرح الرضي، 6/3.

(3) المفصل في علم اللغة، للزمخشري، ص138، اللباب في علل البناء والإعراب، 113-119، شرح المفصل، 372/2، شرح الرضي، 16/3، 21، شذور الذهب، لابن هشام، 125.

(4) حاشية الصبان، 151/1.

وأيّ وأية وذو الطائية و(ذا) بعد (ما) و(مَنْ) والألف واللام [1].

وهذه الصيغ مبنية ما عدا المثنى منها فالأرجح فيه الإعراب [2].

وهي مبهمة تقع على كل شيء كحروف المعاني [3]، ويعلّل العكبري وابن يعيش بناء الأسماء الموصولة لسببين، الأول: الصلة مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، أما الموصول فهو بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني، والثاني الشبه بالحروف؛ لأنّ الموصول لا يفيد إلاّ مع كلمتين فأكثر [4].

الذي:

اسم موصول يخص المفرد المذكر عاقلاً أو غيره [5].

وقد ذُكر لهذا الاسم أربع لغات، الأولى: الذيْ بإثبات الياء ساكنة وهي أجود لغاتها، وهي الأصل بدليل ورودها في القرآن الكريم ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ (الانفطار:7)، والثانية: الَّذِ بكسر الذال وحذف الياء، فالكسرة تدل على الياء المحذوفة، وقد حذفوها تخفيفاً لاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال [6] كالتالي:

>alladiy	←	>alladi
حالة البناء الأصلية على السكون		بعد سقوط شبه الحركة (y) من المزدوج الحركي

---

(1)المفصل في علم اللغة، للزمخشري، ص138، اللباب في علل البناء والإعراب، 113-119، شرح المفصل، 372/2، شرح الرضي، 16/3، 21، شذور الذهب، لابن هشام، 125، حاشية الصبان، 151/1.

(2) شرح المفصل، 377/2، شرح الرضي على الكافية، 19/3، 16.

(3) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، 79.

(4)شرح الكتاب، للسيرافي، 134/1، اللباب، للعكبري، 113/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 371/2، شرح الرضي، 7/3.

(5)المفصل في علم العربية، للزمخشري، 137، اللباب، العكبري، 118/4، ، شرح ابن عقيل، 124/1، همع الهوامع، للسيوطي، 267/1.

(6) المفصّل في علم اللغة، 139.

الثالثة: ألذّ بإسكان الذال وحذف الياء وسكون الذال للوقف، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف [1] وحذف الياء والحركة فيها من أجل التخفيف لاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال:

>alladiy ⟵ >Allad

مبني على السكون بسقوط المزدوج كاملاً

الرابعة: الذِيُّ بتشديد الياء مكسورة -إذ هو الأصل في التقاء الساكنين- أو مضمومة [2].

ويذكر بعض النحاة أنّ هذه اللغات شواذّ ما عدا الذي [3].

فقد جاء منتهياً بكسرة طويلة في أجود لغاتها وينتهي بمقطع طويل مفتوح:

الذّي = ص ح ص + ص ح + ص ح ح = <allad̲ī

ولا يوجد ما يوجب تغيير هذا المقطع، وليس كما يرى القدامى بأنه مبني على السكون. وأمّا ما جاء من لغاتها بتشديد الياء فيحرّك بالكسر للتخلص من المقطع الثقيل المتشكل من تسكين آخر الاسم، كما يلي:

الذيّْ = ص ح ص + ص ح + (ص ح ص ص) <allad̲iy

وهذا المقطع مكروه، وتخلّص منه بتحريك الآخر، وكانت الحركة كسرة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثرت حركة الذّال في حركة الياء الأخيرة، فبنيت على الكسر، على النحو التالي:

الذيِّ = ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح

وسواءً أكان التحريك بالكسر أو بالضم فهو في رأي القدامى للتخلص من التقاء الساكنين، والحقيقة كما بيّنا سالفاً.

وأمّا الَّذِ = <allad̲i، فالأصل فيها الذي = <allad̲ī والذي حدث هو تقصير الحركة الطويلة من المقطع الأخير من الكلمة تخفيفاً، كما يلي:

---

(1) شرح المفصل، 372/2، شرح التسهيل، 212/1، شذور الذهب، 125.

(2) شرح المفصل، 372/2، شرح الرضي، 17/3، شرح التسهيل، 212/1، شذور الذهب، لابن هشام، 25، همع الهوامع، 217/1، حاشية الصبان، 215/1.

(3) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، 83، واللباب، 118/2، شرح الرضي، 18/3.

الّذي > الّذِ allad̲i> >allad̲i <

أي حذفت حركة من الحركتين.

وأما: الّذْ = allad̲> = ص ح ص + ص ح ص

إذ انتهت بمقطع مقبول في العربية ولا يوجد ما يوجب تغييره.

الّتي:

ذكر السيوطي أنّ هذا الاسم يخص المفرد المؤنث عاقلاً أو غيره [1].

وكذلك ورد عند ابن يعيش وآخرين [2].

كما ذكروا أيضاً في هذا الاسم أربع لغات وهي: الأولى: بإسكان الياء وهي الأصل، والثانية: اللّتِ بالكسر بغير ياء. والثالثة: اللّتْ، بإسكان التاء. والرابعة: التيُّ بتشديد الياء مكسورة أو مضمومة [3].

ويضيف آخرون (أل) على لغاتها السابقة نحو: الضاربته هند [4].

إذ جاء هذا الاسم منتهياً بكسرة طويلة (الياء)، عبارة عن مقطع طويل مفتوح (ص ح ح):

الّتي = >allati = ص ح ص + ص ح + ص ح ح

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، 138، شذور الذهب، لابن هشام، 126،، شرح ابن عقيل، 124/1، همع الهوامع، 267/1.

(2) المفصل في علم العربية، ص138، شرح المفصل، لابن يعيش، 376/2، شرح الرضي، 17/3، شذور الذهب، لابن هشام، 107، شرح التسهيل، 211/1، 2/3، شرح ابن عقيل، 124/1.

(3) المفصل في علم العربية، ص138، شرح المفصل، لابن يعيش، 376/2، شرح الرضي، 17/3، شرح التسهيل، 211/1، 2/3، شذور الذهب، لابن هشام، 107، همع الهوامع، للسيوطي، 267/1.

(4) الكتاب، لسيبويه، 130/1، الجمل في النحو، للزجاجي، 367، المفصل في علم اللغة، للزمخشري، 139.

ولا يوجد ما يوجب تغييره. وأما اللغة المشددّة فإنه لمّا سكنت الياء الأخيـرة تكوّن مقطع صوتي ثقيل (ص ح ص ص).

اللّتيّْ ص ح ص + ص ح + (ص ح ص ص)

وتُخلِّص من هذا المقطع بتحريك الياء الأخيرة فينقسم المقطع المكروه إلـى مقطعين مقبولين، كما يلي:

التيِّ = ص ح ص + ص ح + (ص ح ص + ص ح) >allatiyyi<

وحُرّكت الياء الأخيرة بالكسر من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة إذ أثّرت حركة التاء في حركة الياء الأخيرة فحرّكت بالكسر، كما سبق بيانه.

وأمّا (التيُّ) في حالة الضمّ، فلما سكن آخرها تشكل المقطع الثقيل (ص ح ص ص) كما يلي:

التيّْ = >allatiyy< = ص ح ص + ص ح + ص ح ص ص

وتخلّص منه بتحريك الحرف الأخير بالضم من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثّرت كسرة التاء في حركة الياء الأخيرة، فحركت بالضم مخالفة لها كما يلي:

التيّ = >allatiyyu< = ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح

اللاتي:

لجمع الإناث، وفيها لغات متعددة كما يذكر النحاة، وهي: اللائيْ، واللـواتيْ، واللآتِ، واللاّءِ، واللوّاتِ، واللاّيِ، واللاَّ، واللَّـوا، والـلاتِ، مثـل: اللُّغـاتِ [1]، اللاّءاتِ [2].

أمّا اللاتي جاءت منتهية بمقطع طويل مفتوح (ص ح ح):

اللاتي = >allāti< = ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، 138، اللباب، 119/2، 215/1، شـرح المفـصل، لابن يعيش، 377/2، شرح الرضي، 21/3، شذور الذهب، لابن هشام، 125، 126، شرح ابن عقيل، 128/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 271/1، ،.

(2) شرح الرضي على الكافية، 21/3، شرح التسهيل، لابن مالك، 215/1، همـع الهوامـع، للسيوطي، 271/1.

واللائي واللواتي مثلها إذ ينتهيان بمقطع طويل مفتوح (ص ح ح) وهو مقبول في العربية.

أمّا اللاتِ واللاّءِ واللّواتِ واللاّي واللاءاتِ فإذا سكن آخرها تشكل مقطع ثقيل مكروه في العربية وهو المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص) ومثال ذلك: اللاّتِ ومنها المقطع (لاتْ) = lāt = ص ح ح ص.

وتُخلّص من هذا المقطع بتحريك الحرف الأخير، وكانت الحركة كسرة من باب المخالفة المقبلة الجزئية المنفصلة، إذ أثرت الفتحة الطويلة (الألف) في حركة التاء فبنيت الأخيرة على الكسرة كالتالي:

لاتِ = lāti = ص ح ح + ص ح، وقد تكون هذه الصيغ قد حذف منها شبه الحركة (y) من المزدوج الهابط (iy) كالتالي:

>al/lā/tiy ← >al/lā/ti

وبسقوط شبه الحركة (y) تبقى الكسرة (i)

فانقسم المقطع الثقيل إلى مقطعين مقبولين في العربية.

وأمّا اللاّ واللّوا، فقد ختمتا بمقطع طويل مفتوح مقبول في العربية لعدم وجود ما يوجب تغييره، وهو (ص ح ح):

اللاّ = >allā< = ص ح + ص ح ح

وهو مقطع مقبول، وليس مبنياً على السكون كما زعم القدامى.

(مَنْ):

ذكر النحاة أنه اسم موصول مشترك؛ لأنه يشمل الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنث بلفظ واحد، وتخص ذوات من يعقل [1].

ويذكر ابن يعيش أنها على الرغم من أنّ بنيتها على حرفين فإنها اسم [2].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 49/2، المقتضب، للمبرد، 81/1، 574/2، المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص141، شرح الكتاب، للسيرافي، 133/1، 134، 136، اللباب، للعكبري، 114/2، وشرح المفصل، لابن يعيش، 379/2، شذور الذهب، لابن هشام، 125، شرح ابن عقيل، 129/1، همع الهوامع، 272/1.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، 379/2، 380.

و(مَنْ) في جميع استعمالاتها اسم مبني على السكون على الأصل في البناء وبنيت الاستفهامية؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام (هل أو الهمزة)، وبنيت الشرطية؛ لتضمنها معنى حرف الشرط (إنْ)، أمّا الموصوفة فبنيت لتنزلها منزلة الموصولة [1].

إذ جاء هذا الاسم مكوّن من مقطع صوتي قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، مَنْ = man = ص ح ص. وهذا مقطع مقبول في العربية ولا يوجد ما يوجب تغييره، فبقي هذا الاسم على حاله.

(مَا):

وهو بمنزلة (مَنْ) لا يوصف به ولا يوصف؛ لأنه على حرفين لذلك لم يُثَنَّ ولم يجمع [2].

وهي في جميع استعمالاتها لفظ موجز يغني عن الإطالة [3].

وهي كما أنّها في جميع استعمالاتها اسم مبني على السكون على الأصل في البناء، وسبب بناء ما الموصوفة أنّها تنزلت منزلة الموصولة [4].

وذكر ابن يعيش أنّها بنيت بجميع مواضعها السابقة للشبه الوضعي بالحروف [5].

وهو يشير إلى الاستفهامية والتعجبية والموصولة والشرطية، بانتهاء هذا الاسم بفتحة طويلة (الألف) تشكل مقطع طويل مفتوح (ص ح ح):

ما = mā = ص ح ح

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 408/2، 409، هارون، مجالس العلماء، للزجاجي، مسألة 104، ص169، المفصل في علم العربية، للزمخشري، 142، 143، اللباب، للعكبري، 138/2، شرح الرضي، 55/3، شذور الذهب، 107.

(2) المفصل في علم العربية، للزمخشري، 141، شرح المفصل، لابن يعيش، 380/2، ومغني اللبيب، لابن هشام، 326/1.

(3) المفصل في علم العربية، للزمخشري، 141، شرح المفصل، لابن يعيش، 405/2.

(4) المقتضب، للمبرد، 82/1، شرح الرضي، 55/3، شذور الذهب، لابن هشام، 107.

(5) المقتضب، للمبرد، 82/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 403/2-405.

وقد قبلت العربية هذا المقطع ولا موجب لتغييره. إذن فهذا الاسم مبني على الفتح الطويل وليس مبنياً على السكون كما يرى القدامى.

ذُو الطّائية:

هذه الصيغة بمعنى الذي على لغة طيئ وتلزم هذا اللفظ مع المفرد والمؤنث والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه [1].

ويذكر ابن يعيش أنها (ذو) التي بمعنى صاحب نقلت إلى معنى الذي، ووصلت بالجملة [2].

ويفرّق آخرون بينها وبين ذي التي بمعنى صاحب لأنّ الأخيرة معربة بالحروف إذْ هي من الأسماء الستة [3].

ويذكر بعضهم أنّ (ذو) الطائية تؤنث وتأنيثها (ذاتُ) بالبناء على الضمّ وتلازم هذه الحالة دائماً وقد قيل في جمعها (ذواتُ) بالبناء على الضمّ [4].

و(ذو) الطائية ملازمة للبناء على السكون الموجودة على الواو [5].

إذ انتهى (ذو) بضمة طويلة، فتشكّل مقطع صوتي طويل مفتوح (ص ح ح) ذُو = dū= ص ح ح.

وقد قبلت العربية هذا المقطع، فهي مبنية على الضم الطويل وليس على السكون كما يرى القدامى.

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، 138،، اللباب، للعكبري، 119/2. شرح الرضي، 22/3، شرح التسهيل، لابن مالك، 222/1، شرح ابن عقيل، 131/1–132، همع الهوامع، للسيوطي، 272/1، ،.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، 384/2، أوضح المسالك، لابن هشام، ص55.

(3) شرح ابن عقيل، 132/1.

(4) شرح المفصل، 386/2، شرح الرضي، 23/3، شرح التسهيل، لابن مالك، 223/1، شذور الذهب، لابن هشام، 108، شرح ابن عقيل، 132/1.

(5)شذور الذهب، لابن هشام، 40، أوضح المسالك، لابن هشام، ص55، شرح ابن عقيل، ص132، النحو الوافي، عباس حسن، 321/1.

وأمّا ما جاء من تأنيث هذا الاسم (ذاتُ) بالبناء على الضمّ، إذ إنّ أصله البناء على السكون كالأصل في باقي الأسماء الموصولة، ولكن عند تسكين آخره يتشكل المقطع الصوتي (ص ح ح ص):

ذاتْ= dāt = ص ح ح ص

وهذا المقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف وبعض الكلمات المتضمنة للمد كما في القران الكريم : آلذكرين، فضم آخر الاسم للتخلّص من هذا المقطع المكروه، كما يلي: ذاتُ = dātu = ص ح ح + ص ح، وكذلك تعلّل (ذواتُ) من إذ التخلّص من المقطع الثقيل.

(ذا) بعد ما و مَنْ:

قال سيبويه: "هذا باب إجرائهم (ذَا) وحده بمنزلة الذي وليس يكون كالذي إلاّ مع (ما) و(من) في الاستفهام" [1].

كما يذكر أنّ تركيب (ما) و(ذا) مشابه لنظائره نحو، إنّما وكأنّما وإذما [2].

وعندما يكون (ماذا) اسماً موصولاً فإنه يكون ملازماً للبناء على السكون على الأصل في البناء، وعندما يتصل بهذا المركب اللام في أوله فإن الصيغة تصبح (لماذا) وتكون للاستفهام، والغرض منها التعليل، وقد تختصر فيقال: (لِمَ) [3].

وقد ختم هذا الاسم بفتحة طويلة (الألف) فتشكل مقطع صوتي طويل مفتوح (ص ح ح):

ذا = dā = ص ح ح

وقد قبلت العربية هذا المقطع، ولا موجب هنا لتغييره. إذن هو مبني على الفتح الطويل، وليس على السكون كما يزعم القدامى.

(ألْ) الموصولة:

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 416/2، المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص144، اللباب، للعكبري، 122/2، شرح الرضي، 24/3، شذور الذهب، لابن هشام، 127، شرح ابن عقيل، 133/1،

(2) الكتاب، لسيبويه، 418/2.

(3) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص141، شرح المفصل، لابن يعيش، 387/2.

وتكون للعاقل وغيره مفرداً أو غير مفرد. وهذه الصيغة تكون بمعنى الـذي إذا اتصلت باسم فاعل أو اسم مفعول ونحو ذلك من الصفات المحضة نحو قولـك: الضارب أباه زيدٌ. ونحو هذا المضروب، ويكون التقدير الذي ضرب أبـاه زيـدٌ، والذي ضُرِبَ على التوالي [1].

ويميل ابن يعيش إلى رأي من يقول بحرفيتها؛ لأنّـه لا موضـع لهـا مـن الإعراب كذلك فالضمير لا يعود إليها، بل إلى الموصوف المحذوف؛ لأنّ التقدير في قولنا "مررت بالضارب" أصله مررت بالرجل الضارب [2].

و(أل) جاءت على حرفين وتشكل بذلك مقطع قصير مغلق بـصامت (ص ح ص)، ألْ = al< = ص ح ص، وهذا المقطع مقبول في العربية.

الذينَ:

ذكر السيوطي أنّ هذه الصيغة تخصّ جماعة الذّكور العقـلاء، ومـا نَـزّلَ منزلتهم [3].

"والمشهور في هذا الاسم أنّه ملازم للياء في الرفع والنصب والجر، ولكـنَّ إحدى لغات العرب تعربها فتقول: اللذُونَ في حالة الرفع والذين في حالتي النـصب والجرّ وهي لغة طيء، وهذيل، وعُقيل، أو ضبَّة" [4].

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص139، اللباب، للعكبري، 127/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 224/1، ومغني اللبيب، لابن هشام، 60/1، شذور الذهب، لابن هشام، 129، شرح ابن عقيل، 137/1.

(2) شرح المفصّل، لابن يعيش، 379/2.

(3) اللباب، للعكبري، 119/2، شرح التـسهيل، لابـن مالـك، 214/1، 215، 217، شـرح الرضي، 19/3، أوضح المسالك، لابن هشام، ص52، شرح ابن عقيل، 127/1، همع الهوامع، للسيوطي، 269/1.

(4)اللباب، للعكبري، 119/2، شرح الرضي، 19/3، شرح التسهيل، 214/1، 215، أوضـح المسالك، لابن هشام، ص52، شرح ابن عقيل، 127/1، همع الهوامع، للسيوطي، 269/1.

ويخالفهم ابن يعيش، إذ يقول: "إنّ مَنْ يقول اللّذون في الرفع والذين في النصب والجرّ جعله كالتثنية إذ إنّه على منهاجها في الصحة والأول أكثر" [1].

ويقصد بالأكثر أنّ الذين هي المشهورة.

وما يكن من شيء ففي الذين بعض الأمور المهمة وهي أنّ ياء الأصل فيها محذوفة من أجل ياء الجمع [2]. وهو اسم مبني على الفتح [3].

فالصيغة المشهورة من هذا الاسم هي (الذينَ) وقد ختمت بمقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص)، إذا سكن آخره، على الأصل في البناء:

الذينْ = alladīn< = ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص

وهذا المقطع مكروه في العربية، فتحرك الحرف الأخير، وكانت الحركة فتحة من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة، إذ أثرت الياء (الكسرة الطويلة) في حركة النون ففتحت، وذلك مخالفة للكسر السابق له، وبذلك تُخلّص من المقطع المكروه (ص ح ح ص)، كما يلي:

الذينَ = alladīna< = ص ح ص + ص ح + ص ح ح + ص ح

وأما على لغة من يرفع الذين بالواو، فتفسّر مثل ما أسفنا عن (الذينَ) من إذ التخلص من المقطع الثقيل بفتح نون (اللذونَ) مخالفة مقبلة منفصلة لحرف الواو، حتى يستقيم اللفظ ويسهل النطق بالكلمة، وهي لغة معربة وليست مبنية.

4.3. أسماء الأفعال والأصوات:

عُرف اسم الفعل عند سيبويه بهذا اللفظ [4]. ومن جاء بعده من النحاة فصلوا بين أسماء الأفعال والأصوات [5].

---

(1) شرح المفصل، لابن يعيش، 376/2.

(2) اللباب، للعكبري، 119/2.

(3) شذور الذهب، ابن هشام، 107.

(4) الكتاب، لسيبويه، 122/1.

(5) شرح الرضي على الكافية، 83/3، أوضح المسالك، لابن هشام، ص366-369، همع الهوامع، للسيوطي، 81/3.

وقد حدّ السيوطي أسماء الأفعال إذ يقول: "هي أسماء قامت مقامها أي مقام الأفعال في العمل غير متصرفة، لا تصرّف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرّف الأسماء إذ لا يُسند إليها" [1].

ويقسّم بعض النحاة أسماء الأفعال بحسب أصولها إلى ما يلي: 1-المرتجل نحو صه ومه. 2-المنقول: وهو إمّا منقول عن المصدر نحو النَّجاءَك ورويد، وإمّا منقول عن الظرف نحو: أمامَك ووراءك، وإمّا منقول عن الجار والمجرور نحو: عليك وإليك. والمشتق كـ (نزال) و(حذار) و(بدار) [2].

"أمّا أسماء الأصوات فمنها ما وضع لزجر كهلا للخيل، وعَدَسْ للبغل، وهَيْدَ، وهاد، ودَهْ، وعهْ، وعاهْ، وعيهِ، وحوبَ، وحَايْ، وعايَ، وهابِ للإبل، وهَيْجَ، وعاجِ، وحَلْ، وحَلاَ، وحلِ للناقة، وحابِ، وحبْ، وجَاهِ للبعير، وأُسَّ، وهُسَّ، هجِّ، فاعِ للغنم، وهَجْ وهَجَا للكلب، وسَعْ وحجْ، للضأن، ووَحْ، وحَوْ للبقر، وعَزْ وعَيْزَ وحَيْزَ للعنز، وحرِّ للحمار، وجَاه للسبع، وإمّا لدعاء كأوْ، وهُبِي للفرس، ودَوْهِ للرُّبَع، وعَوْهِ للجحش، وبُسَّ للغنم، وجَوتَ وجيءِ للإبل الموردة، وتُوْء، وتَأْ للتّيس، ونحِّ ونخْ للبعير المناخ، وهِدْعْ لصغار الإبل المسكَّنة، وسأْ وتُشُوءْ للحمار، ودَجْ للدجاج، وقُوسْ للكلب وإمّا للحكاية كغا قِ للغراب، وماءِ للظبية، وشيب لشرب الإبل، وعيظِ للمتلاعبين، وطيخ للضاحِك، وطاقِ للضرب، وطَقْ لوقع الحجارة، وقَبْ لوقع السيف، وخازِ بازِ للذّباب، وضَاقِ بَاقِ للنكاح، وقاشِ مَاسِ وحاثِ باثِ، للقماش، ومِضٌ للرّفض مع الإطماع" [3].

وعلّة بناء أسماء الأفعال عند كثير من النحاة يرجع إلى الشبه بالحروف أو تضمن معناها أو وقوعها موقعها نجد ذلك عند ابن مالك وابن هشام [4].

---

(1) همع الهوامع، للسيوطي، 81/3.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، 7/3، شرح الرضي، 83/3، 84، أوضح المسالك لابن هشام، 369، 370، شرح ابن عقيل، 258/2.

(3) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص156، شرح المفصل، لابن يعيش، 89/3، شرح الرضي على الكافية، 121/3-127، أوضح المسالك، لابن هشام، 369-370.

(4) أوضح المسالك، لابن هشام، 370، شرح ابن عقيل، 261/2.

وأمّا بناؤها لعلة وقوعها موقع الفعل نطالعه عند الزمخشري وابـن يعـيش والرضي وابن هشام والسيوطي [1].

وعلى سبيل المثال: يذكر ابن يعيش: بعض هذه الأسماء بنيت مراعاة لأصله إن كان أصله صوتاً [2].

ويضيف الرضي: "اعلم أنّه إنّما بُني أسماء الأفعال لمشابهتها مبنيَّ الأصـل وهو فعل الماضي والأمر". وقال أيضاً: "ويجوز أن يقال: إنّ أسماء الأفعال بنيـت لكونها أسماء لما أصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقـي علـى ذلـك الأصـل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع" [3].

وأما عند السيوطي فيقول: "وما يكن، فأسماء الأصوات حق بالبناء من أسماء الأفعال؛ لأنّ شبه أسماء الأصوات بالحروف أقـوى باعتبارهـا غيـر عاملـة ولا معمولة "[4].

1.4.3. أسماء الأفعال:

منها: صَهْ: بمعنى اسكت [5]:

ذكر ابن عقيل: "قال في البسيط: وهي في الأصل صوت استُعمل اسـتعمالَ أسماء الأفعال، وفسّره بعضهم باكفُفْ ورُدَّ بعدم تعدّي صَهْ، ويجوز كون صَهْ كآمين مما جاء على غير الغالب [6].

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، 146، شرح المفصل، لابـن يعـيش، 90/3، 92، شرح الرضي، 83/3، أوضح المسالك، لابن هشام، ص367، همع الهوامع، للسيوطي، 81/3.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، 90/3.

(3) شرح الرضي على الكافية، 83/3.

(4) همع الهوامع، للسيوطي، 87/3.

(5) شرح الكتاب، للسيرافي، 172/1، اللباب، العكبري، 454/1، شرح المفصل، لابن يعـيش، 7/3، 11، شرح الرضي، 95/13، شذور الذهب، لابن هشام، ص104، شـرح ابـن عقيـل، 259/2.

(6) شرح ابن عقيل، 257/2-259.

كما ذكر في (صَهْ) لغتين هما الكسر بلا تنوين والكسر بتنوين [1].

قال السيرافي: "وإذا نكّر شيءٌ من الأصوات نَوّنتَ لعلامة التنكير، ثم كسرت آخره لسكونه وسكون التنوين كقولك: "صَهٍ" و"مَهٍ"، وربما لم يكسروا آخره لعلة عارضة [2].

فقد جاء هذا الاسم ساكناً على الأصل في بناء أسماء الأفعال فتكوّن بذلك مقطع صوتي مقبول في العربية:

صَهْ = ص ح ص

وفي حالة التنوين يكون على النحو التالي:

صَهٍ = ṣahin = ص ح + ص ح ص

وحُرّكت بالكسر من باب المخالفة الصوتية، إذ أثّرت حركة الصاد (الفتحة) في حركة الهاء فحُرّكت الأخيرة بالكسر بتأثير مقبل، أي مخالفة مقبلة منفصلة، إذ فصلت الحركة القصيرة (a) بين الصاد والهاء:

Ṣa + hi

ص ح + ص ح

مَهْ: اسم بمعنى اكففْ:

يقول ابن عقيل: إن هذا التفسير أولى من قول بعضهم إنما هي بمعنى اكفف، وذلك لأن اكفف متعدٍّ، وهذا لازم، وذكر أنّ بعضهم فسّر (مَهْ) باسكت، وفيه لغات مَهْ بالبناء على السكون كما هو مشهور، ومَهِ، ومَهٍ [3].

وعلى الأصل في البناء جاء هذا الاسم على السكون، إذ تكوّن مقطع صوتي مقبول في العربية:

مَهْ = ص ح ص

---

(1) اللباب، للعكبري، 454/1، شرح المفصّل، 80/3، شرح ابن عقيل، 260/2.

(2) شرح الكتاب، للسيرافي، 173/1، شرح الرضي، 96//3.

(3) شرح الكتاب، للسيرافي، 172/1، اللباب، العكبري، 456/1، 173، شرح المفصل، 11/3، شرح الرضي، 96/3، شذور الذهب، لابن هشام، ص104، شرح ابن عقيل، 259/2.

وكذلك يُقال في: مَهِ = mahi = ص ح + ص ح، وكانت الكسرة من بـــاب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثرت فتحة الميم في حركة الهاء تأثيراً مقبلاً فكُـــسِرتِ الأخيرة مخالفةً لفتحة الميم. وما جاء على مه بالتنوين، وذلك من بـــاب مـــشاهبهته للاسم للتنكير، فيصبح مكوناً من ص ح + ص ح ص.

ها: اسم فعل أمر بمعنى خذ:

"وفيه لغات كثيرة أشهرها هاءَ للمفرد المذكر، وهاءِ للمؤنثة، وهاؤما للمثنـــى بنوعيه، وهاؤُمُ أو هاؤموا لجمع الذكور، وهاؤُنَّ لجمع الإناث، وهذه اللغـــة أجـــود لغاتها. والثانية: هاءِ للمفرد والمذكر، وهائيْ للمفردة وهائيا للمثنى بنوعيه وهـــاؤوا لجمع الذكور، وهائِيْنَ للإناث، والثالثة: إلزامه الهمزة دائماً مع إسناده إلى الضمائر. والرابعة: استعماله بالكاف التي تتغيّر بحسب المخاطب. والخامسة: استعماله الهمزة، وكاف الخطاب معاً، وتتغيّر الكاف بحسب المخاطب، وتبقى مبنية على الفتح دائماً. والسادسة: استعماله مسنداً بعد الهمزة بدون ألف مدّ. والسابعة: استعماله على حالـــة واحدة إمّا بالهمزة نحو هَأْ، وإمّا بدونها نحو هَا مهما كان نوع المخاطب" [1].

إذ جاء هذا الاسم على حرفين بمقطع واحد (ص ح ح) طويل مفتوح، وقـــد قبلت العربية هذا المقطع.

واعلم أن من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كل حال، وإن كانا على الشرط الذي يجوز فيه الجمع بين ساكنين نحو (شابَّة) و(دابَّة) فيحرَّك الألف لالتقاء الساكنين، فتقلب همزة؛ لأن الألف حرف ضـــعيف واســـع المخـــرج، لا يحتمـــل الحركة [2]، وحالة انتهائه بالهمزة (هأ وهاءِ) = hā> و ha>، والهمـــزة لإغـــلاق المقطع المفتوح (ص ح ح).

أوَّه:

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص147، شرح الكتاب، 186/1، 187، الخصائص، لابن جني، 539/1، شرح الرضي، 92/3، اللباب، للعكبري، 90/2، شـــرح المفـــصل، لابـــن يعيش، 10/3، 32، 36.

(2) شرح المفصل، 298/5.

يذكر ابن يعيش لغاتٍ لها :"وجاءوا فيها بلغات قريبة من أُوَّهْ، وهي آوَّتاهُ، وآوَّتاهْ، وآوّه، وآوَّهْ، وآوْهُ، وأَوْهِ، وأَوْهَ، وأوِّ.

وهي اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع، وفيه لغات، يقال: أوْهِ بالبناء على الكسر، وآهِ بقلب الواو ألفاً للفتحة قبلها، وأَوِّهْ بتشديد الواو للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين، وتسكين الهاء لتحرك ما قبلها وأَوِّهِ بكسر الهاء اتباعاً لكسر الواو، وآوَّهْ بإشباع فتحة الهمزة وفتح الواو اتباعاً لما قبلها [1].

أقول: جاء هذا الاسم ساكناً على الأصل في البناء، والذي يشكّل مقطعاً صوتياً مقبولاً:

أوَّهْ = >awwah = ص ح ص + ص ح ص

وأمّا اللغات الأخرى والتي جاءت مبنية على الكسر، وإذ جيء بالكسر للتخلّص من مقطع طويل فكان الاسم قبل الكسر كالتالي:

بالتسكين: أوْهْ = >awh = ص ح ص ص

وهذا المقطع ثقيل مكروه في العربية فيحرّك الحرف الأخير بالكسر للتخلّص من هذا المقطع على النحو التالي:

أوْهِ = >awhi = ص ح ص + ص ح

وأمّا آهِ فالأصل فيها أَوْهِ والذي جرت فيه كالتالي:

أَوْهِ = >awhi = >ahi

تكوّن المزدوج الحركي المكوّن من (aw) فسقطت شبه الحركة (w) وعوّض عنها بإطالة الفتحة (aa) = آ، فأصبحت:

آهِ = >āhi

وبالكسر للتخلص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) -كما سبق- وذلك من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة، إذ أثرت فتحة الهمزة في حركة الهاء فبنيت على الكسر.

---

(1) شرح المفصل، لابن يعيش، 24/3، 25، 26، شرح الرضي، 105/3.

وأمّا فتح الهاء في أَوْهَ = awha>، فقد كان من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة بتأثير حركة الهمزة في حركة الهاء، والواو الساكنة حاجز غير حصين وذلك من باب السهولة والتيسير في النطق.

قطْ: يعني حسْبُ:

قطْ: اسم فعل أمر لازم معناه الاكتفاء [1]، وقد قرر سيبويه أنّ الكلمة إذا صارت على حرفين، وكان الأول متحرّكاً فإن الحرف الثاني يسكن كإذْ وغيرها، ولذلك بنيت قطْ على السكون لأنه الأصل في البناء ولانعدام ما يوجب التحريك [2].

وقد جاء هذا الاسم ساكناً على الأصل في البناء إذ تكوّن مقطع صوتي قبلته العربية:

قطْ = ḳaṭ = ص ح ص

ولا يوجد ما يوجب التحريك، وعند مجيء المعرّف بأل بعدها تبني على الكسر للتخلص من المقطع الثقيل، كالتالي:

قطْ الرّجل يتكوّن من (قَطْرْ) المقطع (ص ح ص ص) = ḳaṭr

ويتخلص منه بالكسر فيصبح المقطع كالتالي:

(قطِرْ) = ḳaṭir = ص ح + ص ح ص

ومن المبني على الفتح من أسماء الأفعال ما يلي:

---

(1) الكتاب، 297/3 (ب)، 228/4 (هارون)، المقتضب، المبرد، 87/1، المفصل في علم العربية، الزمخشري، 146، شرح الكتاب، 138/1، اللباب، العكبري، 84/2، شرح الرضي على الكافية، 93/3.

(2) الكتاب، سيبويه، 373/2، 317/3، (هارون)، شرح الكتاب، للسيرافي، 139/1، اللباب، العكبري، 84/2.

بَلَهَ:

ذكر النحاة أنّه اسم فعل أمر متعدٍّ بمعنى دع وفتحته بناء، ويرد مصدراً بمعنى ترْك، وحكمه الإعراب والإضافة إلى ما بعده [1].

ويعلل ابن يعيش بناء (بَلْهَ) على الفتح طلباً للتخفيف بسبب التقاء الساكنين وقد يكون سبب الفتح الإتباع، إتباع الهاء لحركة البناء؛ لأن اللام حاجز غير حصين بسبب سكونها [2].

فالأصل في هذا الاسم البناء على السكون –كما يرى النحاة القدامى– وفتح لالتقاء الساكنين لخفة الفتح.

وحقيقة الأمر أنّ تسكين الحرف الأخير منه يحصل فيه المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

بلْهْ = balh = ص ح ص ص

وهذا مقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف، فحُرِّك الأخير بالفتح للتخلّص من هذا المقطع على النحو التالي:

بلْهَ = balha = ص ح ص + ص ح

آمينَ: سؤالك الإجابة [3]:

وكان من حقِّه أن يُبنى على السكون فالتقى في آخره ساكنان، ففتح ولم يكسر من قبل الياء التي قبلها، استثقالاً للكسر مع الياء، كما قالوا: "مسلمينَ" وكما قالوا: أينَ وكيفَ حين كان قبل آخره ياء [4].

إذ يرى علماء العربية القدامى أنّ آخر هذا الاسم فتح للتخلص من التقاء الساكنين وكانت علامة بنائه فتحة لخفّتها.

---

(1) حروف المعاني والصفات، للزجاجي، ص10، المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص148، اللباب، العكبري، 459/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 42/3، أوضح المسالك، لابن هشام، ص367.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، 42/3، 43.

(3) شرح الكتاب، السيرافي، 201/1.

(4) المصدر السابق، شرح المفصل، ابن يعيش، 17/3، شذور الذهب، ص104.

والواقع أنّ هذا الاسم لما سكن آخره تكوّن المقطع الصوتي (ص ح ح ص):

آمينْ = >āmīn = ص ح ح + ص ح ح ص

وهذا المقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف فحرّك الحرف الأخير بالفتح من باب المخالفة الصوتية لحرف الياء –الكسرة الطويلة– وفتح للتخلّص من هذا المقطع:

آمينَ = >āmīna = ص ح ح + ص ح ح + ص ح

هَيْهَاتَ:

اسم فعل ماض يعنى بعُدَ [1]، ذكر فيه سيبويه لغتين هيهاتَ بالفتح وهيهاتِ بالكسر، وذلك إذا لم يكن هذا الاسم علماً [2]. وهما لغة أهل الحجاز ولغة أسد وتميم [3]. وقد ورد في كتب النحو عدة لغات لها: هيهاتْ هيهاتِ وهيهاتَ وهيهاتُ وقد تنوّن في لغاتها الثلاث، ومنهم من يسكنّ التاء اعتقاداً للوقف [4].

وكسرت لالتقاء الساكنين والضم للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه، وفُتحت التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً [5].

والذي نرى هنا أنه لمّا سكن الحرف الأخير تكون المقطع الثقيل (ص ح ح ص).

هيهاتْ = hayhāt = ص ح ص + (ص ح ح ص)

على الرغم من وجود لغة ساكنة الآخر، وللتخلص من هذا المقطع حُرّك الحرف الأخير لامتناع تحرّك الأول، وذلك كالتالي:

هيهاتَ = hayhāta = ص ح ص + ص ح ح + ص ح

---

(1) الخصائص، ابن جني، 206/1، 41/3، اللباب، العكبري، 457/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 19/3، شرح ابن عقيل، 257/2.

(2) الكتاب، لسيبويه، 323/3، 231/3.

(3) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص152.

(4) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص152، 153، شرح المفصل، ابن يعيش، 74/3، شرح الرضي، 102/3.

(5) شرح الرضي، 102/3.

ومن باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة أثّرت حركة الهاء في حركة التاء فبنيت الأخيرة على الفتح، وقد وجدت لغة بالكسر من باب المخالفة الصوتية المقبلة المتصلة بين الفتحة الطويلة –الألف– والتاء إذ أثرت الأولى في التاء فبنيت على الكسر، وقد جاءت لغة الضم.

هيْتَ:

يذكر ابن يعيش أنّه اسم فعل أمر لازم بمعنى أسرعْ، واسم فعل ماض بمعنى تهيّأت، إذا ورد بعد لك [1]. كما يذكر العكبري أنه بمعنى أنا متهيّئة لك، وقيل بمعنى: ايتني [2]. وقد سرد ابن يعيش لغاتِ هذا الاسم وهي: هَيْتَ بالفتح، والثانية: هيتُ بالضمّ، والثالثة: هَيْتِ بالكسر فالتحريك بسبب التقاء الساكنين وكانت فتحة للتخفيف وكانت كسرة مراعاة لأصل التخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة على إحدى لغاته تشبيها بالغايات [3].

فالأصل في هذا الاسم البناء على السكون، وإنّما حُرّك –كما يرى علماء العربية– بسبب التقاء الساكنين وهما الياء والحرف الأخير، والحقيقة أنّ هذا الاسم في حالة تسكين الحرف الأخير يحصل فيه المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

هيْتْ = hayt = (ص ح ص ص)

وهذا المقطع مكروه في العربية إلا في حالة الوقف فيحرّك الأخير بالفتح للتخلّص من هذا المقطع على النحو التالي:

هيْتَ = hayta = ص ح ص + ص ح

والأصل تحريكُ الأول وهو الياء، ولم يحرّك لئلاّ ينقلب ألفاً؛ لأنّ ما قبلها مفتوح، فحرّكوا الثاني وهو التاء واستغنوا عن تحريك الأول.

---

(1) المفصل في علم العربية، الزمخشري، 145، شرح المفصل، 12/3، 13.

(2) اللباب، للعكبري، 91/2.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، 13/3، شرح الرضي، 96/3، شذور الذهب، ابن هشام، ص107.

وفي لغة هَيْتَ بنيت على الفتح من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة (hayta) إذ أثرت حركة الهاء في حركة التاء، والياء بينهما حاجز غير حصين، وأمّا لغة الكسر هَيْتِ الحزئية، بسبب تأثير حرف الياء في التاء فبُنيت على الكسر من باب المماثلة المقبلة الجزئية المنفصلة، فبنيت على الكسر، وهناك لغة بالضم.

هَلُمَّ:

ذُكر أنه اسم فعل أمر ستعمل لازماً ومتعدّياً، فهو لازم بمعنى تعال أو أقبل، ومتعدٍّ بمعنى هاتِ أو أحضره [1].

وفيها لغتان الأولى: استعماله بلفظ واحد مهما كان نوع المأمور وهي لغة أهل الحجاز، وهي الأصل في أسماء الأفعال؛ لأنّ الغرض منها الإيجاز والاختصار، ونزل القرآن بهذه اللغة [2]، قال تعالى: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (الأحزاب: من الآية18)، الثانية: إسناده إلى الضمائر وهي لغة بني تميم [3]. وفتح آخره لطول الكلمة بالتركيب، لم يقولوا هلُمّ وهلمٌ لثقل التركيب [4].

والأصل في هذا الاسم البناء على السكون، ولكن لو سكن الحرف الأخير لأصبح هناك مقطع ثقيل، وهو المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص ص).

هَلُمْ = halumm = ص ح + ص ح ص ص

وهذا المقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف فيحرّك الأخير بالفتح للتخلص من هذا المقطع على النحو التالي:

هَلُمَّ = halumma = ص ح + ص ح ص + ص ح

رُوَيْدَ:

---

(1) الكتاب، سيبويه، 241/1، حروف المعاني، للزجاجي، ص19، المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص145، شرح المفصل، 9/3، 29، 32، اللباب، العكبري، 89/2، 90.

(2) حروف المعاني والصفات، الزجاجي، ص19، اللباب، للعكبري، 89/2، شرح المفصل، 9/3، 30.

(3) اللباب، 90/2، شرح الرضي، 101/3.

(4) شرح الرضي، 100/3.

وفيه أربعة أوجه، الأول: أن يكون اسم فعل أمر متعدٍّ معناه تمهّل، وفي هذا الموضع يكون مبنياً، وباقي الأوجه يعرف فيها، وهي: أن يقع صفة، والثالث: أن يقع حالاً، والرابع: أن يقع مصدراً، وتجوز فيه الإضافة نحو رُوَيْدَ زيْدٍ [1].

وكان الأصل أن يكون ساكن الآخر، إلا أنه التقى في آخره ساكنان: الياء والدّال، ففتحت الدال لالتقاء الساكنين لثقل الكسرة بعد الياء، على حدٍّ صنيعهم في (رويدَ) [2]. وحقيقة الأمر أن هذا الاسم لمّا بني على السكون تشكل المقطع الصوتي (ص ح ص ص)، وهذاالمقطع مكروه في العربية، فحرّك الاسم بالفتح للتخلص من هذا المقطع:

رويْدْ = ruwayd = ص ح + ص ح ص ص

وبعد تحريك الآخر بالفتح يصبح كالتالي:

رويْدَ = ruwayda = ص ح + ص ح ص + ص ح

والأصل أن يحرّك الأول وهو الياء، ولكن امتنع ذلك لأنه لو تحرّك انقلب ألفاً لسكونه وانفتاح ما قبلها ولو قلبت ألفا لزم تحريك الأول إلى تغيير بعد تغيير.

ومن المبني على الكسر من أسماء الأفعال ما يلي:

فَعَالِ:

كنزالِ وحَذَارِ، وتراكِ، وراكِ، نعادِ، التي في معنى الأمر، والمعدولة عن الصفة، والتي بمعنى المصدر، والمعدولة عن فاعلة في الأعلام –على خلاف بينهم–.

---

(1) الكتاب، سيبويه، 241/1، شرح المفصل، 8/3، 26–28، 31، المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص145، 146، اللباب، العكبري، 458/1، شرح الرضي، ص95، شرح ابن عقيل، 258/2، 259.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 9/3.

وهو -كما يقول سيبويه- المعدول عن حدِّه من المؤنث [1]، ويقول في بنائها على الكسر: "فَعَالِ لا يتغيّر عن الكسر كما أنّ افعَلْ لا يُغَيَّر عن حالةٍ واحدة" [2].

إذ قاس لزوم فعال للكسرة على لزوم افعل حالةً واحدة.

نجد هذا الرأي في البناء عند الزجاجي والزمخشري وابن يعيش وابن عقيل [3]، وقد علل النحاة بناء (فعالِ) على الكسرفقالوا: الحقّ في هذا أن يُبنى على السكون؛ لأنه الأصل في البناء كما أنها معدولة عن افعل، وهو فعل أمر مبني على السكون إلا أن آخره حرِّك بالكسر لسببين الأول: أنَّ الكسر هو أصل التقاء الساكنين وهو الألف الزائدة الحرف الذي بعدها، والثاني: أنّ الكسر علامة على المؤنث نحو أنْتِ [4].

ويذكر سيبويه سبب تحريك آخره هو أنّه لا يكون بعد الألف ساكن [5].

ويعلل هنري فليش بناء هذا النوع على الكسر بسبب المخالفة الصوتية بين مقطعين محركين بالفتح وثانيهما يمتاز بطول الفتحة -الألف- ويشبه ذلك بكسر نون المثنى بعد الألف نحو الزيدانِ، وبكسر نون الرفع في الأمثلة الخمسة بعد ألف الاثنين في نحو يفعلانِ [6].

وقد قال سيبويه عن لغة الحجازيين -إذ يكسرون ما كان على وزن فعالِ بناءً- بأنها اللغة الأولى القدمى [7].

---

(1) الكتاب، سيبويه، 299/3 (ب)، الجمل في النحو، الزجاجي، ص228، شرح المفصّل، ابن يعيش، 46/3-65، شرح الرضي، 107/3، شذور الذهب، لابن هشام، ص86.

(2) الكتاب، 309/3 (ب)، 15/1-17 (هـ)، الجمل في النحو، الزجاجي، ص228، شرح الكتاب، السيرافي، 124/1، شرح ابن عقيل، 258/2.

(3) مجالس العلماء، الزجاجي، 170/104، ال جمل في النحو، الزجاجي، ص263، المفصل في علم العربية، ص149، شرح المفصل، 46/3، شرح ابن عقيل، 258/2.

(4) المقتضب، للمبرد، 372/3، شرح الكتاب، السيرافي، 124/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 46/3.

(5) الكتاب، سيبويه، 302/3 (ب).

(6) العربية الفصحى، هنري فليش، ص48.

(7) الكتاب، سيبويه، 309/3 (ب).

أقول: ووزن (فعال) سواء أكان في معنى الأمر أو معدول عن صفة أو بمعنى المصدر أو معدول عن فاعلة، لمّا سكن آخره تكوّن المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص):

فعالْ = fa<āl = ص ح + (ص ح ح ص)

وكسر هذا الوزن للتخلّص من هذا المقطع الثقيل الذي رفضته العربية، ولم يكن قد كسر لالتقاء الساكنين، على النحو التالي:

فعالِ = fa<āli = ص ح + ص ح ح + ص ح

وكانت كسرة من باب قانون المخالفة الصوتية بين الحرف الأخير والفتحة الطويل قبله –الألف– مخالفة مقبلة منفصلة.

أفٍّ:

قالوا في أفٍّ: (أُفْ) بالإسكان، وهي كلمة تقال عند التضجر بالشيء وفيها تسع لغات: أُفٌّ بضم الفاء وتشديدها وحرّكت بالضم اتباعاً، وتفتح ميلاً إلى الخفّة في الحرف المضاعف، وتكسر على أصل التقاء الساكنين، وذلك عندما تكون نكرة أما إن كانت معرفة فلا تنون ويكون معناها أتضجّر التَضجّر [1].

إذ يرى علماء العربية القدامى أنّ هذا الاسم جاء في إحدى لغاته مبنياً على الكسر للتخلّص من التقاء الساكنين.

وحقيقة الأمر أنّ تسكين الحرف الأخير يشكّل المقطع الثقيل في العربية (ص ح ص ص) كما يلي:

أُفْ = >uff = (ص ح ص ص)

وقد جاء في اللغة الأخرى مبنية على الضمّ، من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثّرت حركة الهمزة (الضمة) في حركة الفاء كالتالي:

أُفٌّ = >uffun = ص ح ص + ص ح ص

وكان ذلك للتخلّص من المقطع المكروه في العربية –كما مرّ بيانه–.

---

(1) شرح الرضي، 105/3.

2.4.3. أسماء الأصوات:

يبنى أكثرها على السكون نحو: عَهْ، وسَعْ، وحَبْ، وسبب بنائها على السكون لأمرين: الأول: أنّ السكون هو الأصل في البناء، الثاني: انعدام موجب التحريك وهو ٱلتقاء الساكنين؛ لأن أكثرها على حرفين، الأول منهما متحرّك [1].

فهذه الأصوات جاءت ساكنة على الأصل في البناء فتكوّن بذلك مقطع صوتي مقبول في العربية وهو (ص ح ص):

سَعْ = sa< = ص ح ص

وانعدام ما يوجب تحريك هذه الأصوات لقبول مقاطعها في العربية.

وبعضها يُبنى على الكسرِ نحو جاهِ، ماشِ، حاثِ، وطاقِ، وعاهِ وغاقِ، وهاءِ [2]، وما نراه هنا أنّ هذه الأصوات جاءت مبنية على الكسر والأصل أن تكون ساكنة الآخر، فإذا ما سكن آخرها تكوّن المقطع الثقيل (ص ح ح ص) وهذا مقطع مكروه في العربية:

جاهْ = gāh = (ص ح ح ص)

وللتخلّص من هذا المقطع الثقيل، نقول ما يلي:

(بكسر آخره) جاهِ = gāhi = ص ح ح + ص ح

وكانت كسرة للمخالفة الصوتية بين الحرف الأخير والذي قبله –الفتحة الطويلة– (الألف)، مخالفة مقبلة منفصلة.

وجاء في شرح المفصل: أنّ (جاهِ) مكسورة الآخر لالتقاء الساكنين، وهو صوت يزجر به البعير دون الناقة [3]، وكذلك غاقِ [4].

وحقيقة بناء هذه الأصوات على الكسر –كما أسلفنا– هو للتخلص من المقطع الثقيل (ص ح ح ص) عن طريق المخالفة المقبلة المنفصلة، تسهيلاً للنطق.

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص155، شرح الكتاب، للسيرافي، 172/1، اللباب، العكبري، 93/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 100/3.

(2) الكتاب، 152/4 (هارون).

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، 101/3.

(4) المصدر السابق، ص102، همع الهوامع، السيوطي، 88/3.

وبعضها مبني على الضم كما في حَوْبُ، وهو صوت يَزجر به الإبل [1].

يقول سيبويه في حديثه عن المفرد المنادى: فأمّا المفرد إذا كان منادىً فكل العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنّه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه منزلة الأصوات نحو حَوْبُ وما أشبهه [2].

والحركة فيه لالتقاء الساكنين وفيه ثلاث لغات: قالوا: حوبَ بالفتح، وحوبُ بالضم، وحوبِ بالكسر، وتنوّن في جميع لغاتها ... فمن فتح فللخفة ومن ضم فللاتباع ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين [3].

والذي حصل في حالة تسكين الحرف الأخير هنا هو تكوّن المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

حوبْ = ḥawb = ص ح ص ص

وقد تحرّك (حوبُ) بالضم وذلك من باب المماثلة المقبلة الجزئية المنفصلة، إذ يُؤثر حرف الواو في حركة الباء، فتحرّك الأخيرة بالضّم للانسجام الصوتي ḥawbu.

وقد تكون الحركة بالفتح (ḥawba) من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، بتأثير حركة الحاء في حركة الباء، للسهولة واليسر في النطق، وربما تبنى على الكسر (ḥawbi) على أصل التخلص من التقاء الساكنين بالكسر.

وهذا المقطع مكروه في العربية إلا في حالة الوقف فيحرّك الحرف الأخير للتخلص من هذا المقطع على النحو التالي:

حوبَ = ḥawba = ص ح ص + ص ح

والأصل تحريك الحرف الأول، ولم يحرّك هنا الحرف الأول وهو الواو لئلا يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، ولو قلب ألفاً لزم تحريك الأول إلى تغيير بعد تغيير.

---

(1) شرح المفصل، 97/3، شرح الرضي، 123/3.

(2) الكتاب، سيبويه، 185/2.

(3) شرح المفصل، 97/3، شرح الرضي، 123/3.

وبعضها يبنى على الفتح تخفيفاً نحو: هيْدَ، وعَيْزَ، وحَيْزَ [1].

وهيدَ زجر للإبل بكسر الهاء وفتحها، وكذلك الدال بلا تنوين ففيه أربع لغات، وهادَ بفتح الدال بمعناه [2].

والأصل في هذه الأصوات كأخواتها في البناء على السكون، إلا أن سكون الآخر يؤدي إلى حصول المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

هيْدْ = hayd = ص ح ص ص

وهذا المقطع مكروه في العربية، فيحرّك الحرف الأخير بالكسر من باب المخالفة الصوتية لحرف الهاء الذي قبله، مخالفة مقبلة منفصلة، كالتالي:

هَيْدِ = haydi = ص ح ص + ص ح

وربما فتحت من باب المماثلة الصوتية للفتحة فالياء حاجز غير حصين، مماثلة مقبلة كلية منفصلة. ومن لغاتها هادَ: وتعلّل –أيضاً– بأنها لمّا سكن الحرف الأخير تكوّن المقطع الثقيل، وهو مكروه في العربية (ص ح ح ص)، وتُخلّص من هذا المقطع بفتح الحرف الأخير مماثلة مقبلة جزئية منفصلة، بتأثير الألف في حركة الدّال، على النحو التالي:

هادَ = hāda = ص ح ح + ص ح

5.3. الكنايات:

يعرّف النحاة الكناية بأنها: التورية عن الشيء بأنْ يعبَّر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان [3]. ومنهم من عرّفها: "أنْ يعبر عن شيء معيَّن لفظاً كان أو معنىً بلفظٍ غير صريح في الدلالة عليه إما للإبهام على السامعين كقولك جاءني فلان" [4].

---

(1) اللباب، العكبري، 94/2.

(2) شرح الرضي، 122/3.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، 165/3، شرح الرضي، 147/3.

(4) شرح الرضي على الكافية، 174/3.

وتشمل الكنايات المبنية في النحو العربي كنايات العدد وهي: كـمْ، وكـذا، وكأيِّنْ، وتشمل كنايات الحديث والخبر نحو: كيتَ ، وذيت ، وتشمل جميـع أسـماء الاستفهام وجميع أسماء الشرط [1].

1.5.3. كنايات العدد:

تبنى كنايات العدد على السكون، وهي: كمْ وكأيِّنْ وكذا[2].

كمْ:

ترد استفهامية للسؤال عن العدد وترد بمعنى الإخبار عن الكثرة[3]. وبنيـت لتضمنها معنى همزة الاستفهام، كم رجـلاً عنـدك؟ تقـديرها: أعـشرون رجـلاً عندك؟[4].

وذكر سيبويه أنّها بنيت على السكون؛ لأنه الأصل في البناء ثـم إنهـا مـن حرفين الأول متحرّك بمنزلة (مَنْ) و(إذْ) [5].

وعلى الأصل في البناء جاءت (كمْ) مبنية على السكون فتكوّن بذلك مقطـع صوتي مقبول في العربية:

كَمْ = kam = ص ح ص

وهي على حرفين، فانعدم ما يوجب البناء على الكسر أو غيره.

كأيِّنْ: وهي بمعنى كم، ولكنها تخالفها في التركيب إذ إنّ كأيِّن مركَّبـة مـن (الكاف)

---

(1) الجمل في النحو، الزجاجي، ص134، شرح الكتاب، السيرافي، 137/1، شرح الرضـي، 149/3، أوضح المسالك ابن هشام، ص425.

(2) حروف المعاني والصفات، الزجاجي، ص60، المفصل في علـم العربيـة، الزمخـشري، ص166، شرح الكتاب، السيرافي، 137/1، مغني اللبيب، 207/1.

(3) الجمل في النحو، الزجاجي، ص134.

(4) الكتاب، سيبويه، 157/2، اللباب، العكبري، 319/1.

(5) الكتاب، هارون، 171/2، شرح المفصل، 180/3، 181.شرح الرضـي علـى الكافيـة، 15/3.

و(أيّ) المنونة الاستفهامية[1].، وبنيت كأيّنْ على السكون؛ لأنّه الأصل في البناء، وعلة بنائها أنّها محمولة على كمْ الخبرية[2]. وفيها خمس لغات، وهي: كأيِّنْ، وكاءٍ، وكَيْءٍ، وكَايٍ، وكَاءٍ[3]..فجاءت (كأيِّنْ) على السكون على الأصل في البناء، وتكوّن بذلك مقطع صوتي مقبول:

كأيِّنْ = ka>ayyin = ص ح + ص ح ص + ص ح ص

وأمّا لغاتها الأخرى بالكسر (كاءٍ)، ونحوها، فكسرت للتخلّص من المقطع الصوتي (ص ح ح ص). وهذا مقطع ثقيل وغير مقبول في العربية، عندما سكن آخرها:

كاءْ = kaa> = (ص ح ح ص)

فكُسرت للتخلص من هذا المقطع على النحو التالي:

كاءٍ = kaa>in = ص ح ح + ص ح ص

---

(1) الكتاب ،هارون ،171/2،شرح المفصل ،180/3،181،شرح الرضي على الكافية،15/3

(2) الكتاب، 171/2، (هارون).

(3) المفصل في علم العربية، الزمخشري، 169، شرح المفصل، لابن يعيش، 182/3، شرح الرضي، 151/3، 152.

2.5.3. كنايات الحديث والخبر:

كيتَ، كيتَ، وذيْتَ ذيتَ: "تبنى كنايات الحديث والخبر على الفتح نحو كيْتَ، يُقال: كيتَ كيتَ وذيتَ ذيتَ بالتخفيف، ويقال: كَيَّتَ كَيَّتَ وذَيَّتَ ذَيَّتَ بتشديد الياء وفتحها وتقول كيتَ وكيْتَ وذَيْتَ وذيْتَ بعطف إحداهما على الأخرى، وكذلك تفعل في لغة التشديد وهذه الكنايات متصرّفة بكثرة؛ لأنها تكون مرةً بالهاء وتشديد بالياء ومرّة بالتاء وتخفيف الياء"[1].

قال الرضي: جاءت هذه مبنية على الفتح وهو القياس لالتقاء الساكنين والفتحة فيهما للتخفيف بمنزلة أين، ولأنها كناية عن الجمل المنصوبة المحل [2].

ومن لغاتها ذيْتِ وذيْتِ، وكَيْتِ وكيتِ، ومنها أيضاً: ذيْتُ وذيْتُ، وكيتُ وكيتُ [3]. وجاء من لغاتها بالوقف: ذيتْ وذيتْ، وكيْتْ وكيْتْ [4].

ويذكر ابن جني أنّ هذه الكنايات إذا استعملت مشدَّدة مع الهاء فإنّه لا يجوز فيها إلا البناء على الفتح [5]. وعلى ما يرى علماء العربية القدامى فالأصل في (كيتَ) كيْتْ، فيلتقي ساكنان الياء والحرف الأخير، ثم يحرك الحرف الأخير من الحرفين الساكنين بالفتح لخفّته، للتخلص من التقاء الساكنين، وحقيقة الأمر أنّ (كيت) في حالة تسكين الحرف الأخير يحصل المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص).

كيْتْ = kayt = ص ح ص ص

---

(1) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، 96-97، المفصل في علم العربية، الزمخشري، 161، شرح المفصل، لابن يعيش، 183/3.

(2) شرح المفصل، 183/3، شرح الرضي على الكافية، 153/3.

(3)الكتاب، سيبويه، 324/3، ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، 96،

(4) المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص169.

(5) سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، تحقيق: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله آمين، شركة مصطفى النبهاني الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374هـ، 169/1، 170، أمالي ابن الشجري، 71/2.

وهذا المقطع مرفوض في العربية إلا في الوقف، فيحـرّك الأخيـر بـالفتح للتخلص من هذه المقطع على النحو التالي:

كيْتَ = kayta = ص ح ص + ص ح

وكانت فتحاً من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثرت حركة الكـاف في حركة التاء والياء حاجز غير حصين.

قال سيبوية في (ذيَّة): "فجعلوا حركتها كحركة ما قبلها لقربها منه، ولـزوم الفتح، وامتنعت أن تكون ساكنة كما امتنعت "عَشَرَ" حين (خمسةَ عشرَ) لأنها مثلهـا في أنها منقطعة من الأول ولم تتحمل أن يسكن حرفان وأن يجعلوهما كحرف [1].

2.5.3. أسماء الاستفهام:

ومنها، أيْنَ:

وذكر النحاة أنها ترد ظرف مكان يجازى بها: "وما بجازى به من الظروف أيّ حينٍ ومتى وأينَ وانّى وحيثما [2].

وهو اسم مبني على الفتح وملازم له [3]. وحقّ هذا الاسم أن يبنـي علـى السكون على الأصل في البناء إلا أنّه حُرّك لالتقاء الساكنين ولم يحرّك بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين تلافياً للثقل وذلك لمجاورة الياء كذلك لم تحـرّك بالضم لثقله فأُعطيت الفتحة تخفيفاً [4]، وبنيت أين الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام [5]، أمّا أين الشرطية فبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط [6]. أقـول: إن

---

(1) الكتاب، سيبويه، 323/3 (ب).

(2) الكتاب، 220/1، 128/2، المقتضب، المبرد، 555/4، ما ينـصرف ومـا لا ينـصرف، الزجاج، 87، 88، اللباب، العكبري، 130/2.

(3) الكتاب، سيبويه، 15/1، 317/3، الجمل في النحو، الزجاجي، ص263، شذور الذهب، ابن هشام، ص109.

(4) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ص88، والأصول في النحو، ابن السراج، 136/2، شرح الكتاب، السيرافي، 112/1، اللباب، العكبري، 86/2.

(5) المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص160، اللباب، العكبري، 134/2.

(6) اللباب، العكبري، 86/2.

علماء العربية يرون أن الأصل في هذا الاسم البناء على السكون (أيْنْ) فيلتقي فيه ساكنان الياء والنون، ثم حرّك الأخير من الساكنين بالفتح لخفّته، للتخلص من التقاء الساكنين. والحقيقة أنّ هذا الاسم وأمثاله في حالة تسكين الحرف الأخير فيه يحصل فيه المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

أيْنْ = >ayn = ص ح ص ص

وهذا المقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف، فيحرّك الحرف الأخير بالفتح للتخلص من هذا المقطع، على النحو التالي:

أيْنَ = >ayna = ص ح ص + ص ح

وتحريك الحرف الثاني معدول به عن القياس، والأصل أن يحرّك الأول، إلا أنه لو حرّك الأول هنا وهو (الياء) انقلب ألفاً، لانفتاح ما قبلها، ولو قلبت ألفاً لزم تحريك الأول إلى تغيير بعد تغيير، فحرّكوا الثاني وعدلوا عن تحريك الأول.

ومنها: أيَّانَ: وهي سؤال عن زمان بمعنى (متى) في الاستفهام [1]. سبب بنائها تضمنها معنى حرف الاستفهام، وفتحت للتخفيف بسبب التقاء الساكنين بمنزلة أخواتها وقد تكون فتحت اتباعاً للياء المشدّدة؛ لأن الألف حاجز غير حصين [2].

وذكر السيرافي علّة أخرى لبنائها، وهي أنّ الأسماء التي يستفهم بها، كل ما وجب التحريك فيه منها مفتوح، نحو "أينَ" و"كيفَ" فأتبعوها "أيّانَ"، إذ كانت مستحقة لتحريك الآخر، حتى لا يخرج من جملتها [3]. ولا يوجد هنا ما يسمّى بالتقاء الساكنين، وإنما ظنّ النحاة القدامى أنّ الألف هنا حرف ساكن، وهو في الحقيقة حركة طويلة، فالألف هنا ألف مدّ، وما يسمّى بألف المد هو في الحقيقة فتحة طويلة [4]. وعلى هذا لا يوجد في هذا الاسم (أيّانَ) التقاء ساكنين وإنما حدث ما يسمّى

---

(1) الأصول في علم النحو، ابن السراج، 136/2، شرح الكتاب، السيرافي، 174/1، أمالي ابن الشجري، 261/2، شرح المفصل، 135/3، شرح الرضي، 204/3.

(2) شرح الكتاب، السيرافي، 174/1، الأصول في النحو، ابن السراج، 136/2، اللباب، 87/2، شرح المفصل، ابن يعيش، 136/3، شذور الذهب، ابن هشام، ص109.

(3) شرح الكتاب، السيرافي، 174/1.

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص29-30.

بالمقطع الصوتي الطويل: (ص ح ح ص)، والمكوّن من صوت صامت + حركة طويلة + صامت، وهذا المقطع الطويل مكروه في العربية، إلاّ في آخر الكلمة في حالة الوقف، فتخلصت العربية منه بحركة، وكانت فتحةً مماثلة للألف قبلها مماثلة مقبلة جزئية منفصلة:

إذ كانت ساكنةً أيّانْ = >ayyān = ص ح ص + (ص ح ح ص)

أيّانَ = >ayyāna = ص ح ص + ص ح ح + ص ح

وأمّا أنّى ومتى فينتهيان بمقطع طويل مفتوح (ص ح ح)، ولذا فإنهما مبنيان على الفتح الطويل، وليس على السكون كما زعم العلماء القدامى، يتضح ذلك من التحليل الصوتي لهما كما يلي:

أنّى = >an/nā = ص ح + ص ح ح

و متى = ma/tā = ص ح + ص ح ح

كيْفَ:

يستفهم بها عن الأحوال [1]، كما يذكر الزجّاجي أنّ لـ (كيف) موضعين غير الاستفهام، وهما أنها ترد بمنزلة كما، وبمعنى التعجب [2]، وهي تلازم البناء على الفتح [3]، والعلّة في بنائها كعلّة بناء (أيْنَ) [4].

وهذا يفسر استحباب العربي للسكون والفتحة في الألفاظ التي يكثر استعمالها لخفتها.

فأصل هذا الاسم عندهم السكون وإنما حُرّك الحرف الأخير لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لخفتها، وحقيقة الأمر أنه في حالة تسكين الحرف الأخير منه يحصل فيه المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

كيْفْ = kayf = ص ح ص ص

---

(1) الكتاب، سيبويه، 128/2، حروف المعاني، ص35، شرح المفصل، 140/3.

(2) حروف المعاني، ص35.

(3) الكتاب، سيبويه، 15/1، الجمل في النحو، الزجاجي، ص263، شرح الكتاب، للسيرافي، 174/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 141/3.

(4) اللباب، العكبري، 86/2.

وهذا المقطع مكروه في العربية إلا في حالة الوقف فيحرّك الحرف الأخير بالفتح للتخلص من هذا المقطع من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثرت حركة الكاف (الفتحة) في حركة الفاء، على النحو التالي:

كَيفَ = kayfa = ص ح ص + ص ح

4.5.3. أسماء الشرط:

منها نحو: مَنْ، وما، ومهما، وإذا، وكيفما، ومنها الفتح نحو: أينَ، وأيّانَ، ولم يرد منها شيء على الكسر ولا على الضم كأسماء الاستفهام.

وللتمثيل: مهما: اسم شرط جازم، ...، وهي بمنزلة (ما) في الجزاء [1]. وبنيتْ على السكون؛ لأنه الأصل في البناء ولانعدام موجب التحريك، وعلّة بنائها الشبه بالحروف من إذ المعنى، والوضع، إذْ إنّها تضمنت معنى حرف الشرط وأشبهت ما وضع من الحروف على أربعة أحرف، أو هي محمولة على الحروف الأحادية أو الثنائية على أصل وضع الحروف [2]. في حديث الرماني عن (ما) يقول: "وقد تزاد عليها (ما) فيصير (ماما) فيستثقل ذلك فيبدل من ألف (ما) الأولى (هاء) فيقول: (مهما) وهذا قول الخليل [3].

وحقيقة هذا الاسم أنه ينتهي بفتحة طويلة –الألف– كما يلي:

مهما = mahmā = ص ح ص + ص ح ح

إذ تنتهي بمقطع طويل مفتوح، وهو مقبول في العربية فبقي على حاله.

وكذلك ما وإذا وكيفما، فإنها أسماء تنتهي بمقطع طويل مفتوح، أي أنها مبنية على الفتح الطويل، وليست ساكنة كما يرى علماء العربية القدامى، ويكون تحليلها على سبيل المثال كما يلي:

إذا = >iḏā = ص ح + ص ح ح

---

(1) حروف المعاني والصفات، ص20، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، 1396هـ، ص609.

(2) مغني اللبيب، 358/1.

(3) معاني الحروف، الزجاجي، ص86.

إذ يتّضح انتهاؤها بمقطع طويل (فتحة طويلة) وليست ساكنة الآخر.

6.3. الظروف اللازمة البناء:

ذكر الزمخشري في المفصل وبعض النحاة الظروف اللازمة البناء وهي: إذْ، وإذا، ولدُنْ، ومُذْ، ومَعَ، والآنَ، وأمْسِ، وإذ، ومُنْذُ [1].

وأضاف الزّجاج من الظروف المبنية (عندُ) المضمومة و(أنَّى) و(ثَمَّ) و(هَنا) [2].

1.6.3. الظروف المبنية على الفتح:

الآنَ:

عرفه النحاة بأنه: ظرف يدل على الوقت الحاضر [3]. هو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم [4].

وقد ذكر سيبويه لزوم (الآنَ) للفتح إذ قال: "جعلوا هذه الضمة يقصد ضمّة أيُّهم بمنزلة الفتحة في خمسة عشرَ، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حين قالوا: مِنَ (الآنَ) إلى غدٍ" [5]. وقد وردت في كتاب الله، قال تعالى: ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ (لأنفال: من الآية66).

---

(1) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ص87، 88، الجمل في النحو، الزجاجي، 61، المفصل في علم العربية، الزمخشري، 160-161، شرح الكتاب، السيرافي، 140/1، همع الهوامع، السيوطي، 126/2، 168.

(2) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ص87-89.

(3) اللباب، العكبري، 88/2، شرح المفصل، ابن يعيش، 131/3.

(4) المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص160.

(5) الكتاب، سيبويه، 400/2، الإنصاف، ابن الأنباري، ص409، شذور الذهب، ابن هشام، ص111،

وذهب بعض النحاة إلى أنّ (الآن) بني لتضمنه معنى الإشارة ولشبهه بالحرف في ملازمة لفظ واحد فمعنى (الآنَ) هذا الوقت وأل فيه لازمة وليست للتعريف [1].

وذهب آخرون إلى سبب بنائه، وذلك لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام فأشبه الحرف [2]، وعلى الأصل في البناء يجب أن يكون (الآنَ) مبنياً على السكون، إلا أنه بني على حركة لالتقاء الساكنين النون والألف الممدودة قبلها وكانت الحركة فتحة؛ لأنها أخفّ الحركات أو اتباعاً لفتحة الهمزة؛ لأنّ الألف حاجز غير حصين بمنزلة الفتحة في أيْنَ وأيَّانَ [3].

وحقيقة الأمر أنّ الألف في (الآن) وغيرها من الأسماء، إنما هي فتحة طويلة فلم يلتق هنا ساكنان، وإنّما نحن أمام ما يسمّى بالمقطع الصوتي الطويل الغلق بصامت (ص ح ح ص)، وهذا مقطع مكروه في العربية، إلا في حالة الوقف عليها، إذ هي كالتالي:

الآنْ = >al>ān = ص ح ص + (ص ح ح ص)

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّك الحرف الأخير بالفتح على النحو التالي:

الآنَ = >al>āna = ص ح ص + ص ح ح + ص ح

وكان البناء على الفتح من باب المماثلة المقبلة الجزئية المنفصلة، إذ أثرت الفتحة الطويلة (الألف) في حركة النون فبنيت على الفتح، للانسجام الصوتي وتيسيراً للنطق.

2.6.3 ومن الظروف المبنية على السكون:

لدُنْ:

---

(1) الأصول في النحو، ابن السراج، 137/2، المفصل في علم العربية، ص160، شرح المفصل، ابن يعيش، 131/3، الأمالي، 262/2، اللباب، 89/2، شرح الرضي، 229/3.

(2) شرح الكتاب، السيرافي، 179/1.

(3) المصدر السابق.

هي بمعنى (عند) لكنّها مبنية (وعند) معربة؛ لأنّها أعمّ منها فهي تطلق على الحاضر والغائب بينما (لدُنْ) تطلق على الحاضر فقط [1].

وهي ظرف يستعمل لابتداء غاية الزّمان والمكان [2].

ذكر سيبويه أنه مبنيٌّ على السكون، فقال: "وأمّا قطْ وعنْ ولدُنْ فإنهنّ تباعدْنَ من الأسماء ولزمهنَّ ما لا يدخُلُ الأسماء المتمكنة وهو السكون" [3].

وذكر السيرافي لغات فيها وهي: لدُنْ، ولَدَنْ، ولَدَى، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ، ولَـدْنِ، ولُدْنِ، واللغات الثلاث الأولى مبنية على السكون على الأصل في البناء، ولانعـدام موجب التحريك، ولَدْ، ولُدْ حذفت النون منهما للتخفيف، وبُنيا بعد ذلك على السكون، ولَدُ مبنية على السكون الموجودة على النون المحذوفة للتخفيف؛ لأن النون في لـدُنْ أصيلة أمّا لَدْنِ ولُدْنِ، فبنيتا على الكسر على أصل التقاء الساكنين [4].

فجاءت (لدُنْ) ساكنة على الأصل في البناء بمقطعين مقبولين كما يلي:

لَدُنْ = ladun = ص ح + ص ح ص

وقد قبلت العربية هذا المقطع، وأمّا ما جاء منها مبنياً على الكسر، نوضـحه كالتالي:

لَدْنْ = ladn = (ص ح ص ص)

أيّ أنه لمّا سكن الحرف الأخير تكوّن مقطع مكروه في العربية (ص ح ص ص)، وللتخلص من هذا المقطع كسر الحرف الأخير –في هذه اللغة– على النحـو التالي:

لَدْنِ = ladni ص ح ص + ص ح

---

(1) الكتاب، سيبويه، 317/3، المقتضب، المبرد، 93/1، المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص160، شرح المفصل، ابن يعيش، 128/3، شرح الرضي، 221/3.

(2)الكتاب، 233/4، المقتضب، 340/4، شرح الرضي، 220/3، همع الهوامع، 160/2.

(3) الكتاب، 373/1، الأمالي الشجرية، 254/2.

(4) شرح الكتاب، السيرافي، 212/1، 213، الأمالي الشجرية، 253/2، شرح الرضـي، ابـن الشجري، 220/3–222.

فانقسم المقطع المكروه إلى مقطعين مقبولين في العربية، وكان البناء على الكسر على ما بيّنا من سهولة الكسر على الحنك السفلي دون غيره.

مُذْ:

ذكر النحاة أنها ظرف مبنية على السكون وأصلها منذُ، وحذفت النون تخفيفاً ودليل ذلك:

1. التصغير: فتقول في تصغير (مُذُ) مُنيذ، فتظهر النون والتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها غالباً.
2. جمع التكسير: تفول في جمعها أمناذ.
3. ضم الذال فيها عند التقاء الساكنين، تقول: لم أرك مَذُ البارحة، فاشبهت حركة البناء في منذ [1]. ويقول السيرافي: إنّ ضمّ ذال (مُذُ) قد يكون إنما جاء اتباعاً لضمّ الميم قبلها [2]. ويذكر العكبري أنّ سبب بنائها هو تضمّنها معنى الحرف أي ما رأيته من هذا الأمد إلى هذا الأمد، والثاني: أنها ناقصة فأشبهت كم في الخبر أي أنها تفتقر إلى ما يوضحها [3].

وجاءت (مُذْ) ساكنة على الأصل في البناء ولا يوجد ما يدعو إلى التحريك في هذه اللغة فتكوّن مقطع قصير مغلق بصامت وهو مقبول في العربية:

مُذ = mud = ص ح ص

وأمّا اللغة الثانية في (مُذُ) بضم الذال فكانت الضمة اتباعاً للميم قبلها، إذ أثرت حركة الميم في حركة الذال فأصبحت مضمومة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، على النحو التالي:

مُذْ = mud = ص ح ص

وبالمماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، أصبحت:

مُذُ = mudu = ص ح + ص ح

---

(1) الكتاب، سيبويه، 499/3، حروف المعاني والصفات، الزجاجي، ص14، معاني الحروف، الرماني، 103، اللباب، العكبري، 369/1، شرح الرضي، 208/3.

(2) شرح الكتاب، السيرافي، 213/1.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 373/1.

وأيضاً هذا المقطع مقبول في العربية.

مَعْ:

تعني الصحبة، وتستعمل للزمان والمكان [1].

وذهب بعض النحاة إلى حرفية (معْ) الساكنة [2]، وذهب آخرون إلى اسميتها سواءً ساكنة كانت أم مفتوحة [3]. وممن ذكر أنّها مبنية على السكون على هذه اللغة ابن هشام وابن عقيل [4]، وأمّا (معَ) بالفتح فقد قال سيبويه: "وسألت الخليل عن معَكم و(مَعَ) لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرةً وذلك قولك: جاءوا معاً وذهبا معاً، وقد ذهب مَعَه ومَنْ مَعَه، صارتْ ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدّام" [5].

وأمّا بناؤها على السكون فعلى الأصل في البناء، ويتكوّن بذلك مقطع صوتي مقبول في العربية:

مَعْ = ma< = ص ح ص

وكذلك لغة من قال بفتحها:

مَعَ = ma<a = ص ح + ص ح

فقد قبلت العربية هذين المقطعين، وكانت فتحة العين من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثرت الميم في حركة العين، كما يلي:

مَعْ = ma< = ص ح ص

وبالمماثلة أصبحت كما يلي:

مَعَ = ma<a = ص ح + ص ح

وتستعمل هذه اللغة عند مجيء حرف ساكن بعد هذا الاسم أو معرف بأل للتخلص من المقاطع الثقيلة المتكوّنة، وقد يبنى على الكسر أيضاً للتخلص من

---

(1) الكتاب، سيبويه، 228/4.

(2) مغني اللبيب، ابن هشام، 365/1.

(3) الكتاب، 318/3، 309، شرح ابن عقيل، 62/2، همع الهوامع، 168/2.

(4) أوضح المسالك، ابن هشام، ص249.

(5) الكتاب، 318/3، شرح الرضي على الكافية، 232/3.

المقطع الثقيل كما يلي: كلمة (مَعْ الكلمة) المقطع (مَــعْ لْ) = ma<l = (ص ح ص ص) وهذا مقطع مرفوع، ويتخلص منه بفتح العين: (مَعَ لْ) = ma<al = ص ح + ص ح ص.

3.6.3. من الظروف المبنية على الكسر:

أمْسِ:

وهو ظرف من ظروف الزمان عبارةٍ عن اليوم الذي قبل يومك الذي أنــت فيه.

اختلف النحاة في بنائه، إذ يذهب الحجازيون إلى بنائه على الكسر دائماً، في حين انقسم بنو تميم إلى فريقين: فريق يعربه إعراب الممنوع من الصرف في جميع حالات الإعراب للعلمية والعدل عند لام التعريف، وفريق يعربه إعراب الممنوع من الصرف من حالة الرفع فقط، ومبنية على الكسر في حالتي النصب الجر وعلى ذلك جمهورهم [1].

قال سيبويه: "إنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع ذهب أمسُ ما فيه، ومــا رأيته مذْ أمسَ، فلا يصرفونه وفي الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس، ألا تــرى أنّ أهــل الحجــاز يكسرونه في كل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر [2]، وأكثر النحاة على أن لغة الحجازيين هي القياس وأنّ (أمسِ) مبنية على الكــسر وهم المبرد والزجّاجي والزمخشري وابن يعيش والسيوطي [3].

---

(1) الكتاب، سيبويه، 314/3، الجمل في النحو، 263، 299، المفــصل فــي علــم العربيــة، الزمخشري، ص161، شرح المفصل، 137/3، شرح الرضي، 226/3، شذور الــذهب، ابــن يعيش، 92، 93، 112.

(2) الكتاب، سيبويه، 314/3.

(3) المقتضب، المبرد، 313/4، الجمل في النحو، الزجــاجي، ص299، المفــصل فــي علــم العربية، الزمخشري، ص161، شرح المفصل، ابن يعيش، 137/3، همع الهوامع، الــسيوطي، 138/2.

والأصل في بناء (أمس) السكون وكُسر للتخلص من التقاء الساكنين الميم والسين [1].

وذهب أكثر النحاة إلى أنّ علة بناء (أمسِ) هي الشبه بالحرف أو تضمن معناه [2]. فكلمة (أمسِ) عند علماء العربية القدامى أصلها (أمْسْ) فالتقى ساكنان، فحرّك الأخير بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

وحقيقة تحريك آخر هذا الاسم هو للتخلص من المقطع الصوتي (ص ح ص ص).

أمْسْ = ams< = ص ح ص ص

وهذا المقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف فحرّك بالكسر للتخلص من هذا المقطع على النحو التالي:

أمْسِ = amsi< = ص ح ص + ص ح

وكان كسراً من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثرت حركة الهمزة في حركة السين تأثيراً مقبلاً، فكسرت الأخيرة لخفتها مع هذه الفتحة وسهولة النطق بها في هذا الموضع.

---

(1) مجالس العلماء، الزجاجي، مسألة 104، ص168، الأمالي الشجرية، ابن الشجري، 260/2، شرح المفصل، 137/3.

(2) المقتضب، للمبرد، 174/3، شرح المفصل، 137/3، همع الهوامع، 138/2.

4.6.3. ومن الظروف المبنية على الضم:

حيث:

كما يذكر السيرافي فيها أربع لغات: يقال: حيثَ، وحيثُ، وحَوْثَ، وحَـوْثُ، تستعمل للزمان والمكان [1]. ويذكر السيوطي فيها لغات، ويذكر أنّ حَوْثَ وحـوثُ وحَوثِ لغة طيء [2]. يقول المبرد: وأجود لغاتها وأكثرها شيوعاً الضم [3].

ويعلل بناءها لأنها في الأمكنة بمنزلة حِينَ في الأزمنة، إذ تحتاج إلـى مـا يوضحها [4]. وسبب بنائها عند سيبويه أنها ظرف مبهم غير متمكّن تقع على كـل شيء فأشبهت الأصوات والحروف [5]. ويذكر العكبري أنها بنيت لتضمنها معنـى حرف الإضافة [6].

وتعليل المبرد لبنائها على الضم تـشبيهاً لهـا بالغايـات المقطوعـة عـن الإضافة [7]. وذكر أنها بنيت على الفتح في لغتهـا الثانيـة للتخفيـف [8]. ويعلـل السيرافي بناءها فيقول: "فلما كثر استعمال حيث مع العلّة التي ذكرنا مـن اجتمـاع الكسر والياء آثروا الفتحة لذلك فأمّا من ضم "حيث" فإنما ضمّها لما كانت مـستحقة

---

(1) الكتاب، سيبويه، 233/4، (هارون). المقتضب، المبرد، 355/2، 561/4، شرح المفصل، ابن يعيش، 114/3، شرح الرضي على الكافية، 171/3.

(2) شرح الكتاب، السيرافي، 106/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 114/3، شـرح الرضـي، 182/3، همع الهوامع، السيوطي، 192/2.

(3) الكتاب، 15/1،المقتضب، 561/4، اللباب، 79/2، شرح الرضي، 182/3.

(4) المقتضب، المبرد، 355/2، 561/4.

(5) الكتاب، سيبويه، 317/3 (ب).

(6) اللباب، العكبري، 79/2.

(7) المقتضب، 355/2، 561/4، شرح الرضي، 180/3.

(8) المقتضب، 176/3، شرح الكتاب، 108/1.

للإضافة ومَنعتها كما فعل بقبل وبعدُ، ...، ومن قال "حيث" كسرها على ما يجب في التقاء الساكنين من الكسر [1].

فالأصـــل فـــي هذا الاسم عند النحاة البناء على السكون،و إنما حُرّك الحرف الأخـــير لالـــتقاء الساكنين، وحقيقة الأمر أنّ (حيث) في حالة تسكين الحرف الأخير منه يحصل المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص):

حيثْ = ḥayṯ = (ص ح ص ص)

وهـــذا المقطع مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف، فيحرّك الأخير بالضم للتخلّص من هذا المقطع على النحو التالي:

حيثُ = ḥayṯu = ص ح ص + ص ح

وقد يكون التحريك بالفتح أو الكسر.

ومن باب المماثلة الصوتية المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثرت حركة الحاء في حركة الثاء فبنيت على الفتح، على النحو التالي:

حيثْ = ḥayṯ = ص ح ص ص

وبالتخلص من المقطع الثقيل بالمماثلة الصوتية أصبح كالتالي:

حيثَ = ḥayṯa = ص ح ص + ص ح

للتخلص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) بنيت على الضم، وبتأثير الواو كمايرى البعض إذ إنَّ أصلها حوثُ.

منْذُ:

قـــال سيبويه: "وأمّا منذُ فضُمت لأنها للغاية ومَعَ ذا أنّ من كلامهم أن يُتبعوا الضّمَّ الضمَّ كما قالوا: رُدَّ يا فتى" [2].

قـــال بعـــض النحاة: هي مركبة من (مِنْ) و(إذْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً غيرت (مِـــن) نظـــراً لتركيبها بضم أولها، وحرّكت الذال لسكونها وسكون ما قبلها وضمت اتباعاً لضمة الميم [3].

---

(1) شرح الكتاب، السيرافي، 106/1، اللباب، العكبري، 80/2، شرح المفصل، ابن يعيش، 114/3

(2) الكتاب، سيبويه، 17/1، 318/3، شرح الكتاب، السيرافي، 168/1.

(3) شرح الكتاب، 179/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 119/3، 45/8.

ويذكـــر آخرون أنها بسيطة بمنزلة (حيثُ) و(قبلُ)، ونحو ذلك بل إنها بمنزلة (نحـــنُ) ولـــم يقـــل أحد بتركيبها على حد قول ابن يعيش [1]، ويذكر أنّ الأصل في بـــنائها أن يكـــون علـــى السكون على الأصل في البناء إلاّ أنّها حُرِّكت بسبب التقاء الساكنين، ولم تحرّك بالكسر على أصل التقاء الساكنين تلافياً للثقل، ولم تحرك بالفتح مـــع أنّه أخفّ الحركات، بل حُرِّكت بالضّمّ اتباعاً للميم المضمومة لأنّ النون حاجز غير حصين [2]. ويعلل بعضهم بناءها على الصم حملاً على الغايات المقطوعة [3].

وهكـــذا فالأصـــل فـــي (مُنْذُ) عند النحاة القدامى (مُنْذْ) فالتقى ساكنان فحرّك الحـــرف الأخير، وكانت الحركة ضمّة للاتباع للتخلّص من التقاء الساكنين، وحقيقة الأمر انّ تحريك هذا الاسم هو للتخلّص من المقطع الصوتي (ص ح ص ص) على النحو التالي:

منْذْ = nund = (ص ح ص ص)

وللتخلص من هذا المقطع ضم الحرف الأخير، وذلك من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة إذ أثرت حركة الميم في حركة الذّال، فضمت الأخيرة كما يلي:

مُنْذُ = mundu = ص ح ص + ص ح

7.3. المركبات اللازمة البناء:

العلـــم المخـــتوم (بويـــه): سيبويه وعمرويه ونفطويه ونحو ذلك فليس فيهن إلا الكسر [4].

يرى سيبويه أنّ العلم المختوم بويه يُبنى على الكسر لأنه ينتهي بصوت وهو مركّـــب تركيـــباً مزجياً، وكسر آخره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وتبعه في ذلك الزجاج وابن السراج والزجاجي وابن هشام والمبرد [5].

---

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، 119/3، 45/8.

(2) شرح المفصل، 119/3.

(3) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ص91، 92، الأصول في النحو، ابن السراج، 137/2.

(4) شذور الذهب، ص86، ابن هشام.

(5) الكتاب، 335/3 (ب)، المقتضب، 181/3، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص108، الأصول

يرى سيبويه أنّ العلم المختوم بويه يُبنى على الكسر لأنه ينتهي بصوت وهو مركّب تركيباً مزجياً، وكسر آخره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وتبعه في ذلك الزجاج وابن السراج والزجاجي وابن هشام والمبرد [1].

فكسر مثل هذه الأسماء عند النحاة القدامى، كان للتخلّص من التقاء الساكنين الياء والهاء في آخر الاسم (سيبويْهْ) وكان كسراً على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

والحقيقة أنّ هذا الاسم في حالة تسكين الحرف الأخير يحصل فيه المقطع الصوتي القصير المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص):

سيبويْهْ = sibawayh = ص ح ح + ص ح (ص ح ص ص)

وهذا المقطع مكروه في العربية إلا في حالة الوقف، فيحرّك الحرف الأخري بالكسر، وذلك من باب المماثلة الصوتية المقبلة المنفصلة، إذ أثرت الياء في حركة الهاء فبنيت الأخيرة على الكسر قياساً على (عليهِ) كما يلي:

سيبويهِ = sibawayhi = ص ح ح + ص ح + ص ح ص + ص ح

أسماء العدد:

قال ابن يعيش: "اعلم أنّ أسماء العدد إذا عددتها فإنها تكون مبنية على الوقف" [2]. ويذكر النحاة أنَّ أسماء العدد إذا استعملت في العدِّ تكون مبنية على السكون (الوقف) تقول في العدّ: واحدْ، اثنانْ، ثلاثة إلى العشرة [3].

وتبنى على السكون لكونها ليس لها وظيفة تؤديها في الجملة كأن تقع فاعلاً أو معفولاً به أو مبتدأ ونحو ذلك، فأشبهت الأصوات نحو: صَهْ ومَهْ [4].

---

(1) الكتاب، 335/3 (ب)، المقتضب، 181/3، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص108، الأصول في النحو، 141/2، شرح شذور الذهب، 89.

(2) المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص211، شرح المفصل، ابن يعيش، 20/4.

(3) اللباب، 92/2، شرح المفصل، 20/4، شرح الرضي، 397/2،

(4) شرح الكتاب، السيرافي، 194/1، اللباب، العكبري، 92/2، شرح المفصل، ابن يعيش، 20/4.

ويجوز أن تقول: "واحدِ اثنان" فتكسر الدال من واحد، .. وتفسير ذلك "أنا ألقينا كسرة الهمزة على الدال، ولا يصلح أن تكون الكسرة لالتقاء الساكنين من قِبَل أنّ كلّ كلمة من هذه المقضية عليها بالوقف واستئنافِ ما بعدها" [1].

ونطق هذه الأسماء منفردة منفصلة كان السببَ في بنائها على السكون، إذ إنّ النطق بها بانفراد كان مقصوداً فسكن آخرها. وربما يكون تحريك آخر هذا الاسم بالكسر الذي يسبقها من باب المماثلة الرجعية الكلية المنفصلة فقيل: واحدِ اثنان.

---

(1) شرح الكتاب، السيرافي، 194/1.

الفصل الرابع

الأسماء العارضة البناء

.1.4. النكرة المنفية بـ (لا):

إذا جاء اسم مفرد بعد لا النافية للجنس يسمّى اسمها ويُبنى على ما ينصب به [1]. وبناء اسم "لا" النافية للجنس موضع خلاف بين البصريين والكوفيين [2]. فالبصريون ومنهم سيبويه والأخفش والمبرد يرون بناء اسمها على الفتح أو ما يسدُّ مسدَّه، وجعل بناء اسمها كمنزلة اسم واحد نحو: خَمسةَ عشرَ" [3]. أي أنّ لا واسمها رُكبًا تركيباً مزجياً كتركيب (خمسةَ عشرَ).

وذكر البصريون أنّ سبب بناء اسمها لتضمنّه معنى (من) الاستغراقية؛ لأنه جواب لمن قال: هل مِن رجل في الدّار؟ [4]، وذهب آخرون إلى أنّ سبب بناء اسمها على الحركة ناشئ من أنّ له أصلاً في الإعراب أي بسبب عروض البناء وكانت الحركة فتحةً؛ لأنها أخفّ الحركات [5].

ولما ركبت لا واسمها تركيباً مزجياً كتركيب (خمسةَ عشرَ) اختير لهذا التركيب الفتح لخفته ولطول الكلمة المتكوّنة.

---

(1) الكتاب، سيبويه، 274/2، المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص93-95، شرح المفصل، 91/2، شرح الرضي على الكافية، 813/1، 814، 156/2، أوضح المسالك، لابن هشام، ص114، شذور الذهب، لابن هشام، 81، 82.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ص310، واللباب، للعكبري، 227/1، شرح الرضي، 155/2.

(3) الكتاب، 275/2، المقتضب، المبرد، 571/4، شرح الرضي، 155/2.

(4) الكتاب، 275/2، الإنصاف، ابن الأنباري، ص311، اللباب، العكبري، 228/1، شرح الرضي، 156/2، همع الهوامع، 199/2.

(5) الإنصاف، ص311، اللباب، 227/1-230، شرح المفصل، لابن يعيش، 105/1، شرح الرضي، 156/2.

2.1.4. المركّبات:

وصف سيبويه الاسم المركب بقوله: "باب الشيئين اللذَّين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد" [1].

وعرّف ابن الحاجب الاسم المركّب: "المُركّبات كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة" [2].

1.2.1.4. الأعداد المركبة:

من أحدَ عشرَ على تسعة عشر [3] تبنى على الفتح، كما يبنى على فتح الجزأين بضع عشر وبضعة عشر وما صيغ على وزن فاعل من التركيب العددي من حادي عشر إلى تاسع عشر بلا استثناء [4].

وقال سيبويه: "إنّما أصل خمسة عشر خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد وألزموها الفتح لأنه أخف الحركات [5]،قال تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ (المدثر:30). إذ جعل علّة بناء الأعداد المركبة بسبب التركيب وتضمّن حرف العطف. وهاتان العلتان متداولتان في أكثر كتب النحو [6].

"وأمّا اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة خمسةَ عشرَ، وذلك أنّ الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع واثني في

---

(1) الكتاب، سيبويه، 267/2، المقتضب، المبرد، 464/2، شرح الكتاب، السيرافي 188/1، 411/3.

(2) شرح الرضي على الكافية، 129/3.

(3) الكتاب، 330/3، الجمل في النحو، 126، وشرح المفصل، ابن يعيش 16/4، 145/3، شذور الذهب، ص72.

(4) الكتاب، سيبويه، بديع، 330/3.

(5) الكتاب، 330/3، المقتضب، المبرد، 450/2، شرح المفصل، 216/4، 145/3، شرح الرضي، 135/3.

(6) المقتضب، المبرد، 451/2، مجالس العلماء، للزجاجي، ص171، المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص163، شرح الكتاب، للسيرافي، 206/1، اللباب، العكبري، 321/1.

النصب والجرّ، وعَشَرَ بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في مسلمين.. [1].

وبعض العرب يقول: "أحدَ عْشرَ" و"خمسةَ عْشر" فيسكن العين"، "وذلك لئلا تجتمع فيها ست حركات، وليس في كلامهم أكثر من أربع حركات متواليات في كلمة كانت أصلاً أو مخفّفة ... ومن يسكّن العين في اللغة التي ذكرناها، لا يسكنها في "اثني عشر" لئلا يجتمع ساكنان" [2].

وأمّا ثماني عشر" فيجوز بفتح الياء كأخواتها، وبتسكين الياء تشبيهاً لها بـ"معد يْكَرب" و"أيادي سبا" و"قالي قلا" [3]. وأمّا (عشَرَ) ههنا فبنيت لوقوعها موقع النون المحذوفة من (اثني) لا على جهة الإضافة، فبنيت كما أن النون مبنية [4].

ولطول الكلمة (خمسةَ عشرَ) اختير لها أخفّ الحركات وهي الفتحة، تسهيلاً للنطق وتقليلاً للجهد العضلي المبذول من نطق الكلمة الطويلة.

2.2.1.4. الظروف المركبة:

"إن التركيب الظرفي مسموع ولا يُقاس عليه إذ لا يقال وقتَ وقَت، ولا نهار ليلَ، ولا عامَ عامَ، ولا خلفَ خلفَ، ولا أمامَ أمام، ونحو ذلك [5].

---

(1) الكتاب، 341/3، 171، 172، والمقتضب، للمبرد، 451/2، وما ينصرف ومالا ينصرف، للزجاج، ص110، والجمل في النحو، للزجاجي، ص126، وشرح الكتاب، للسيرافي، 189/1، شذور الذهب، لابن هشام، ص72.

(2) شرح الكتاب، للسيرافي، 188/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 146/3.

(3) شرح الكتاب، 189/1، شرح المفصل، 18/4.

(4) اللباب في علم البناء والإعراب، للعكبري، 322/1، شرح المفصل، 16/4.

(5) شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص74.

قال سيبويه: "ومثل ذلك إنه ليُسار عليه صباحَ مساءَ، إنما معناه: صباحاً ومساءً، وليس يريد بقوله: صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنه يريد صباحَ أيامه ومساءها" [1]. فالتركيب في الأسماء يُكسبها معنىً جديداً [2].

وعلّة بناء الظرف المركّب هي نفسها علّة بناء العدد المركّب وهي تضمُّن عجز المركب معنى حرف العطف، قال السيرافي: "ومن ذلك قولهم ذهب فلانٌ بينَ بينَ والمعنى بين هذا وبين هذا، فلمّا اسقطت الواو بُنيا" [3]. أما صدره فبُنِيَ لحاجته إلى عجزه فشابه الحرف [4].

ولطول هذا التركيب اختير له أخفّ الحركات، تسهيلاً وتيسيراً للنطق به، وتقليلاً للجهد العضلي المترتب على النطق بأي حركة أخرى ضمة أو كسرة، فجيءَ بالفتحة تخفيفاً.

3.2.1.4. الأحوال المركبة:

ومنها "شغَر بغَر، وأياديْ سبا، ومعناهما الافتراق وبيتَ بيتَ ومعناه الدنو، وكفَّةَ كفَّة ومعناه وجهاً لوجه، وشذَر بَذَر بمعنى الانتشار والتفرّق الذي لا اجتماع بعده، وصحْرة بحرَة بمعنى الانكشاف وعدم الستر، وبادِيْ بَدا ومعناه أول كل شيء" [5].

---

(1) الكتاب، سيبويه، 227/1، شرح الكتاب، للسيرافي، 207/1، شذور الذهب، لابن هشام، ص73.

(2) الكتاب، 53/2، 54، والمقتضب، للمبرد، 29/4، والأصول في النحو، لابن السراج، 140/2، شرح الرضي، 139/3.

(3) شرح الكتاب، للسيرافي، 206/1، وشرح الرضي على الكافية، 142/3.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، 152/3.شرح الرضي على الكافية، 144/3، وشرح شذور الذهب، ص74.

(5) المقتضب، للمبرد، 450/2، الأصول في النحو، لابن السراج، 140/2، المفصل في علم العربية، للزمخشري، 163، 164، شرح الكتاب، للسيرافي، 206/1-208، شرح المفصل، 149/3-151، شذور الذهب، ص75.

وعلّة بناء الصدر فيها هو حاجته إلى العجز فأشبه الحرف، أمّا الاسم الثاني فبني لتضمنه معنى حرف العطف الواو أو الفاء [1]. وهذا التعليل ذهب إليه أكثر النحاة.

وفتح الجزء الأول منها لأنه ليس منتهى الاسم فهو كالحاء من طلحة، أمّا الثاني فإنما فتح للبناء، وكانت فتحةً لأنها أخف الحركات، ولكي تعادل الثقل الناشئ من التركيب [2]. ويعلل السيرافي بناءها بقوله: "كأنه في الأصل: ذهب الناس شغراً وبغراً، فلماء حذفت الواو وتضمنتا معناها بنيتا على الفتح مثل: "خمسةَ عشرَ" [3]. وكذلك بنيت كفَّةَ كفَّةَ لتضمنها معنى الواو، فأصله كفةٌ وكفةٌ [4]. وأمّا بيتَ بيتَ، فالمعنى: بيتٌ إلى بيت، وإن شئت: بيت لبيت فحذفت حرف الجرّ، وتضمّنا معناه فبُنيا لذلك، وجعلا في موضع: متلاصقاً [5].

وهذا التركيب كنظائره بني على الفتح تخفيفاً، وذلك لما طال تركيبب الكلمة عَدلوا عن الكسرة والضمة في آخره، وجيء بأخفّ الحركات للموازنة بين طول الكلمة وخفّة حركة آخرها، حتى يتم التعادل في النطق.

4.2.1.4. التركيب فيما ليس بظرف ولا حال:

وهذا التركيب هو حَيْصَ بَيْصَ، ومعناه الفتنة والاختلاط والشدّة التي يعسر التخلص منها [6]. وحَيصَ مشتق من حَاصَ يحِيصُ وبيْصَ مشتقّ من باصَ يبُوصُ والأول الفرار، والثاني فوات الأمر، وكان الأصل كما يذكر السيرافي أن يُقال حيْصَ بوْصَ، ولكنّه أتبع الثاني الأول حتى يحدث الانسجام الصوتي بينهما، وطلباً

---

(1) المفصل في علم العربية، للزمخشري، 162، 163، شرح المفصل، لابن يعيش، 147/3.
(2) الكتاب، لسيبويه، 330/3، المقتضب، للمبرد، 26/4، 450/2.
(3) شرح الكتاب، للسيرافي، 206/1.
(4) المصدر السابق.
(5) المصدر السابق، 208/1، المقتضب، للمبرد، 450/2.
(6) المقتضب، 29/4-31، شرح المفصّل، لابن يعيش، 147/3، شذور الذهب، لابن هشام، ص77.

لخفّة النطق بهما واتباعاً لنظائرها [1]. وفي بعض اللغات تقلب الواو يـاءً نتيجـة لسكونها وانكسار ما قبلها [2].

قال سيبويه في بنائه: "ونحو هذا في كلامهم (حيْصَ بيْصَ) مفتوحـة لأنّهـا ليست متمكّنة" وفتح الجزأين أشهر لغاتها ومنها حيصِ بـيصِ، وحَـيصِ بـيصَ، وحيصَ بيصِ، وحيصَ بيْصٍ، وحَيصٍ بَيصٍ، وحِيصٍ بِيصٍ، وحَيْصاً بَيْصاً، وحِيصَ بَيْصَ، وحِيصِ بيصِ وحَاصِ باصِ [3].

وبني هذا المركب بجميع لغاته على الحركة لعروض البناء وكانت فتحة في اللغة المشهورة للتخفيف بسبب ثقل التركيب، وكانت كسرة في بعض لغاته للتخلص من التقاء الساكنين أو حملاً على الأصوات المنكورة نحو غاقِ غاقِ أمّا علّة بنـاء الجزأين على الفتح فهو تقدير الواو بينهما كأنك قلت في: "حيصٍ وبيصٍ" فلما حذف الواو، وتضمنتا معناها بنيتا كما تبنى "خمسةَ عشرَ" لما كان فيها معنى الواو [4].

إذ إن الأصل في (حيصَ) -كما يرى العلماء القدامى- السكون وكسرت في بعض لغاتها للتخلص من التقاء الساكنين.

والحقيقة أنّ هذا الاسم لمّا سكن آخره كغيره من المبنيات على الأصـل فـي البناء، تكوّن مقطع صوتي ثقيل مكروه في العربية هو (ص ح ص ص) كما يلي:

حيْصْ = ḥayṣ = ص ح ص ص

وللتخلص من هذا المقطع عدل عن السكون بتحريك الحرف الأخير فحـرّك بالكسر في إحدى لغاته من باب المماثلة الصوتية المقبلة الجزئية المنفصلة، إذ أثّرت الياء في حركة الصاد فحُرّكت الأخيرة بالكسر على النحو التالي:

حَيْصِ = ḥayṣi = ص ح ص + ص ح

---

(1) شرح الكتاب، 205/1، شرح الرضي على الكافية، 145/3.

(2) شرح المفصّل، لابن يعيش، 149/3.

(3) شرح الكتاب، للسيرافي، 205/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 148/3، 149.

(4) شرح الكتاب، للسيرافي، 206/1، شرح المفصل، 147/3، 149.

وقد جاءت في بعض لغاتها مبنية على الفتح، وذلك للتخلّص من ذلك المقطع -كما مرّ- من باب المماثلة الصوتية المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثّرت حركة الحاء في حركة الصّاد فحرّكتْ الأخيرة بالفتح: حَيْصْ > حَيْصَ.

5.2.1.4. المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم:

ذكره سيبويه فقال: "وقالوا يا ابنَ أمَّ ويا ابن عمَّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غُلامي" [1].

وفتحتها بناء بسبب التركيب، قال سيبويه: "ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الحال أو الظّرف كما لم يجعلوا يا ابنَ عمَّ ويا ابنة أمَّ بمنزلة شيء واحد إلا في حال النّداء والآخر من هذه الأسماء في موضع جرّ، وجعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدُهما مضافٌ إلى الآخر" [2].

والذي يرجّح أنها حركة بناء أنّ الجزء الثاني تضمن معنى حرف العطف أمّا الأول فتنزل من الثاني منزلة بعض الاسم، وبُنيا على الحركة لعروض البناء، وكانت فتحةً للتخفيف، بسبب ثقل التركيب، وقد قرئ بالبناء على فتح الجزأين قوله تعالى: ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي ﴾ (طه: من الآية94)، ويكون موضع المركب الضمّ؛ لأنه جرى مجرى المفرد نحو: يا زيدُ". وممن قال بكسر الميم وتشديدها ففيها وجهان الأول: أن يكون أضاف ابناً إلى أمّ، وأمّاً لياء الضمير، وحذف الياء لكثرتها في كلامهم أو اجتزاء بالكسرة عنها بغية التخفيف في اللفظ. والثاني: أن يكون جعل الاسمين اسماً واحداً وأضافه إلى نفسه فحذفت الياء كما

---

(1) الكتاب، 214/2، المقتضب، 498/4.

(2) الكتاب، لسيبويه، 213/2، 214، الجمل في النحو، للزجاجي، 162، اللباب، للعكبري، 341/1.

تحذف من آخر المفرد نحو قولك: يا غلامِ" [1]، قال تعالى: ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ ﴾ (الأعراف: من الآية150).

واختير له أخفّ الحركات لطول التركيب، وصعوبة النطق به مضموماً أو مكسوراً، فبني على الفتح كأنّه كلمة واحدة تخفيفاً للنطق وتسهيلاً وتقليلاً للجهد فقيل: يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ.

3.1.4. الاسم المبهم المضاف إلى مبني أو إلى جملة (أي ما ليس باسم في لفظه):

1.3.1.4. ما كان زماناً:

نحو: حينَ، وساعة، ويومَ، ومدَّةَ، ووقت، وغداةَ، وعشية، وما شابهها من الأزمنة المبهمة [2].

ويرى البصريون أنّها تبنى على الفتح عند إضافتها إلى مبني ويرى الكوفيون أيضاً أنها يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب، أو إلى جملة اسمية، وعندهم أنّ الإعراب أرجح من البناء في هذه الحالة [3]. واحتج البصريون بقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾ (النمل: من الآية89)، واحتج الكوفيون بقوله تعالى على قراءة نافع: ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (المائدة: من الآية119)، وممن وافق الكوفيين ابنُ مالك والفارسي [4]، والسيوطي [5].

---

(1) الكتاب، سيبويه، 214/2، 208، الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ط1، 1349هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 75/2، اللباب، العكبري، 341/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 356/1، 357.

(2) شرح الكتاب، 210/1، أمالي ابن الشجري، 264/2، شرح المفصل، 423/1، شذور الذهب، ص78.

(3) شرح الرضي، 181/3.

(4) شرح ابن عقيل، 53/2.

(5) همع الهوامع، للسيوطي، 1232/3.

وعند ابن الشجري أنها مبنية لسببين: الأول: تأثر بسيبويه القائل ببنائه بسبب التركيب [1]. ويضيف ابن الشجري أنّ الاسم بُني عند إضافته إلى المبني؛ لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه البناء كما يكتسب التعريف [2]. وسبب بنائها عند الرضي ناشيء من الشبه الافتقاري فكأنّ المضاف تنزل من المضاف إليه منزلة بعض الاسم من بعض وبعض الاسم مبني [3].

ومن هذه الأسماء (حينَ) إذ جاءت مبنية على الفتح، وذلك للتخلص من مقطع مكروه في العربية إذا سكن آخرها وهو (ص ح ح ص).

حِينْ = ḥīn = ص ح ح ص

وتُخلِّص من هذا المقطع بالفتح، من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة بين حركة الحاء وحركة النون، فخالفت الثانية الأولى فَحُرِّكت بالفتح، كما يلي:

حِينَ = ḥīna = ص ح ح + ص ح

وكذلك يُفسَّر الاسم (وقتَ) إذ تكوّن في هذا الاسم عند تسكين آخره مقطع ثقيل مكروه في العربية (ص ح ص ص):

وقْتْ = waḳt = ص ح ص ص

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّك آخره، وكانت الحركة فتحة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة إذ أثّرت حركة الواو في التاء فحرّكت الأخيرة بالفتح، تسهيلاً للنطق وانسجاماً للكلام.

2.3.1.4. ومنه ما كان مكاناً:

نحو: دونَ وبينَ وألحقت بعض الأسماء المبهمة، ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (الذاريات: من الآية23). كـ (مِثْلُ وغيرُ) [4]، وسواءَ، وتأتي على سواءٍ

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 369/1.

(2) أمالي ابن الشجري، 265/2.

(3) شرح الرضي على الكافية، 180/3، 181.

(4) شرح الكتاب، للسيرافي، 210/1، وأمالي ابن الشجري، 264/2.

وسَواءٌ وسواءِ [1].

إذ تحرّكَ (دونَ) بالفتح وكان الأصل فيه السكون، فلمّا سكن آخره تكوّن المقطع المكروه في العربية (ص ح ح ص):

دونْ = dūn = ص ح ح ص

وتُخلِّص من هذا المقطع الثقيل بتحريك آخره بالفتح من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، إذ أثرت الضمة الطويلة (الواو) في حركة النون فحرّكت الأخيرة بالفتح، قياساً على فتح نون جمع المذكر السالم، ولو حركت بالضم لثقل النطق بها.

2.4. ما بني على الكسر

نجد البناء العارض على الكسر فيما يلي:

أوانِ: يبنى على الاسم الدال على الزمان بناءً عارضاً على الكسر بتنوين إذا سبقته لات [2]. والشاهد:

طلبوا صُلحَنا ولاتَ أوانٍ فأجبْنَا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ [3]

وعند المبرد الأصل ولات أوانُ صُلْحٍ فلما حذف المضاف إليه بني على الكسر لالتقاء الساكنين والتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف [4].

وسبب بناء هذا الاسم على الكسر -عند علماء العربية القدامى- هو التقاء الساكنين إذ عدّوا الألف الساكن الأول والنون الساكن الثاني.

والحقيقة أنّ الألف فتحة طويلة فلا يوجد ساكن، والذي حصل هو تكوّن المقطع المكروه (ص ح ح ص).

أوانْ = >awān = ص ح + (ص ح ح ص)

---

(1) مغني اللبيب، لابن هشام، 161/1.

(2) شرح الكتاب، للسيرافي، 176/1.

(3) الأصول في النحو، لابن السراج، 143/2، شرح الكتاب، 174/1.

(4) الأصول في النحو، 143/2، شرح الكتاب، 175/1.

وللتخلص من هذا المقطع حُرِّك آخر هذا الاسم، وكانت الحركة كسرة من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة، إذ أثّرت الفتحة الطويلة (الألف) في النون فحرّكت بالكسر، على النحو التالي:

أوانِ = >awāni = ص ح + ص ح ح + ص ح

قياساً على كسر حركة نون المثنى.

الخاز باز:

قال سيبويه: "ومثل ذلك الخازِ بازِ وهو عند بعض العرب ذبابٌ يكون في الرّوض وهو عند بعضهم الداءُ، جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء، وجعلوا آخره كسراً كجيرِ وعاقِ" [1].

وفيه سبع لغات: الأولى: خازِ بازِ بكسر الاسمين معاً بمنزلة غاقِ غاقِ ونحو ذلك، وبني الاسمان على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين. الثانية: خازِ بازُ بكسر الأول وضمّ الثاني. الأول منهما بمنزلة صدر المركّب من عجزه وكسر على أصل التقاء الساكنين. أمّا الثاني: فأعرب إعراب الممنوع من الصرف تشبيهاً بمعدي كرب مع فارق التشبيه بينهما. والثالثة: خازَ بازَ بالبناء على فتح الجزأين بمنزلة خمسةَ عشرَ. والرابعة: خازَ بازُ، بفتح الأول وضم الثاني بمنزلة حضرموْتُ في بناء الأول على الفتح ومنع الثاني من الصرف. والخامسة: خازُ بازٍ، بضم الأول وتنوين الثاني بالكسر على سبيل الإضافة بمنزلة حضرموتٍ ونحو ذلك: والسادسة: خازِ باءُ على وزن (فاعِلاءُ) لمؤنث، فالهمزة في عجزه للتأنيث بمنزلة قاصِعاءُ. والسابعة: خِزْ بازُ بحذف الألف من أوله وجعلها اسماً واحداً بمنزلة قِرطاس، وهو في هذه اللغة معرب ومنصرف [2].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 332/3.

(2) الكتاب، 332/3، ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ص106، المفصل في علم العربية، ص164، شرح الكتاب، للسيرافي، 198/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 154/3، شرح الرضي، 146/3.

وذكر في شرح المفصّل قول الشاعر أشهر لغاتها بالكسر [1]:

والخاز باز السَّنِمَ المجودا بإذ يدعو عامرٌ مسعودا

إذ علّل علماء العربية القدامى بناءَ هذا الاسم على الكسر بسبب التقاء الساكنين. وحقيقة الأمر هو تكوّن المقطع المكروه (ص ح ح ص):

الخُازْ = >alẖāz = ص ح ص + (ص ح ح ص)

وللتخلص من هذا المقطع حُرِّك حرف الزّاي، وكانت الحركة كسرة، من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة، إذ أثرت الفتحة الطويلة (الألف) في حركة حرف الزاي، فحرِّك الأخير بالكسر، كالتالي:

الخازِ = >alẖāzi = ص ح ص + ص ح ح + ص ح

ومن لغات هذا الاسم البناء على الفتح (الخازَ بازَ) كذلك للتخلص من المقطع المكروه –كما سبق ذكره– وكانت الحركة هنا فتحة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثرت الفتحة الطويلة في حركة الزاي فحرّكت بالفتح، كما يلي:

الخازَ = >alẖāza = ص ح ص + ص ح ح + ص ح

وتحريك آخر الاسم بالكسر أو الفتح أو الضم هو للتخلص من المقطع المكروه (ص ح ح ص) ولتسهيل النطق بالكلمة.

---

(1) شرح المفصل، 157/3، وذُكرتْ شواهد أخرى في: ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ص107، المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص165، شرح الكتاب، للسيرافي، 198/1.

3.4. ما بني على الضمّ:

1.3.4. المنادى:

يبنى المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به وهو الضمّ أو ما ناب عنه [1].

والمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ويقصد بالمعرفة العلم، والنكرة المقصودة بالنداء [2]. وبناؤه موضع خلاف فقد ذهب البصريون ومنهم سيبويه أنّه يبنى على الضمّ أو ما ناب عنه في محلّ نصب [3]. ويذهب الفراء من الكوفيين مذهب البصريين [4]. ومذهب الكوفيين إعراب هذا الاسم ومنهم الرّيّاشي [5]. علل سيبويه بناءه قائلاً: "فأمّا المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه، وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْبُ، وما أشبهه [6]. ويعلل بعض النحاة بناء المنادى المفرد بسبب شبهه بكاف الخطاب من إذ الخطاب والتعريف والإفراد، أو وقوعه موقع الضمير فزيد في قولنا: يا زيد واقع موقع الكاف في أدعوك أو أنّ أصلَ يا زيد يا أنت أو يا إياك [7].

ويعلل السيرافي بناءه على الضم لسببين: الأول: مشابهته لقبلُ وبعدُ من إذ إنّه إذا أضيف أو نُكّر أعرب مثلهما وإذا أفرد بُني ومن إذ كونه غاية ينتهي الكلام عندها. الثاني: أنّ الضمّة ليست علامة للمنادى حين يعرب، لذلك جعلت له في

---

(1) الجمل في النحو، للزجاجي، ص147، شرح الكتاب، للسيرافي، 151/1، اللباب في علل البناء، للعكبري، 331/1.

(2) المصادر السابقة، شرح المفصل، 322/1، شذور الذهب، ص100.

(3) الكتاب، لسيبويه، 182/2، شرح الكتاب، للسيرافي، 153/1، الإنصاف، لابن الأنباري، ص275، 276.

(4) الإنصاف، ص275.

(5) همع الهوامع، للسيوطي، 29/2.

(6) الكتاب، 185/2.

(7) شرح الكتاب، للسيرافي، 152/1، الإنصاف، لابن الأنباري، ص277، شرح المفصل، لابن يعيش، 322/1، همع الهوامع، للسيوطي، 29/3.

البناء[1]. ويعلّل العكبري بناءه على الضمّ ابتعاداً عن اللبس [2]. والمنادى المفرد المعرفة يجوز فيه الضمّ والفتح في حالتين: الأولى: إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن أو ابنة متصلاً به مضافاً إلى علم نحو: يا زيد بنَ عمرو، والثانية: إذا كُرِّر مضافاً نحو: يا سعدُ سعدَ الأوس [3]. واختلفوا في توجيه الفتح في (العلم الموصوف بابن): الاول: أنّه فتح اتباعاً لفتحة ابن، الثاني: أنه فتح للبناء بمنزلة خمسة عشر [4]. الثالث: أنه فتح للإعراب؛ لأنه منادى مضاف إلى ما بعد ابن [5].

ويرى علماء العربية المحدثون أنّ حقّ المنادى النصب، لا لأنه مفعول (أدعو) التي نابت عن (يا) -كما يرى علماء العربية القدامى- ولا لأن هناك عاملاً بقتضي نصبه، بل ينصب لأنه لم يدخل في إسناد ولا إضافة [6].

فالضمة هي علم الإسناد، وموضعها هو المسند إليه المتحدث عنه، كالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، [7]. والكسرة علم الإضافة سواء أكانت هذه الإضافة بلا أداة أو بأداة [8]، وأما الفتحة فليست علامة إعراب، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب [9].

ومن هنا فالمنادى ليس بمسند إليه ولا بمضاف فحقه النصب وهو منصوب في كل أحواله إلاّ حالة واحدة يضم فيها وهي أن يكون علماً مفرداً أو نكرة مقصودة كما ورد عند النحاة القدامى -انظر الحاشية رقم (2) ص126- وأمّا رأي المحدثين

---

(1) شرح الكتاب، 154/1، شرح المفصل، 322/1.

(2) الإنصاف، لابن الأنباري، ص278، اللباب، للعكبري، 334/1.

(3) الكتاب، لسيبويه، 205/2-207، الجمل في النحو، للزجاجي، ص157، شرح المفصل، لابن يعيش، 347/1.

(4) الكتاب، لسيبويه، 214/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 331/1.

(5) شرح المفصل, 332/1.

(6) في النحو العربي، ص218.

(7) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص53.

(8) المصدر السابق، ص72.

(9) المصدر السابق، ص78.

في حركة المنادى في هاتين الحالتين –العلم المفرد والنكرة المقصودة– فيقولون: إنّ المنادى إذا لم يكن مضافاً كان المنتظر أن يدخله التنوين، إذ لا مانع منه، ولكن التنوين يدل على التنكير، وقد يراد أن ينادى معيّن يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاته، كيا محمد ويا رجل، فيحذف التنوين، والعلة في حذفه إرادة التعريف والقصد إلى معين... فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب على خمسة أوجه، منها: الأولى: حذف الياء، اكتفاءً بدلالة الكسرة عليها، نحو: يا صديقِ، والأخرى: قلب الياء ألفاً، نحو يا صديقا، إذ يذكر المبرد بقلب الياء ألفاً عند الإضافة إلى ياء المتكلم [1]، وقد تحذف هذه الألف بدلالة الفتحة عليها، فلو فتح آخر المنادى المفرد وهو غير منوّن، وقيل يا صديقَ، لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، الذي حذفت ألفه المنقلبة عن الياء، ولو كسر آخر المنادى المفرد وهو غير منوّن، وقيل: يا صديقِ، لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت منه الياء تخفيفاً واكتفاءً بدلالة الكسرة عليها، فلم يعد ميسوراً إلاّ الضمّ، فضمّ آخره اتقاءً لمثل هذه الشبهة [2].

والغريب أنّ النحاة القدامى لا يقبلون أن يكون التنوين في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين، ولكن قولهم: "تنوّن النكرة غير المقصودة، ولا تنوّن النكرة المقصودة" دليل على أنهم رجعوا إلى ما فرّوا منه.

2.3.4. الظروف العارضة البناء وما ألحق بها:

ومن هذه الظروف: قبلُ وبعدُ، وعلُ، ودونُ وأسماء الجهات: قُدّامُ، وخلْفُ، وأمامُ، ووراءُ، وأسفلُ، وفوقُ، وتحْتُ [3]. ويذكر الرضي أن هذه الظروف مسموعة لا يقاس عليها ما كان بمعناه كيمين وشمال وآخر ونحو ذلك [4]، وتبنى هذه الأسماء

---

(1) المقتضب، المبرد، 500/4.

(2) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص61، في النحو العربي، مهدي المخزومي، ص219.

(3) الكتاب، لسيبويه، 320/3، المقتضب، للمبرد، 205/4، ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ص89، اللباب، للعكبري، 81/2، شذور الذهب، لابن هشام، ص95.

(4) شرح الرضي على الكافية، 167/3.

المكــروه فــي العربية هو السبب في تحريك أواخر هذه الظروف، فكلمة (قبْل) لمّا سكن آخرها –على الأصل في البناء– تكوّن المقطع (ص ح ص ص) كما يلي:

قبْلْ = ḳabl = (ص ح ص ص)

وهذا المقطع الثقيل مكروه في العربية إلاّ في حالة الوقف، وللتخلّص من هذا المقطع حرّك آخر هذا الظرف بالضم، كالتالي:

قبْلُ = ḳablu = ص ح ص + ص ح

وكذلك كلمة (أمام) لمّا سكن آخرها تكوّن المقطع المكروه (ص ح ح ص)،و:

أمامْ = >amām = ص ح + (ص ح ح ص)

وحرّك آخره بالضم للتخلص من هذا المقطع المكروه كما يلي:

أمامُ = >amāmu = ص ح + ص ح ح + ص ح

ومن هذه الأسماء التي تبنى على الضم:

عَــوْضُ: ظــرف للزّمان المستقبل عموماً ومعناه الأبد، ولا يستعمل إلاّ بعد النفي، تقول: لا أفعله عَوْضُ [1]. واللغة المشهورة فيها البناء على الضمّ تشبيهاً بقبلُ وبعدُ، وتلــيها عَــوْضِ وهي اللغة المكسورة على أصل التقاء الساكنين، أمّا اللغة المفتوحة فجاءت كراهة اجتماع الواو والضمّ أي للتخفيف [2].

ويُذكَــر أنّــه بني لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية لزوماً، ويذكر أنه بني علــى حركة لئلا يلتقي ساكنان [3]، ويذكر ابن يعيش أنّه بُني على الضمّ على اللغة المشهورة، تشبيهاً بــ (قبلُ وبعدُ) [4].

---

(1) المفصّــل في علم العربية، للزمخشري، ص161، شرح المفصّل، لابن يعيش، 139/3، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1420هــ، ط1، 149/2، مغني اللبيب، لابن هشام، 172/1.

(2) شرح التسهيل، لابن مالك، ط1، 149/2، 150.

(3) شــرح التسهيل، ط1، 149/2، 150، مغني اللبيب، 172/1، الجمل في النحو، ص74، شرح المفصّل، 139/3.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، 139/3، شرح الرضي، 225/3.

فــيرى العلماء القدامى أنّ (عوضُ) الأصل فيه أن يكون ساكناً، وإنّما حرّك آخره لالتقاء الساكنين.

والحقــيقة أنّ ســكون آخر هذا الاسم أدّى إلى تكوّن المقطع المكروه (ص ح ص ص):

عَوْضْ = <awḍ = (ص ح ص ص)

وللتخلص من هذا المقطع حرّك آخره بالضم، كالتالي:

عَوْضُ = <awḍu = ص ح ص + ص ح

وقــد جــاءت هــذه الكلمة في إحدى لغاتها مبنية على الفتح، وذلك من باب المماثلــة الصــوتية المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثرت حركة العين في حركة الضاد، فحرّكت الأخيرة بالفتح، كما يلي:

عَوْضَ = <awḍa = ص ح ص + ص ح

وأمّا تحريكها بالضم فهو من تأثير الواو، فتتحرك الضاد بالضمْ، ومثلها حيث التي أصلها حوثُ في بعض لغات العرب.

ومنها قطُّ:

للوقت الماضي عموماً إذ هي مقابل عوضُ ومعناها كمعنى حسْبُ [1].

وذكر سيبويه أنّ قطُّ مبنية على الضمّ [2]، وفيها لغات يقال: قَطُّ، وقَطِّ، وقُطُّ، وقَــطُ [3]، وقَــطْ، وقُــطْ، وقُطُ، فالضّم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ، والكسر على أصل التقاء الســاكنين، وضَمّ القاف إتباعاً لضمة الطاء المشدّدة، وقطُ للتخفيف، وقُطُ إتباع الضم للضمّ مع التخفيف، أما قَطْ وقُطْ فجاءتا على الأصل في البناء، إذ لا موجب للتحريك

---

(1) الكتاب، سيبويه، 317/3، شرح المفصّل، ابن يعيش، 138/3، شرح التسهيل، ابن مالك، ط 1، 149/1، شرح الرضي، 224/3.

(2) الكــتاب، سيبويه، 317/3، الجمل في النحو، الزجاجي، ص262، أمالي ابن الشجري، 2/ 262، شرح المفصّل، ابن يعيش، 138/3.

(3)وشرح المفصل، ابن يعيش، 138/3، شرح التسهيل، ابن مالك، ط1، 148/1، مغني اللبيب، ابن هشام، 198/1.

واللغة المشهورة قطُّ بالبناء على الضمّ مع التشديد وفتح القاف، ويعلل ابن الشجري بناءها على الضمّ لتضمنها معنى حرفين هما مُذْ وإلى، لأنّ المقصود بقولهم ما رأيته قطُّ أي مُذْ أوّل عمري إلى الآن، لذلك حرّك بأقوى الحركات [1]. وهكذا علل بناءها العكبري [2]. ويُذكَر أنه يُبنى لتضمنه معنى في ومنْ الاستغراقية لزوماً، ويعلل بناءه على حركة بأنّ له أصلاً في التمكن، وكان ضمة بمنزلة قبلُ لدلالته على ما تقدّم من الزمان [3]، وقطْ بمعنى حسْبُ مبنية على السكون، وعندما تكون اسماً تبنى على السكون أيضاً [4]. وقد حُكي: قُطُّ بضمّ القاف [5].

إذ جاء هذا الظرف في اللغة المشهورة (قطُّ) مضموم الآخر، ويرى النحاة القدامى أنّ بناءه على الضم هو للتخلص من التقاء الساكنين، إذ إنّ الطاء حرفان الأول ساكن، فإذا سكن الآخر التقى ساكنان فتخلّص منه بالضمّ.

والحقيقة أنّ بناء هذا الظرف على السّكون يؤدي إلى تشكّل المقطع الصوتي المكروه (ص ح ص ص) كما يلي:

قَطْطْ = katt = (ص ح ص ص)

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّك آخره بالضمّ، كما يلي:

قطْطُ = katt = ص ح ص + ص ح

وفي إحدى لغاته جاء مبنياً على الكسر، للتخلص من المقطع المكروه، وحرّك بالكسر من باب المخالفة الصوتية المقبلة المنفصلة بين حركة القاف (الفتحة) وحركة الطاء، فحرّكت الأخيرة بالكسر:

قطْطِ = katti = ص ح ص + ص ح

---

(1) أمالي ابن الشجري، 262/2.

(2) اللباب، العكبري، 85/2.

(3) شرح التسهيل، ابن مالك ، ط1، 149/1، 150.

(4) الكتاب، سيبويه، 15/1، حروف المعاني والصفات، للزجاجي، ص36، شرح المفصل، ابن يعيش، 113/3، المغني، ابن هشام، 199/1.

(5) المفصّل في علم العربية، الزمخشري، ص161.

وقد يُضمّ أولها وآخرها من باب المماثلة المدبرة الكلية المنفصلة إذ أثّرت حركة الطاء (الضمّة) في حركة القاف، فحرّكتِ الأخيرة بالضمّ، كما يلي:

قُطْطُ = kuṭṭu = ص ح ص + ص ح

ومنها غيْرُ:

وهي من الظروف التي تلحق الظروف السابقة من إذ البناء على الضم لعروض البناء، بعد ليس أو بعد لا، ذكر ذلك الزمخشري [1].

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه (غيرُ) إلا بعد (ليس) فقط أما بعد (لا) فلم تتكلم به العرب [2]. ويذكر الرضي أنّ (غير) ألحقت في البناء بقبلُ وبعد ونحوها لشدة الإبهام الذي فيها فهي أشدّ إبهاماً من (مثل) لذلك لم تبن (مثل) على الضمّ، ولشدّة إبهام غيرُ لا تتعرّف بالإضافة [3].

إذ الأصل فيها البناء على السكون، ولكنّ ذلك يؤدي إلى تشكل المقطع الصوتي المكروه (ص ح ص ص):

غيْرْ = ġayr = (ص ح ص ص)

ويتخلّص من هذا المقطع بتحريك آخر هذا الاسم بالضم على النحو التالي:

غيْرُ = ġayru ص ح ص + ص ح

فينقسم المقطع المكروه إلى مقطعين مقبولين في العربية (ص ح ص) + ص ح.

---

(1) شرح الكتاب، السيرافي، 105/1، المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص157، شرح المفصل، ابن يعيش، 107/3، شرح الرضي، 170/3، شذور الذهب، ص95.

(2) شذور الذهب، ابن هشام، ص97.

(3) شرح الرضي، 171/3، شذور الذهب, ابن هشام، ص95.

ومنها حَسْبُ:

قال سيبويه: "وأما حسْبُ فمعناه كمعنى قطُّ" [1]. أي الاكتفاء.

وحرّكوا قطُّ وحسْبُ بالضمة لأنّهما غايتان فحسْبُ للانتهاء" [2].

ويذكر الرضي أنّه جاز حذف ما أضيف إليه (حسْبُ) لكثرة الاستعمال، وأنه بني على الضم تشبيهاً بـ (غيْرُ) إذ لا يتعرّف بالإضافة مثله [3].

قال ابن عقيل: "إذا حذف ما تضاف إليه ونوُي معناه دون لفظه، فإنها تُبنى حينئذٍ على الضمّ [4]، نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (الروم: من الآية4).

يقال: أعطاني (فأحسبني)، أي كفاني، قال الله عز وجل: ﴿ عَطَاءً حِسَاباً ﴾ (النبأ: من الآية36)، أي: كافياً [5].

ولمّا كان الأصل في هذا الاسم البناء على السكون، تكوّن مقطع ثقيل مكروه (ص ح ص ص):

حَسْبْ = ḥasb = ص ح ص ص

وللتخلص من هذا المقطع حُرّك آخره بالضم،على النحو التالي:

حَسْبُ = ḥasbu = ص ح ص + ص ح

ومنها أيُّ:

يرى سيبويه أنّها تبنى على الضمّ إذا أضيفت وحذف صدر صلتها تقول: اضْربْ أيُّهم أفضل [6].

---

(1) الكتاب، سيبويه، 231/4، هارون.

(2) الكتاب، 317/3 (ب).

(3) شرح الرضي على الكافية، 170/3.

(4) شذور الذهب، ص95، شرح ابن عقيل، 64/2.

(5) المقتضب، للمبرد، 535/4.

(6) الكتاب، سيبويه، 400/2، أمالي ابن الشجري، 297/2، اللباب، 123/2، شرح الرضي، 60/3، شذور الذهب، ابن هشام، ص95،

واستشهد سيبويه [1] والمازني [2] إلى أنّ (أيّاً) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها فإنها تبنى على الضمّ بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ (مريم:69)، ويؤكّد سيبويه بناءها فيقول: "وأرى قولهم اضرب أيّهم أفضل، على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشرَ" [3].

وكذلك يرى الرضي بناءها [4]. ومسألة بنائها وإعرابها خلافية [5].

وأيُّ على الأصل في البناء يسكن آخرها، ولكن عند ذلك يتكوّن المقطع المكروه في العربية (ص ح ص ص):

أيْ = >ayy = (ص ح ص ص)

وللتخلص من هذا المقطع حُرِّك آخره الضمّ، على النحو التالي:

أيُ = >ayyu = ص ح ص + ص ح

فانقسم المقطع المكروه (ص ح ص ص) إلى مقطعين مقبولين في العربية ص ح ص + ص ح.

---

(1) الكتاب، 400/2، أمالي ابن الشجري، 297/2، شذور الذهب، ابن هشام، ص98.

(2) الكتاب، سيبويه، 400/2.

(3) الكتاب، 400/2.

(4) شرح الرضي على الكافية، 61/3.

(5) الإنصاف، ابن الأنباري، 572.

الفصل الخامس

بناء الحروف

قال سيبويه في حديثه عن الحروف: "فالكلم اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [1]، وحدّه الزجاجي بقوله: "والحرف ما دلّ على معنى في غيره" [2]. وقال ابن السّرّاج: "الحروف ما لا يجوز أن يُخبرَ عنها ولا يجوز أن يكون خبراً" [3].

وكما هو واضح فالحرف لا يظهر معناه إلا في غيره، سوى حروف الجواب لأنها تقوم مقام الجملة.

وقد أجمع النحاة أن الحروف مبنية وبناؤها لازم [4].

هذا فيما يتعلق بحروف المعاني، وأمّا حروف المباني، فيذكر المرادي أنها أربعة عشر حرفاً وهي: الهمزة والباء والتاء والسين والشين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو، والألف والياء [5]. وهذه الحروف الأحادية، وأمّا الحروف الثنائية فهي خمسة وعشرون حرفاً وهي: "ألْ، وأمْ، وأنْ، وإن، وأوْ، وآ، وأيْ، وإي، وبَلْ، وعَنْ، وفيْ، وقدْ، وكَيْ، ولمْ، ولنْ، ولوْ، ولآ، ومُذْ عندَ من يقول بحرفيتها. ومِنْ، ومَا الحرفية، وهَلْ، وهَا، ووا، ووي، ويَا" [6].

---

(1) الكتاب، سيبويه، 12/1.

(2) الجمل في النحو، 1، شرح المفصّل، ابن يعيش، 447/4، شرح الرضي على الكافية، 259/4.

(3) الأصول في النحو، لابن السّراج، 40/1.

(4) الكتاب، سيبويه، 12/1، الجمل في النحو، الزجاجي، ص261، اللباب، العكبري، 74/2، شرح المفصل، ابن يعيش، 509/4، وأوضح المسالك، ابن هشام، ص17، شرح ابن عقيل، 31/1.

(5) الجنى الداني، المرادي، ص96.

(6) المصدر السابق، ص209.

وأما الحروف الثلاثية فيذكر المرادي في الجنى [1] أنها ستة وعشرون حرفاً وهي: أجلْ، وإذنْ، وألا، وإلى، وأَمَا، وإنَّ، وأنَّ، وأي، وأَيَا، وبَجَلْ عند من يقول بحرفيتها، وبلَى، وثُمَّ، وجلَلْ، عند مَن يقول بحرفيتها، وجَيرِ عند من يعتبرها حرفاً، وخَلاَ، ورُبَّ، وسَوْفَ، وعدا، وعلى، وكَأَنْ، وكما، ولاتَ، وليتَ، ومُنْذُ، ونَعَمْ، وهَيَا".

ويورد المرادي الحروف الرباعية وعددها عنده خمسة عشر حرفاً وهي: إذْما، وألاَّ، وأمَّا، وإمِّا، وحتَى، وحاشا، إذا استعملت حرفاً، وكأنَّ، وكلاَّ، ولعلَّ، ولكنْ الخفيفة، ولمَّا، ولولا، وهلاَّ [2].

ومن الحروف التي جاءت على خمسة أحرف يذكر المرادي [3] أنها "لكنّ" ويضيف إليها أنتما وأنتنَّ إذا وقعا فصلاً، والصحيح الراجح أنهما اسمان.

وقد ذكر سيبويه علامات بناء هذه الحروف فقال [4]: "والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال قولهم: سَوفَ وثَمَّ، والكسرُ فيها قولهم: في باء الإضافة ولامها بزيدٍ ولِزيدٍ: والضمّ فيها مُنذُ فيمن جَرّ بها لأنها بمنزلة مِنْ في الأيام، والوقفُ فيها قولهم: مِنْ، وهَلْ، وبلْ، وقدْ".

1.5. الحروف المبنية على السكون:

(مِنْ):

من الحروف الثنائية، وأصلها ابتداء الغاية (سرت من فلان إلى فلان)، وهي أيضاً لبيان الجنس والتعليل والبدل والفصل ومرادفة بعض حروف الجرّ كمن، والباء، وفي، وعلى، مرادفة عند، وربما [5].

---

(1) الجنى الداني، المرادي، ص353.

(2) الجنى الداني، المرادي، ص471.

(3) المصدر السابق، ص555.

(4) الكتاب، سيبويه، 17/1.

(5) الكتاب، سيبويه، 225/4، اللباب، العكبري، 353/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 459/4-462، شرح الرضي على الكافية، 263/4، مغني اللبيب، ابن هشام، 349/1-357.

أما نون (مِنْ) فحكمها الكسر قياساً، ...، غير أنهم قالوا (مِنَ الرجل) بالفتح لأنّه كثر في كلامهم هذا الحرف، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثير، فكرهوا كسر النون مع كسرة الميم قبلها، فتوالى كسرتان مع الثقل، فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة [1].

وفي (مِنْ) لغات وهو ضم ميمها في القسم نحو: مُنْ ربِّي، ولا تضم ميمها إلا في هذا الموضع على رأي سيبويه [2].

وسببُ تحريكها التقاء الساكنين وكانت ضمةً اتباعاً للميم، وذكر ابن مالك أنّ (مُنْ) حرف إذا ضُمّت ميمها أو كسرتْ، واسم إذا كانت مثلثة الحرفين إذ هي مختصرة من أيمنٍ، وقيل هي اسم، وهو بقية (أيمن) لكثرة تصرفهم فيها، ولم تثبت حرفيتها في غير هذا الموضع [3].

إذ جاء الحرف (مِنْ) ساكناً مكوناً من مقطع واحد هو (ص ح ص) وهذا مقطع مقبول في العربية، وعند مجيء المعرّف بأل بعد هذ االحرف يفتح تخفيفاً للتخلّص من المقطع الثقيل كما يلي:

مِنْ = min = ص ح ص

مِنَ الرَّجل يتكوّن المقطع (ص ح ص ص). وهذا المقطع مكروه في العربية وحُرّك بالفتح من باب المخالفة إذ أثّرت حركة الميم في حركة النون تأثيراً عكسياً مخالفةً مقبلة منفصلة على النحو التالي:

(مِنَ رْ) = minar = ص ح + ص ح ص

ومن باب قانون السهولة واليسر في النطق بنيت على الفتح ها هنا.

---

(1) الكتاب، سيبويه، 153/4 (هارون).

(2) الكتاب، 145/2، الجمل في النحو، الزجاجي، ص74، شرح الرضي، 301/4، شرح المفصل، ابن يعيش، 494/4.

(3) الكتاب، سيبويه، 17/1، الجمل في النحو، الزجاجي، ص73، 74، شرح المفصل، ابن يعيش، 494/4، اللباب، 381/1، شرح الرضي، 301/4، 192/2، الجنى الداني، المرادي، ص324.

ومنها (ألْ):

يقول الزجاجي: "وأمّا وجوب سكونها فإنما وجب ذلك؛ لأن اللامات التي تقع أوائل الكلم غيرها ذهبت بالحركات، فذهبت لام الابتداء ولام المضمر بالفتح، ولام الأمر ولام كي بالكسر ولم يبقَ غير الضمّ أو السكون فاستثقل في لام التعريف الضمّ؛ لأنها كثيرة الدَّور في كلام العرب، ...، لذلك أُلزمت البناء على السكون ما وأُدخلتْ عليها ألف الوصل كما فعل ذلك في الأسماء والأفعال إذا سُكِّنتْ أوائلها" [1].

"وإن كان الذي قبل الآخر متحركاً أسكنوه كما قالوا: هَلْ، وبَلْ، وأَجلْ، ونَعمْ" [2]. وما ذكره سيبويه من حروف في النص السابق يعد تمثيلاً وكأنّه يؤكد بناء الحروف الثنائية والثلاثية على السكون إذا سبقها متحرّك والمفروض ألا نلتمس العلل لما يُبْنَى على السكون؛ لأن السكون هو الأصل في البناء" السيرافي [3].

وأمّا (الْ) فجاءت مبنيةً على السكون، فتكوّن المقطع (ص ح ص) وهو مقطع مقبول في العربية ولا يوجد ما يوجب العدول عنه من إذ الثقَل.

2.5. من الحروف التي تبنى على الفتح:

1-الأحادية: منها (واو العطف وفاؤه وهمزة الاستفهام)، وهذه الحروف خالفت الأصل في البناء وهو السكون وحركت بأخفّ الحركات وهي الفتح؛ لأنّ ما عداه ثقيل والعرب لا تبدأ بساكن [4]. وذكر الزجاجي أن أصل هذه الحروف البناء على الفتح [5].

---

(1) اللامات، عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، 1405هـ، ص42، 43.

(2) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ص64.

(3) شرح الكتاب، السيرافي، 169/1.

(4) شرح الكتاب، 160/1، اللباب، العكبري، 362/1، شرح المفصل، ابن يعيش، 474/4، 289/2، 302/5، شرح الرضي على الكافية، 1168/2.

(5) اللامات، الزجاجي، ص98.

ومنها (تاء القسم)، وبنيت على الفتح؛ لأنّه فرع على الباء والأصل فيها البناء على الفتح، كما يقول العكبري [1].

ومنها (الكاف الاسمية)، ويذكر السيرافي أنّ هذه الكاف لم تُبنَ على الكسر رغم أنّها تعمل الجر كالباء؛ لأن الكاف تكون حرفاً واسماً بخلاف الباء [2].

وكذلك الكاف الحرفية إذ يذكر الرّماني بناءها على الفتح على ما يجب في الحروف التي تكون أحادية وذلك أنّ الفتح أخف الحركات [3]. وهذه قاعدة يؤصّلها السيوطي إذ يذكر عن ابن النحّاس في (التعليقة): كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتخفيف [4].

ويذكر السيرافي عن حرف الجر الباء: "والباء عاملة الجرّ لا تكون إلا فيه، فألزموها الكسر لمشاكلة موضعها من الجرّ"، ...، ويفرّق بين لام الإضافة ولام التأكيد فالأولى تبيّن الملكية فكسرت نقول: إنّ هذا لِزيد، وأمّا لام التأكيد فهي مع الاسم الظاهر فنقول: إنّ هذا لَزيد، ففتحت هذه وكُسرت تلك للتفريق بينهما [5]. وفتحت لام المستغاث له وأصلها الكسر لئلا يقع اللبس بين المدعوّ والمدعوّ إليه [6].

ومثل هذه الحروف لأنّ المقطع الصوتي يبدأ بها فلابدّ أن تُحرّك ولا تكون ساكنة على الأصل في ذلك، وذلك لأنّ المقطع في العربية لا يبدأ بصامت فنقول في مثل: تربٌ الكعبة، إذا سُكّنت التاء يتكون من (تْرَبْ) المقطع = (ص ص ح ص)

---

(1)الكتاب، لسيبويه، 217/4 (هارون)، اللباب، العكبري، 362/1.

(2) شرح الكتاب، 164/1، اللباب، العكبري، 362/1، شرح المفصل، 502/4، شرح الرضي، 283/4.

(3) معان الحروف، الرماني، 50.

(4) الأشباه والنظائر، السيوطي، 31/2.

(5) شرح الكتاب، السيرافي، 160/1.

(6) الكتاب، سيبويه، 219/2، المقتضب، المبرد، 501/4، شرح الكتاب، السيرافي، 163/1، اللباب، العكبري، 339/1.

وهذا يستحيل في العربية ولا يوجد أصلاً؛ ولأنه من الصّعوبة بمكان النطق بمثل هذا المقطع فلا بدّ من تحريك مثل هذه الحروف الأحادية تخلصاً من ذاك المقطع، على النحو التالي:

(تَرَبْ) = tarab = ص ح + ص ح ص

وهكذا يستقيم اللفظ ويسهل ويتخلص من عسْرِ النطق، وقد تحرّك بالفتح أو بالكسر وذلك حسب قانون السهولة والتيسير.

(إنَّ): حرف توكيد ونصب من الحروف الناسخة [1].

ذكر الرضي وابن يعيش إنما بُني على الفتح تشبيهاً بأواخر الأفعال الماضية [2]. ويذكر الزجاج: "وأما الذي أراه فإن آخرها فتح، لالتقاء الساكنين؛ لأنها حروف مضاعفة، فكان الفتح لالتقاء الساكنين أخفَّ الحركات عليه مع ثُقلِ التضعيف كما أنّهم فتحوا (ثمَّ وربَّ) لالتقاء الساكنين [3].

فقد علل الزجاج بناءه على الفتح لالتقاء الساكنين إذ إنّ آخره حرف مضعّف مكوّن من حرف ساكن وآخر متحرّك.

وحقيقة هذا الحرف أنّه لمّا سكن الحرف الأخير –النون الأخيرة– حصل فيه المقطع الصوتي (ص ح ص ص) وهذا مكروه في العربية، كما يلي:

إنْ = >inn = ص ح ص ص

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّك بالفتح من باب المخالفة المقبلة المنفصلة أو (التباعدية) إذ أثرت حركة الهمزة في حركة النون فَحرِّكت الأخيرة بالفتح، على النحو التالي:

إِنْنَ = >inna = ص ح ص + ص ح

---

(1) الكتاب، سيبويه، 311/2، مغني اللبيب، لابن هشام، 46/1.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 521/4، شرح الرضي، 330/4.

(3) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ص64، 148.

(ثمّ):

ومعناه العطف، ويفيد الترتيب والتراخي على الأصل فيه" [1]. يقول السيرافي في بنائها: "وبنيت (ثمَّ) على الفتح نظراً لالتقاء الساكنين وهما الميمان اللتان صارتا ميماً واحدة بالتشديد ولم تُبْنَ على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين وذلك خشية الثقل الحادث من تضعيف الميم ومراعاة للثّاء المضمومة ولم تُبنَ على الضمّ لثقله فأُعطيت الفتحة، لأنها أخفُّ الحركات" [2]. وربما ضَمتْ للاتباع، وكسرت على الأصل في التقاء الساكنين، وفتحت فراراً إلى أخفّ الحركات عند التضعيف [3].

وحقيقة بناء هذا الحرف على الفتح هو التخلّص من المقطع الثقيل (ص ح ص ص) عند تسكين الميم الأخيرة فيه، كما يلي:

ثُمْمْ = tumm = ص ح ص ص

وهذا المقطع مكروه، فلجأوا إلى الفتح تيسيراً للنطق من باب المخالفة المقبلة التباعدية، إذ أثرت ضمة الثاء في حركة الميم الأخيرة فبنيت الأخيرة على الفتح، وذلك للتخلص من ذلك المقطع، كما يلي:

ثُمْمَ = tumma = ص ح ص + ص ح

ومن لغاتها (ثُمُ) من باب المماثلة الكلية المقبلة المنفصلة، إذ أثرت حركة الثاء في حركة الميم فضُمت الأخيرة:

ثُمْمُ = tummu = ص ح ص + ص ح

وتنوّع اللغات يرجع إلى التسهيل والتيسير في النطق والتقليل من الجهد العضلي المبذول أثناء النطق بالكلمة.

(رُبَّ):

حرف عامل، وعمله الجرّ، ولا يعمل إلاّ في النكرة من الأسماء [4].

---

(1) الجمل في النحو، الزجاجي، ص17، شرح الرضي على الكافية، 389/4.

(2) الكتاب، سيبويه، 17/1، شرح الكتاب، السيرافي، 159/1.

(3) شرح الكتاب، 159/1.

(4) حروف المعاني، الزجاجي، ص14، معاني الحروف، الرماني، ص106، شرح المفصل، ابن يعيش، 481/4.

وفيها لغات: رُبٌّ وهي الأصل، والثانية: رُبَ: بحذف إحدى البائين تخفيفاً نظراً لثقل التضعيف وفُتحت على الأصل فيها. وكان القياس تسكينها لعدم موجب التحريك، ويحتمل أنّها فتحت تشبيهاً بفتحة الأفعال الماضية [1].

والثالثة: رَبٌّ، والرابعة: رَبَ وفتحت الرّاء في هاتين اللغتين اتباعاً للباء، والخامسة: رُبٌّ، والسادسة: رُبُ بإتباع الضمّ الضمّ، والسابعة: رُبْ، والثامنة: رَبْ، وهاتان اللغتان جاءتا على القياس إذ السكون أبلغ في التخفيف، ولا موجب للتحريك، والتاسعة: رُبَّتْ، والعاشرة: رُبَتْ، والحادية عشرة: رَبَّتْ، والثانية عشرة: رَبَتْ، والثالثة عشرةَ: رُبَّتَ، والرابعة عشرة: رُبَتَ، والخامسة عشرة: رَبَّتَ، والسادسة عشرة: رَبَتَ، والسابعة عشرة: رُبَّتَا [2].

وعلى الأصل في بناء الحروف البناء على السكون ولكنّه لمّا سكن آخره تكوّن المقطع الصوتي (ص ح ص ص) وهذا المقطع مكروه:

رُبْبْ = rubb = ص ح ص ص

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّك بالفتح من باب المخالفة الصوتية المقبلة التباعدية على النحو التالي:

رُبْبَ = rubba = ص ح ص + ص ح

إذ كانت رُبٌّ بالضمّ فخولف بين الضمتين فتحولت الثانية إلى فتحة تسهيلاً للنطق كما في سُرُر: سَرر، وذُلُل، ذُلَل.

ومن لغاتها: رَبٌّ من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثّرت فتحة الراء في حركة الباء فبنيت على الفتح.

وإذا خفّفت بنيت على السكون فيتكون المقطع الصوتي (ص ح ص):

رُبْ = rub = ص ح ص

وقد قبلت العربية مثل هذا المقطع ولا يوجد ما يوجب العدول عنه.

---

(1) اللباب، العكبري، 381/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 487/4.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 487/4، 488، شرح الرضي على الكافية، 287/4، مغني اللبيب، لابن هشام، 158/1.

(سَوفَ):

حرف تنفيس فيما لم يكن بعدُ، ألا تراه يقول: سَوَّفْتُهُ [1].

وحكمها البناء على السكون على الأصل في البناء إلاّ أنّها حُركت لالتقاء الساكنين الواو والفاء، وكانت الحركة فتحةً طلباً للتخفيف إذ لو كانت كسرة على الأصل في التقاء الساكنين لصارت ثقيلة وكذلك الأمر بالنسبة للضمّ [2].

إذ كان تعليل بنائه على الفتح طلباً للتخفيف بسبب التقاء الساكنين. والحقيقة أنّ هذا الحرف لما سكن آخره تكوّن المقطع الصوتي (ص ح ص ص) كما يلي:

سَوْفْ = sawf = ص ح ص ص

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّكت الفاء بالفتح من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ أثّرت حركة السين في حركة الفاء فبنيت الأخير على الفتح، وذلك تسهيلاً وتيسيراً للنطق، كما يلي:

سَوْفَ = sawfa = ص ح ص + ص ح

(لاتَ):

حرف نفي يعمل لاختصاصه بالاسم [3].

ومذهب الجمهور فيه أنها كلمتان لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظة، كما في ثمّتْ ورُبَّتْ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين.

ويشهد لهم أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنّها رسمت منفصلة عن الحين، وأنّ التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري "وقرئ بالكسر على البناء كجَيْرِ"، ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه [4].

---

(1) الكتاب، سيبويه، 17/1، حروف المعاني، الزجاجي، ص5، معاني الحروف، الرماني، ص109، همع الهوامع، السيوطي، 493/2.

(2) شرح الكتاب، السيرافي، 159/1، معاني الحروف، الرماني، ص109.

(3) شرح التسهيل، لابن مالك، 283/1، مغني اللبيب، ابن هشام، 282/1.

(4) مغني اللبيب، ابن هشام، 282/1.

أقول: وحركة هذا الحرف بالفتح كان بتأثير الفتحة الطويل –الألف– قبلـه، من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة فبنيت على الفتح، وذلك للتخلص من المقطع المكروه في العربية (ص ح ح ص)، على النحو التالي:

لاتْ = lāt = ص ح ح ص

وللتخلص من هذا المقطع المكروه، بسبب تسكين الحرف الأخير، حرّك هذا الحرف وكانت حركته فتحة من باب المماثلة –كما سبق–:

لاتَ = lāta ص ح ح + ص ح

ومن لغاتها (لاتِ) بالكسر، وعند علماء العربية القدامى سواءً أكانت بالكسر أو بالفتح هو لالتقاء الساكنين، والحقيقة هو ما بيّنا، وذلك للتخلص من المقطع المكروه في العربية (ص ح ح ص)، وكانت الحركة كسرة في اللغة الثانية، من باب المخالفة المقبلة المنفصلة، كما يلي:

لاتِ = lāti = ص ح ح + ص ح

(ليْتَ):

حرف ناسخ [1]. وفيها معنى تمنيت [2]، وقد بنيت على الفتح نظراً لالتقاء الساكنين الياء والتاء. وعدم بنائها على الكسر –وهو الأصل– لثقل ذلك خاصّة بعد الياء، فاختيرت الفتحة تخفيفاً بمنزلة كيف وأين ونحوها [3].

وكذلك لم تبن على الضم للثقل، إذ يرى علماء العربية القدامى أنّ الأصل في هذا الحرف البناء على السكون وإنما حُرّك لالتقاء الساكنين، والحقيقة في هذه الحركة هو التخلّص من المقطع الثقيل المكروه، إذ يتكوّن عند إسكان الحرف الأخير، كما يلي:

ليْتْ = layt = (ص ح ص ص) وهذا مقطع مكروه في العربية، وحرّك آخره للتخلّص من هذا المقطع، وكانت فتحة من باب المخالفة المقبلة المنفصلة إذ أثرت الياء في حركة التاء والفاصل هو التاء، على النحو التالي:

---

(1) معاني الحروف، الرماني، ص113، مغني اللبيب، ابن هشام، 314/1.

(2) شرح الرضي على الكافية، 332/4.

(3) شرح المفصّل، ابن يعيش، 521/4.

ليْتَ = layta = ص ح ص + ص ح

(كأنَّ):

حرف ناسخ [1]. وفيها معنى شبّهتُ [2].

ويذكر ابن يعيش أنها بنيت على الفتح تشبيهاً لها بالأفعال الماضية من جهة اللفظ والمعنى [3].

والأصل في هذه الحروف السكون كنظائرها من الحروف، وإنما حرّك للتخلّص من المقطع المكروه المتكوّن عند تسكين الحرف الأخير (ص ح ص ص) كما يلي:

كَأَنّ = ka>ann = ص ح + (ص ح ص ص)

فيحرّك الحرف الأخير، وكانت الحركة فتحة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة إذ أثرت حركة الهمزة في حركة النون الثانية على النحو التالي:

كَأَنَّ = ka>anna = ص ح + ص ح ص + ص ح

فانقسم المقطع الثقيل: (ص ح ص ص) إلى مقطعين مقبولين في العربية هما: (ص ح ص + ص ح).

(لعلَّ):

من الحروف الناسخة أيضاً [4]. وفيها لغات والأفصح كما يقول الرمّاني: لعلَّ وعلَّ وأنَّ [5]. وبناؤها على الفتح هو المشهور، وتكسر على الأصل في التقاء الساكنين، وذلك فيمن قال فيها: لعلٍّ وعلٍّ [6].

وعلى الأصل في بناء الحروف أن يُبنى هذا الحرف على السكون، ولكن إذا سكن الحرف الأخير يتكوّن المقطع المكروه في العربية وهو (ص ح ص ص):

---

(1) معاني الحروف، الرماني، ص120.

(2)المقتضب، المبرد، 92/1 شرح الرضي على الكافية، 332/4.

(3) شرح المفصّل، ابن يعيش، 521/4.

(4) معاني الحروف، الرماني، ص124.

(5) معاني الحروف، الرماني، ص124.

(6) اللامات، الزجاجي، ص135.

لعَلْ = ص ح + (ص ح ص ص)

وتُخلِّص من هذا المقطع بتحريك اللام الأخيرة، وكانت فتحة من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، على النحو التالي:

لَعَلْ = la>alla = ص ح + ص ح ص + ص ح

ومن لغاتها بالكسر (لعلِّ) إذ تُخلِّص من المقطع الثقل (ص ح ص ص) بكسر الآخر من باب المخالفة المقبلة المنفصلة بتأثير من حرف العين المفتوح في حرف اللام مخالفة الأخير بالكسرة:

(علْ) = >alli = ص ح ص + ص ح

ويرى المحدثون أنّ سبب إبدال اللام نوناً في (لعلّ) هو قانون المخالفة الصوتية [1]، فالذي حدث هو تتابع اللامات، ممّا أدى إلى أن يخالف بعض الناطقين بالعربية بينهما عن طريق حذف اللام الأخيرة، والتعويض عنها بالنون: إذ لمّا حذف الصوت الأخير من اللامين أحدث ذلك خللاً في بنية اللفظ، ولتعويض هذا الحذف جيء بالنون مكان الصوت المحذوف [2].

(لكنَّ):

من الحروف الناسخة [3]. وفيها معنى الاستدراك [4]. وهي مبنية على الفتح تخفيفاً لالتقاء الساكنين [5].

إذ يرى علماء اللغة القدامى بناءه على الفتح تخفيفاً لالتقاء الساكنين، والحقيقة أنّ سكون آخره يؤدي إلى تكوّن المقطع الصوتي (ص ح ص ص) وهو مكروه في اللغة العربية، كما يلي:

لكنْ = lākinn = ص ح ح + (ص ح ص ص)

---

(1) التطور اللغوي، رمضان عبد التواب، ص62.

(2) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي الشايب، ص69.

(3) معاني الحروف، الرماني، ص133.

(4) شرح الرضي على الكافية، 332/4، شرح المفصل، ابن يعيش، 561/4.

(5) شرح المفصل، ابن يعيش، 562/4.

وللتخلّص من هذا المقطع حُرّك الحرف الأخير وكانت فتحةً من باب المخالفة المقبلة المنفصلة إذ أثّرت حركة الكاف (الكسرة) في حركة النون الأخيرة تأثيراً مقبلا ففتحت النون، على النحو التالي:

لكَنْنَ = lākinna = ص ح ح + ص ح ص + ص ح

وهذه مقاطع مقبولة في العربية، سهلة يسيرة في النّطق.

3.5. الحروف المبنية على الكسر:

الباء:

حرف يعمل الجرّ بالاسم [1]. وبُنيتْ الباء على الكسر خلافاً للأصل في الحروف الأحادية، وإنما كسرت تشبيهاً لها بحركة عملها بخلاف غيرها من الحروف الأحادية إذ لا تعمل عملاً تختص به [2].

ويعلل الرمّاني كسرها للتمييز بين ما يخفض ولا يكون إلاّ حرفاً نحو الباء واللام وبين ما يخفض وقد يكون اسماً كالكاف [3].

ولمّا كانت هذه الحروف يُبدأ بها الكلام، يستحيل أن تكون ساكنة، وذلك لأنّ من نظام المقاطع في اللغة العربية أن لا تبدأ بصامت، على النحو التالي: كلمة (بالْقلم) –مثلاً– المقطع المكوّن من (بِلْ) بتسكين الباء على الأصل في بناء الحروف هو كما يلي:

(بِلْ) = (bl) = (ص ص)

وهذا المقطع لا يوجد له أصلٌ في العربية وهو غيرمستعمل عدا على أنّ العربة ترفضه ولا تقبله، فإذا ما حُرّك هذا الحرف بالكسر، يستقيم اللفظ ويسهل النطق:

من الكلمة (بالْقلم) المقطع (بِلْ) = bil = ص ح ص

---

(1) معاني الحروف، الرماني، ص36.

(2)شرح الكتاب، السيرفي، 164/1، معاني الحروف، ص36، شرح المفصل، ابن يعيش، 474/4، شرح الرضي على الكافية، 283/4.

(3)شرح الكتاب، السيرافي، 164/1، معاني الحروف، ص36.

وهذا مقطع مقبول في العربية.

(جَيْرِ):

يعدُّ بعضهم (جيرِ) أنها حرف جواب بمعنى نعمْ في أكثر استعمالاتها [1]. وهي بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمسِ، وبالفتح للتخفيف كأينَ وكيفَ [2]. قال العكبري: "ولم يكثروا استعمالها فَتُفتَح كما فُتحت أيْنَ" [3].

وقد ذكر هذا التعليل السيرافي إذ قال: إنّما كسرت هذه الأسماء على أصل ما يجب لالتقاء الساكنين، وقلّت في كلامهم فلم يحفلوا بكسرها لقلتها وقلة معالجتهم لها، بخلاف أينَ وأخواتها فهنّ كثيرات الدَّول في الكلام [4].

فالتقاء الساكنين هو سبب في بناء هذا الحرف على الكسر، عند علماء العربية القدامى، وحقيقة الأمر أنه لما سكن الحرف الأخير (الراء) تكوَّن المقطع المكروه (ص ح ص ص):

جيْرْ = gayr = (ص ح ص ص)

وتُخلِّص من هذا المقطع بتحريك الحرف الأخير وكانت الحركة كسرةً وذلك من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة إذ أثرت الياء على حركة الراء فبنيت الأخيرة على الكسر كما يلي:

جَيْرِ = gayri = ص ح ص + ص ح

ومن لغاتها (جَيرَ) مبنية على الفتح وذلك من باب المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة إذ أثّرت حركة حرف الجيم في حركة حرف الرّاء فتحرّك الاخير بالفتح، وذلك تيسيراً للنطق.

---

(1) معاني الحروف، الرماني، ص106، اللباب، العكبري، 94/2، مغني اللبيب، ابن هشام، 138/1، شرح الرضي على الكافية، 317/4.

(2) الكتاب، سيبويه، 52/4 (هارون)، الجمل في النحو، الزجاج، ص74، 263، شرح الرضي على الكافية، 317/4، مغني اللبيب، لابن هشام، 138/1، همع الهوامع، السيوطي، 492/2.

(3) اللباب، العكبري، 94/2.

(4) شرح الكتاب، السيرافي، 112/1.

4.5. الحروف المبنية على الضمّ:

مُنْذُ:

قال السيوطي: "قال ابن الدّهان في الغرّة: ليس في الحروف ما هو مبنيٌّ على الضمّ غيرَ (منذُ)" [1]. ويقول الرّماني: "وهي تكون اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً ارتفع ما بعدها على نحو (مُذْ)، وإذا انجرّ ما بعدها كان حرفا، ...، وحركت الذّال في (منذُ) لالتقاء الساكنين، وضمّت ليتبع الضمّ الضمَّ، هذا مذهب البصريين، وقال الفرّاء: ضمّت منذُ لأنّها تدل على معنى حرفين هما: من وإلى، ...، وقد جعل الفرّاء هذا قياساص مطّرداً، فقال: بُنيتْ (نحنُ) على الضمّ لأنها تدل على معنى التثنية والجمع وكذلك قبلُ وبعدُ يدلان على معناهما في أنفسهما ومعنى المضاف إليه [2]. وسواء كانت اسماً أو حرفاً فهي مبنية على السكون، فالاسم مبني لتضمنه معنى الحرف، والحرف مبني على الأصل في بنائه، وإنّما ضمت الذال لالتقاء الساكنين، النون والذّال اتباعاً للميم لأنّ ما بينهما حرف ساكن، فلو بنيت على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين لخرجوا من ضمة إلى كسرة، وهذا ثقيل فعدلوا عنه إلى الضمّ [3].

إذ يرى علماء العربية القدامى أنّ الأصل في (منذُ) البناء على السكون وحُرِّك الحرف الأخير للتخلص من التقاء الساكنين النون والذال.

والحقيقة أنه لما سكن آخر هذا الحرف تشكّل المقطع الصوتي (ص ح ص ص) المكروه في العربية:

مُنْذْ = mund = (ص ح ص ص)

---

(1) الجمل في النحو، الزجاجي، ص265، الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، 34/2.

(2) معاني الحروف، الرماني، ص104، شرح المفصّل، ابن يعيش، 509/4.

(3) شرح الكتاب، السيرافي، 168/1.

وتُخلِّص من هذا المقطع بتحريك الحرف الأخير وكانت الحركة ضمّة من باب المماثلة الصوتية المقبلة المنفصلة إذ أثرت ضمّة الميم في حركة الذال فبنيت الأخيرة على الضمّ، فالنون حاجز غير حصين:

مُنْذُ = mundu = ص ح ص + ص ح

5.5. الخاتمة:

اشتملت هذه الرسالة على خمسة فصول، أشرت إليها أثناء الرسالة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

1. يمكن من خلال قوانين المخالفة والمماثلة تفسير الكثير من الظواهر اللغوية.
2. تعمل المماثلة على تيسير اللفظ عن طريق تقارب أو تطابق الصوتين ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج ، والمخالفة عكس ذلك إذ إنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الصوتين.
3. المقطع الصوتي قوي في بدايته ضعيف في نهايته.
4. يتخلص من توالي المقاطع القصيرة المفتوحة بالتسكين فالعربية تبتعد عن توالي أربعة مقاطع من النوع الأول (ص ح) مقطع قصير مفتوح ، وهو السبب في تغيير نظام المقاطع في الفعل الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرك نحو: ضربْتُ = darabtu.
5. هناك مقاطع نادرة الاستعمال ولثقلها ترفضها العربية وتخلص منها بتحريك الحرف الأخير من الكلمة نجد ذلك جليا في كثير من الأسماء: كجير و حيث ، والأفعال: كالماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع مثل: قمْتُ وفعل الأمر الأجوف مثل: صُمْ فأصلها صُوم ونجد هذه الظاهرة في الحروف كذلك مثل: سوف و لعلّ ونحوهما .
6. تميل العربية بطبيعتها إلى السهولة والتيسير، وتستبدل بالأصوات العسيرة أصواتاً لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً فانكماش الأصوات وتحوّل الصوت المركب (aw) إلى ضمة طويلة ممالة (ō) في مثل نطقنا لكلمة : يُوم ، نُوم و صُوم بدلا من : يَوْم و نَوْم و صَوْم. وعلامة التأنيث(التاء) حلت محل علامتي التأنيث الألف

7. يرى القدامى أن الفعل الماضي الأجوف كقام وباع إذا أسند إلى ضمائر الرفع فإن حـــرف العلـــة يحذف للالتقاء الساكنين، والحقيقة أنه لا يوجد ساكنان حتى يلتقيا، فحـــروف المـــد ليست ساكنة، والذي يحدث هو تشكل المقطع الثقيل الذي ترفضه العربية وتتخلص منه بتقصير الحركة الطويلة.
8. يـــرى المحدثون أن الألف فتحة طويلة، والواو ضمة طويلة، والياء كسرة طويلة ولا يرون سكونها –لأنها حركات– كما يرى القدامى.
9. إن أهم عوامل التخلص من التقاء الساكنين هما:

الأول: الإتباع للمجانسة بين الحركات، واختيار أخف الحركات وهي الفتحة.

الثانـــي: الكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الكسرة تناسب حركة الحنك السفلي إلى أسفل عند انتقاله من حالة السكون إلى حالة الحركة.

10. اللهجـــات العامـــة جديـــرة بـــأن تدرس دراسة تأصيلية ؛ لأنها تفسر الكثير من التطورات التي طرأت في العربية الفصحى، وتوضح الكثير من المسائل الغامضة في اللغة.
11. نجد الدقة والوضوح في تفسير المحدثين وتوجيههم.

المراجع

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ)، 1384هـ، **تهذيب اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة.

ابن الأنباري، أبو البركات (577هـ)،د.ت **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ط1، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، الشركة الدولية للطباعة.

الأنباري، محمد بن القاسم، 1407هـ، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الأنصاري، أبو زيد (215هـ)، 1401هـ، **النوادر في اللغة**، ط1، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق.

أنيس، إبراهيم، 1961م،**الأصوات اللغوية**، ط3، دار النهضة العربية.

بحرة، سامر زهير، د.ت،**المقطع في العربية دراسة صرفصوتية وإحصائية**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، إشراف مزيد إسماعيل نعيم.

برتيل، مالمبرغ، 1985م،**علم الأصوات**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة.

برجسترسر، 1982م،**التطور النحوي في اللغة**، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.

بروكلمان، كارل، 1977م،**فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس.

بشر، كمال محمد، 1969م، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف بمصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، 1421هـ،**الخصائص**، ط1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، 1374 هـ،**سر صناعة الإعراب**، ط1، تحقيق: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله آمين، شركة مصطفى النبهاني الحلبي وأولاده بمصر.

الجوهـــري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (393هـــ)، 1420هـــ،**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط1، دار الكتب العلمية.

حسن، عباس، د.ت،**النحو الوافي**، ط13، دار المعارف.

الحمـــوز، عـــبد الفـــتاح، 1986م،**ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها**، ط1، جامعة مؤتة، دار عمار.

الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (502هـــ)، 1403هـــ،**تهذيب إصلاح المـــنطق**، ط1، تحقـــيق: د.فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الخولي، محمد علي، 1407هـــ،**الأصوات اللغوية**، ط1، مكتبة الخريجي.

ربيع، عبد الله، عبد العزيز علام، **14 هـــ علم الصوتيات، مكتبة الطالب الجامعي المملكة العربية السعودية** ،

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (384هـــ)، د.ت،**معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شبلي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

الزجاج، ابن السري ، (311 هـــ) **ما ينصرف وما لا ينصرف**، 1391هـــ، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة.

الزجاجـــي، أبـــو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (340هـــ)، 1404هـــ، **الجمل في النحو**، ط1، تحقيق: توفيق علي الحمد، دار الأمل.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (340هـــ)، 1405هـــ،**اللامات**، ط2، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر.

الزجاجـــي، أبـــو القاســـم عـــبد الرحمن بن إسحاق (340هـــ)، 1420هـــ،**مجالس العلماء**، ط3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

الزجاجـــي، أبـــو القاســـم عـــبد الرحمن بن إسحاق (340هـــ)، 1401هـــ،**حروف المعاني**, ط1، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل.

الزمخشـــري، أبـــو القاسم محمود بن عمر (358هـــ)، 1425هـــ،**المفصل في علم اللغة**، ط1، تحقيق: فخر صالح قدارة.

الـــزيات، أحمد حسن، وإبراهيم مصطفى، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، 1989م، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، إستنبول.

ابـــن السراج، أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي (316هـــ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بلا تاريخ.

ابـــن الســـراج، أبـــو بكـــر محمد بن السراج النحوي البغدادي (316هـــ)، 1965 م،**الموجـــز فـــي الـــنحو**، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، بيروت، مطبعة بدران.

ابـــن الســـكيت (244هـــ)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.

ســـيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر (180هـــ)، 1420هـــ،**الكتاب**، ط1، علق عليه ووضع هوامشه: إيميل بديع يعقوب.

ابـــن ســـيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (458هـــ)، 1421هـــ،**المحكم والمحيط الأعظم**، ط1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.

الســـيرافي، أبـــو ســـعيد (368هـــ)، 1986م،**شرح الكتاب**، تحقيق: رمضان عبد الـــتواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الســـيوطي، جـــلال الدين عبد الرحمن بن أبِي بكر (911هـــ)، 1420هـــ، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية.

الســـيوطي، جـــلال الديـــن عـــبد الرحمن بن أبي بكر (911هـــ) 1418هـــ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط1، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

الســـيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـــ) **المزهر في علوم اللغة وأنواعهـــا**، شرح وتعليق محمد المولى، علي البجاوي، محمد إبراهيم، دار الجيل، بيروت، دار الفكر.

شـــاهين، عبد الصبور،1400هـــ، **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الشـــايب، فـــوزي حسن، 1983م،**أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، رسالة دكتوراة، إشراف الدكتور: رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس.

ابـــن الشـــجري (542هـــ)، 1349هـــ،**الأمالي الشجرية**، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

أبـــو الطيـــب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، 1379هـــ،**الإبدال**، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

عـــبد التواب، رمضان، 1404هـــ،**التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابـــن عقـــيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (769هـــ)، 1410هـــ، **شـــرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـــ)، 1416هـــ،**اللباب في علل البناء والإعـــراب** ج1، ط1، تحقـــيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـــ)، 1416هـــ،**اللباب في علل البناء والإعراب**، ج2، ط1، تحقيق: عبد الإله نبهان.

عمر، أحمد مختار، 1396هـــ، **دراسة الصوت اللغوي**، ط1.

فلـــش، هـــنري، 1966م،**العربـــية الفصـــحى نحو بناء لغوي جديد**، ط1، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين.

قاســـم، يحيى، 1993م،**أثر المقطع المكروه في بنية الكلمة العربية**، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد (11)، عدد (2).

كانتيـــنو، جان، 1966م،**دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية.

ابن مالك، محمد جمال الدين (672هـــ)، 1974م،**شرح التسهيل**، ط1، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، القاهرة.

المبرد، أبو العباس (285هـ)، 1420هـ،**المقتضب**، ط1، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية.

المخزومي، محمد مهدي، 1985م،**في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط3.

المرادي (749هـ)، 1396هـ،**الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر.

مرعي، عبد القادر، 1993م، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط1، جامعة مؤتة عمان.

مرعي، عبد القادر، 2002م **التشكيل الصوتي في اللغة العربية بحوث ودراسات**، ط1، جامعة مؤتة.

مصطفى، إبراهيم، 1959م،**إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

النوري، محمد جواد، 1996م،**علم أصوات العربية**، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (761هـ)، 1401هـ،**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط1، دار إحياء العلوم.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (761هـ)، 1992م،**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (761هـ)، 1420هـ، **شذور الذهب**، شرح وتعليق: محمد السعدي فرهود، محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني .

ابن يعيش، يعيش بن يعيش الموصلي (643هـ)، 1422هـ،**شرح المفصل**، قدم له إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

المخزومـــي، محمد مهدي، 1985م،**فـــي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط3.

المـــرادي (749هـــ)، 1396هـــ،**الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر.

مرعـــي، عـــبد القادر،1993م، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط1، جامعة مؤتة عمان.

مرعـــي، عبد القادر، 2002م **التشكيل الصوتي في اللغة العربية بحوث ودراسات**، ط1، جامعة مؤتة.

مصـــطفى، إبراهيم، 1959م،**إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

النوري، محمد جواد، 1996م،**علم أصوات العربية**، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

ابـــن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصـــاري (761هـــ)، 1401هـــ،**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط1، دار إحياء العلوم.

ابـــن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصـــاري (761هـــ)، 1992م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابـــن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصـــاري (761هـــ)، 1420هـــ، **شـــذور الذهب**، شرح وتعليق: محمد الســـعدي فـــرهود، محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني .

ابن يعيش، يعيش بن يعيش الموصلي (643هـــ)، 1422هـــ،**شرح المفصل**، قدم له إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.